3030

٤١٥

ح

٥٤٥٤

(حاشية على أوضح المسالك) قطعة منها
كتبت فى القرن الثالث عشر الهجرى
تقديرا .
٦٠ق ٣٤س ٢٢ر٥×١٦ر٥سم
نسخة جيدة ، بها نقص فى الاول و الآخر
و الاثناء ، خطها نسخ معتاد .
١ ـ النحو ، اللغة العربية .
أ ـ تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

٥٤٥٤

٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٤٥٤ ف ١١٢٨/٥
العنوان: جمع شمل الواضح المدلس
المؤلف: - لم يعلم المؤلف
تاريخ النسخ: القرن السادس الهجري
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٦٠ ورقة - ٢٥ سطراً
ملاحظات:

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم قوله بسم الله الرحمن الرحيم اتى المتم بالبسملة ليخرج عن عهدة ما وجب عليه صناعة وعلى كل شارع
في تاليف من الامور الاربعة التي هي البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد وقد ذكر في بعض العلم
ست الا التشهد فقد اسقطه قيل لكونه اتى به نطقا ولم يكتبه اختصارا او تركه لعدم صحة الحديث الدال على طلبه عينا
او انه محمول التشهد الوارد في الحديث على الحمد والثناء توسعا فيه واولى ما يقال انه الخطبة التي ورد طلب التشهد فيها
محمولة على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم من ايام الجمع والاعياد وغيرها والتصنيف انما حدث بعد ذلك
ولما كانت البسملة من ابلغ الثناء افتتح المتم بها كما به لتعود بركتها عليه وكيف لا تكون من ابلغ الثناء وهي
لا يفيد خصوص هذا اللفظ العربي مع هذا الترتيب مفتاح كل كتاب اكهي انزله الله لعبده صلى الله عليه وسلم بسم الله
الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب اي منزل وللاقتداء باسلوب القرآن العظيم وللعمل بالحديث الوارد عنه صلى الله عليه
وسلم وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتراء اي ناقص قليل البركة فهو من التبتير البليغ والكلام على البسملة
طويل الذيل قد افرد بالتاليف واشتهر فلا نطيل به ولكن لا بأس بذكر نبذة مناسبة لهذا المقام تشحيذا للذهن
فنقول الباء في بسم قيل انها زائدة فلا تتعلق بشيء كما انها تزاد على التاكيد فيكون المعنى اسم الله مبدوء به بداية قوية
فاخذ القوة من الباء الزائدة فان لحرف الزايد يزاد على التاكيد كما ذكره الرضي والا كان عبثا لا يقع في كلام العرب ومعنى
قوة البداءة كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزايد لا يفيد على معنى اي من معاني حروف الجر
المشهورة كالابتداء والانتهاء قاله العلامة الامير وقيل انها اصلية وعليه فهل هي للاستعانة او للمصاحبة
والملابسة كما في قوله من تنبت بالدهن استظهر القاضي البيضاوي الاول والزمخشري الثاني وكان الزمخشري
راعى الادب حيث لم يجعل اسم الله تعالى آلة من حيث انها عين مقصودة لذاتها والبيضاوي راعى شرف الآلة
من حيث توقف الفعل عليها وراعى الادب ايضا حيث لم يعبر بالآلة بل عبر بالاستعانة فتحير بين مقصيتين
قال الزمخشري اهل ههنا
بالحمد ولا يخفى ما فيه من البعد من جهة اللفظ والمعنى فان القصر بالبسملة عن القصر بالحمدلة كما لا يخفى على
ذي الفطرة السليمة وعلى الثاني وهو كونه محذوفا فاما ان يقدر اسما جامدا او اسما مشتقا وكل منهما اما ان
يكون خاصا او عاما وعلى كل اما ان يكون مقدما على البسملة او مؤخرا عنها فهذه ثمانية على ان اسم اما ان يكون
فعلا ماضيا او مضارعا او امرا وعلى كل اما ان يكون خاصا او عاما وعلى كل اما ان يكون مقدما على البسملة او مؤخرا
عنها فهذه اثنا عشر وجها على ان المتعلق فعل فتبقى الاوجه في المتعلق عشرين وجها ثمانية في الاسم واثنى عشر
في الفعل ونعني بالخاص ما كان من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر الاكل كالمولف اولف
وهكذا والعام بخلافه وهو ان يقدر من مادة الابتداء ليصلح لكل فعل واختلف اهل البلدين في تقدير هذا
المتعلق فاختار البصريون ان يقدر مصدرا مضافا الى ياء المتكلم اي ابتدائي ولا يرد على هذا التقدير حذف
المصدر وابقاء عمله لانه يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ولان عمل المصدر في الظرف وما عد بلية
مما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل ولهذا يجوز تقديمه عليه عند المحققين خلافا لمن منع مطلقا ولمن
خصص المنع بانه يكون المصدر منحلا بحرف مصدري واختار الكوفيون انه يقدر فعلا مضارعا مسندا
الى ضمير المتكلم كما ولفت وعلى هذا القول المحققون اذ يلزم على قول البصريين اعمال الفرع مع امكان اعمال
الاصل من غير داع الى العدول اذ الفعل اصل في العمل وكثرة الحذف اذ المحذوف عليه اربعة اشياء المبتدا والمضاف
اليه والجزء والفاعل اذ هو مستتر لضمير المبتدا لكونه مشتقا بخلاف قول الكوفيين لانه ليس فيه الا حذف
شيئين الفعل والفاعل ومهما امكن تقليل الحذف وجب لا يعدل الى كثرته لان الحذف على خلاف الاصل
لا يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وكذا الوصف مع موصوفه فحينئذ يكون المحذوف هنا شيئين

هذا القول مبني على ان
ف متعلق البسملة
زلا واجب وهو الصحيح
له قوله تعالى اقرأ باسم
وقوله صلى الله عليه وسلم باسمك
ضعت جنبي الحديث
الاولى في
هذا الاوجه
في ص
هذا اصوب
الظرفية واما بناء
الفعلية فباعتبار
ان المتعلق فاعله
ضمير المبتدا وذلك
ان المتعلق فاعله
واختار ص
الاول وهو ص
الثاني وهو

تأليف التأليف والتأليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب
ضم كلمة الى اخرى فاكثر فيهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان في مثل قام زيد وينفرد التركيب في مثل
قام غلام زيد فكل مؤلف مركب من غير عكس قوله الكلام الى فيه عوض عن المضاف اليه اما الضمير اي كلامنا
او الظاهر اي كلام النحاة او للتعريف العهد الذهني اي الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيهم هو
متعلق في هذان الفيدان او للحقيقة والماهية وهذا اولى كما قاله الشيخ سعد الدين من ان الواقعة
في التعاريف الاولى ان تكون للحقيقة والماهية انتهى وهو مشتق من الكلم بكسر الكاف
وهي الجراح الاثر اذا كان حسنا اثر في النفس سرورا واذا كان قبيحا اثر في النفس تغيرا
فاشتقاقه من الكلام بيّن لان مؤثر في النفس حسنه وقبحه كما يؤثر الجرح في الجسد كما قاله ابن
ابي الربيع والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الكبير وهو الاخذ لمناسبة لا المصطلح عليه عو الكلام
في اللغة اسم لما يتلفظ به مهملا كان كديز او مستعملا كزيد مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد ولما
تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة وعقد ونصب ولسان حال وهو مراد القاموس
بقوله الكلام عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه فليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى
فقط بل مطلق اللفظ ولو مهملا ولو حرفا واحدا فبين الكلام في اللغة والكلام في الاصطلاح عموم
وخصوص مطلق فالكلام في اصطلاح النحاة اخص والكلام في اللغة اعم فكل كلام في اصطلاح النحاة
كلام في اللغة ولا عكس بالمعنى اللغوي والكلام في اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القايم بالنفس
كان يقوم بنفسك معنى قام زيد او زيد قايم فيسمى ذلك المعنى الذي قام بنفسك كلاما عندهم واما في
اصطلاح النحاة فهو ما ذكره المص قوله في اصطلاح النحويين الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا
اتفاق طايفة معهودة على امر معهود بينهم حتى اطلق انصرف اليه قاله الشنواني وهو اي الجار والمجرور
في محل نصب على الحال من الكلام اي الكلام حالة كونه في اصطلاح النحويين فان قلت لا يصح وقوع
الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الحقيقة لان الاصل اذا التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح
فصاحب الحال وهو الكلام مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير
والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع بارتفاعه اي ومجموع الحال من المضاف اليه صحيح اذا كان
المضاف عاملا في المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر على حد اليه رجعكم جميعا قال ابن مالك في
الاصل والاجود حالان المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما اضيف او مثل جزئه فلا يحتف
انتهى قال الشنواني وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا
اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور اي لان ما ذكر من الاعراب والاسم ونحوهما جامد وهو لا يعمل قال
وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله اي في اصطلاح النحويين حالا من ضمير منصوب محذوف
والتقدير يعنيه في اصطلاح النحويين والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا
والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ اي بثبوت اللفظ المذكور
للكلام في الاصطلاح انتهى فان قلت النسبة ضعيفة فكيف تعمل قلت المعمول هنا جار ومجرور
وهو ما يكتفي برابحة الفعل فتامل والظرفية في قوله في اصطلاح مجازية كقوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله الكشاف والمعنى
الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا ان ظرفا وظرفا حقيقة قوله النحويين جمع نحوي منسوب
الى علم النحو قوله عبارة اي معبر به عما اي مؤلف كذا فسر الشيخ خالد وهذا هو المشهور
لكن قال العلامة الحلبي المناسب ان يفسر ما بشيء لان التاليف اخص من التركيب كما

والمراد بالالفة الارتباط
بين الكلمتين باسناد احداهما
الى الاخرى او اضافتها اليها
او وصفها بها او نحو ذلك
بحيث اضمها اليها بدون شيء
من ذلك كما قام جاء قاله
الشنواني اي وليس المراد بها
تناسبهما في المعنى لئلا يخرج
نحو الجر ما كول صو

تقدم ذكره في كلام سيد المحققين التاليف والتركيب واحد انتهى ومن ثم لم يشترط احد النحويين
وجود الالفة المشعر بها قولنا مؤلف بين اجزاء الكلام بل المدار على وجود التركيب
وجدت الالفة بينه الاجزاء او لا انتهى كلام الحلبي قوله عما اجتمع فيه الخ قال عبارة عن
اللفظ والافادة كان في الاصل لفظ مفيد كما ان اجود واخص قوله اللفظ اي الغرضي اي كونه
ملفوظا به واللفظ مصدر اريد به اسم المفعول اي الملفوظ به وليس هو اسم جنس جمعي للفظة حتى
يرد اعتراض ابي حيان على التعريف باستلزامه ان الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس
الجمعي ثلاثة فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد ان اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي
ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف لان التعاريف تصان
عن المجاز قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به نهج النجاة معناه الاصيلي الذي هو الطرح والرمي مطلقا
او في الفم فلا اشكال فتنظره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصيلي وهو الايجاد
انما هو في مجرد اطلاق اسم المصدر وارادة اسم المفعول قوله والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة
والمفيد الدال على معنى مطلقا وليس مرادا هنا بل المراد مكياتي في كلامه بقوله ما دل الخ قوله والمراد الخ
هو صريح للعبارة عن ظهورها المتقدم من ان معنى اللفظ في اللغة الطرح والرمي لا يفيد كونه من الفم
فاشار بقوله والمراد الى ان النجاة لم يتفوه على معناه الاصيلي بل نقلوه عنه الى اسم المفعول وخصوه بما
يطرحه اللسان والحلق والشفتان فتص فوائيه تقرير بين النقل والتخصيص قوله باللفظ اي الملفوظ
به قوله الصوت يستعمل بمصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصايت ويستعمل بمعنى
الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا افاده يس وهو على قسمين ما فيه ر و ف اكثر
ويقال له غير سانح وهو المعبر عنه باللفظ وما لا ر و ف فيه كغالب اصوات الحيوانات ويقال له سانح
وعقل وعرفا اهل السنة الصوت بانه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء و
القرع الذي هو اسكان عنيف والقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع و
المقلوع للقالع اي كون كل منهما ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدم شيئا لان معه وكذا لو فصل بعضه
عن بعضه لم يخرج له صوت خلافا للحكما فانهم قالوا الصوت هو آة متضغط اي يحبس بين قارع
ومقروع او قالع ومقلوع وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها
اطلاق للسبب على المسبب قاله الفخر الرازي قوله المشتمل اي المحتوي على بعض الحروف من استعمال الكل
على جزئه الخادي اذ الكلام اللفظي حرفين او اكثر فان كان ر و فا واحدا كواو العطف فهو من استعمال المطلق
على المقيد او العام على الخاص والمراد بالصوت المشتمل على الحروف الصوت القطع محقق او
مقدر اي على الحرفين من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان او مقدر وهو الجوف
اي يستمر متصلا حتى يعرض له في الحلق واللسان والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستمراره فكل
من الحرف والحركة عبارة عن الصوت الذي يسمع عند انحباس الهوى في المخرج وانما فسرنا المقطع
بالمخرج اشارة الى ان اطلاقه على المخرج من اطلاق الحال على المحل اذ المقطع ر و ع او ر و ف او ر و ف ان
ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقي والمخرج محل ر و ف الحرف قوله على بعض
الحروف اي تحقيقا كزيد او تقديرا كالضمير المستتر تعلم من هذا التعميم ان ماهية اللفظ افرادا
محققة وافرادا مقدرة قال الرودانى والاستعمال في كل حقيقة لا انه في المقدرة مجاز ومن التحقيقي
المحذوف على ما قاله البعض ليتسنى النطق به والمراد بالحروف الحروف الهجائية اي المنسوبة الى التهجي الهجا
وهو تقطيع الكلمة لبيان ر و فها التي ركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف واذا عدت الحروف ملفوظة
بانفسها

بتقسيمها لم يكن ذلك تهجيا سنوي او اول اسمائها الالف وآخرها الياء غالبا او بحسب التنزل على آدم فلا ينافي
انها غيرت الى ابجد او الى اقطع بكوكلمن تغيرها وهذا الدفع الايراد بان الحروف لفظ وقد اخذت في تعريف
اللفظ فيلزم الدور والدلالة اذا اريد بها الحروف الهجائية فعرفتها بديهية لا تتوقف على معرفة اللفظ فان قلت
الحروف وجودها محال لانه لا يمكن النطق الا بها اذ الحركات لتعذر النطق بالسواكن ولا حركات لا يمكن النطق بها
الا بالحروف لعدم استقلال الحركات فالنطق بالحروف متوقف على النطق بالحركات وعكسه فجوابه ان المراد بالنطق
بالحروف مع الحركات فيكون دورا معيا والدور المعي لا يضر كتوقف ابوة زيد على بنوته وبنوته على ابوته قوله
والمراد بالمفيد الخ للافادة عرفت معناها اللغوي الذي هو مطلق الدلالة الى معناها
الاصطلاحي الخ قوله ما اي لفظ قوله دل اي دلالة وضعية فاندفع ما اورد على التعريف انه يستعمل اللفظ
المفيد عقلا او طبعا مع ان المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين
الشيئين قوله يحسن السكوت اي من المتكلم او من السامع او منهما معا لكن المختار سكوت المتكلم اذ السكوت
مناسب له دون السامع وصح او مشار كما لان السامع ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال
متلازمة كما هو ظاهر وقوله عليه اي على ذلك اللفظ الخ لا والمراد يحسن سكوت المتكلم عند السامع
اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم
مستقلا على المحكوم عليه وبه اي على المسند والمسند اليه وهذا معنى قولهم بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشيء آخر اي انتظارا تاما ولا عبرة بالانتظار الناقص كانتظار المفعول بسائر انواعه والحال والتمييز
ولم يذكر المصنف رحمه الله التركيب والقصد نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لان المفيد الفائدة المذكورة
لا يكون الا مركبا ولا تتردد الاعداد المسرودة الخ قوله المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية
او السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وزاد ابن مالك في التسهيل قيدا
آخر وهو لذاته لاخراج نحو قام ابوه من قولك جاءني الذي قام ابوه لان الاسناد فيه ليس مقصودا
لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية وهذا التقييد اولى لان
الحد ورد لا تتم به الدلالة الالتزام لا يقال الظاهر ان التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته
عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير محجورة في الحد ولو سلم انها التزامية فهي اعم هو
في الحد والحقيقة التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم لانا نقول
الامور الاصطلاحية حصلت بفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك
المفهومات فتكون هي حدودا افاده شيخ الاسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجي نقلا
عن الامام الرازي وزاد بعضهم قيدا آخر وهو من ناطق واحترازا من ان يصطلح اثنان
على ان يذكر احدهما فعلا والآخر فاعلا واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كلا واحد
من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتضى على التقريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاولى
فهو مقيد ضمني صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط
في الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط في الخط افاده في الهمع وزاد بعضهم قيدا آخر وهو بالوضع
اي العربي وهو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم ثم عمم الوضع على الوضع
العربي مبني على ان المركبات موضوعة وهو الصحيح ثم وضعها نوعي فهو المراد في التعريف ثم ان
بين اللفظ والافادة عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في نحو زيد قايم ويوجد اللفظ بدون
الافادة كالمهمل نحو زيد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة نحو هذا وكل شيئين

Cambridge University

كان كل واحد منها اعم من الآخر من وجه بجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشاركه
الآخر من غير فيحترز بالنطق عن الدوال الاربع وهي الاشارة وهي الافهام بالید ونحوها ومثلها
الرمز وهو الاشارة بالعينين ولحاجبين والشفتين والغمز وهو الاشارة بالحاجب والعين فقط
من الثلاثة اخص مما قبلهم والكتابة وهي النقوش الموضوعة لالفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذي هو
احد لساني الانسان مجازا ثالثها النصب بضم النون وفتح المهملة جمع نصبه بضم النون وسكون المهملة
وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلا على القبلة والاحجار في الارض دليلا على حدود
المزارع وغير ذلك واما النصب بفتحتين فهو ما ينصب فيعبد من دون الله تعالى من حجر او غيره فعل
بمعنى مفعول كذبح بمعنى مذبوح على النصب اي الاصنام والاوثان قتلوا كانوا ينصبونها حجرا يعبدونه ويصبون عليه
دماء الذبائح واما النصب بفتحتين فهي الاعياد قال تعالى فاذا فرغت فانصب ويقال
ايضا على انتصاب القرنين يقال تنتشل انصب وعمر نصبا كذا في ضياء الحلوم رابعها
العقد بضم العين وفتح القاف جمع عقدة بضم العين وسكون القاف اي عقد الاصابع وهي هنا
ما يجعل من اليد دليلا على العدد كجعل الابهام المقبوضة الى المسبحة المرسلة دليلا على الثلاثة
والخمسين وقد ذكر قوم ان الله علم آدم الحساب وجعل منزلته في اصابع كفيه العشرة وقد رايت في
ذلك مؤلفا فارجع اليه ان شئت ويحترز بالنطق ايضا عن لسان الحال كقوله امتلاء الحوض
وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني وعن المعنى القايم بالنفس اذ كلا من الدوال والسان
الحال والمعنى القايم بالنفس مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد كزيد والمركب غير
المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره واما الاسنادي
المعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والكوكب المستحيل سمعا كصوت السماء وحدث الجبل ومالم
يفهم السامع معناه لانتفاء معرفته بالوضع فقط او لعدم تصور المتكلم لمعناه كالهمل وما لم يقصد المتكلم لنوم او سهو او فقد عقل فقد
اختلف فيها هل هي من المفيد او من غيره فذهب ابن مالك وسيبويه الى انها من غير المفيد لانه يشترط
عندهما تجدد الفايدة وقصدها والراجح خلافه كما ذهب اليه ابو حيان وغيره قال ابو حيان في
في الارتشاف ليس من شرط الكلام قصد المتكلم ولا كونه صادرا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب
شيئا يجهله خلافا لزاعم ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلاما ولو من عالط رساه ومخلوط ناطقين
وتركيب لا يستفيد به المخاطب شيئا يجهله انتهى لانه يلزم على اشتراط ذلك ان لا يكون المركب الواحد
كلاما وغير كلام اذا قصد به من لم يجهله ثم من لم يجهله او صدر منه بلا قصد صدر منه بقصد فالمراد
بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالة على النسبة الايجابية او السلبية سواء كانت
حاصلة عند السامع قبل اولها قصد المتكلم الكلام اولا طابق كلامه الواقع اولا قوله واقل ما
يتالف الكلام اشار بهذا الى صور تاليف الكلام وصور تاليفه ستة ذكر المصنف منها اثنتين وهي
من اسميين ومن فعل واسم والاربعة هي اسمان وفعل ثلثة اسما وفعل اربعة اسمان وفعل
جملة القسم وجوابه والشرط وجوابه فهذه ست صور يتالف الكلام من كل واحدة منها
وهذا ما اعتمده المصنف رحمه من ان الكلام يتركب من اسميين او اسم وفعل كما اشعر به قوله واقله وفصله
في شرح القطر مع ان الرد عليه اقرب ابن الحاجب انه لا يتاتى الا من اسمين او اسم وفعل ويوافقه
من اسميين او كائن منهما وبقي
قول الوصي وكان اعلم المصنف ابن الحاجب ان يقول كلمتين او اكثر اه لكن قال السيد قيد الاسناد بنسبة
فلا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول اسنادا واليه
اليه خلافا لمن اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند
اليه والمسند فقط وهما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن

عن حقيقة الكلام عارضة لها اهو نقله سم قوله من اسمين حقيقة كبهيات بخد او حكما كزيد قايم
فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المركب من اسمين والضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية
والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ضغط ما قيل ان زيدا قايم مثنية اسما لا اسمان فقط قوله
ومن فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقد منى الذكر
او يسن قوله كقام زيد مثلا بالماضي وقاعلة الظاهر لان الماضي على تقدير اراه فيه ضمير الايسمى
كلاما على الاصح لان شرط حصول الفايدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار
افاده الشيخ خالد في شرحه على المتن وناقشه يس بانه لا شك في ان قام في جواب هل قام
زيد نحو كلام فليس يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال
انتهى ولا يشترط ان تكون الفعل مستقا كما مثل هنا بقام بل مثله نحو العبد قوله ومنه اي
من التاليف من فعل واسم قوله استقم اما فصله بقوله ومنه لان مورد الضمير هو لفظ استقم في كلام
الاصل وقع فيه خلاف بين الشراح هل هو تمثيل او تتميم للحد ويظهر فيه اربع تقارير وذلك ان قوله
مفيد اما ان يراد انه من مطلق الافادة اي سواء التامة والناقصة فيخرج به المهملة وتبقى المفردات
الموضوعة لمعنى والمركبات الناقصة او يراد به المفيد الفائدة التامة ويشترط في الكلام ان
تكون فائدة جديدة فيخرج به المفرد مطلقا وكذا المركبات الناقصة ويبقى المعلوم صدقه
او كذبه بالضرورة او يراد المفيد الافادة التامة لجديدة ويشترط في الكلام ان يكون مقصودا
فيخرج المعلوم صدقه او كذبه بضرورة ويبقى غير المقصود وعلى هذا يكون كاستقم تتميما للحد
لا تمثيلا وعليه مشى ابن الناظم ويحتمل ان يراد بالمفيد الفائدة المقيدة بجميع ما مر ويزاد ان تكون
مقصودة بالكلام ليخرج غير المقصود لانه بعد علم القصد غير مفيد او بناء على عدم اعتبار
القصد في الكلام وعليها مشى المرادي قال العلامة الصبان
ولا ينافي ان يكون تتميما للحد من جهة الدلالة به على امر يتضمنها معتبر في الكلام وتمثيلا
ايضا من جهة الايضاح به للحد ورد لا تمثيلا فقط لانه حينئذ يحتاج الى التاويلات المتقدمة
ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزءان مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق
في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفايدة مع الفعل والضمير المنوي
ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير اراه يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
وقد علمت فيما سبق مناقشة يس في هذا الشرط خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان
مقتضى تمثيله يعني الناظم بالمستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير
وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة
الفاظ بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني المرادة من غير ان تقصد بلفظ اي
لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها الا ترى انها ستحضر عند النطق عما يليق بها من العوامل المحتاجة
لاعتقاد معمول له ليس فكانها ملفوظة فيعطى لفظ حكما ومنهم من اجراه واعليها ما اجراه على الملفوظ
به بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها ومجيء الحال منها الى غير ذلك
وهذا كما لا يخفى لا ينافي القول بان الضمير المستتر لفظ حقيقة لان قايله يعني لحقيقة العرفية
لا للحقيقة اللغوية قوله الحد ومن ضمير المخاطب اي المستتر فيه وجوبا قوله المقدر
بانت اشار بقوله المقدر الى ان الضمير المستتر ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع لفظ حتى ينطق

أحدهما صح
ثانيهما صح
اذ كل منها بالتفاق ليس بمفيد صح
وعليه فالخلاف مرفوع صح
أما هم
اللثلاثة
لتحامد نحو صح
أحدهما صح
وعليه فالخلاف مرفوع صح

به كما قاله الرضي قال وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل للتركيب اه فقول المعربين في
استقر مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت ان تصوير معناه تقريبا وتدريبا انت فالمستتر
ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض ولهذا يقول المعربون تقديره انت ولا يقولوا هو انت ومع
ثم لو قيل زيد انت او زيد قام هو كان انت وهو تاكيد لذلك الضمير المستتر فان قيل حيث
كان الضمير لا يظهر بوجه فما معنى كونه مستترا جوازا اجيب بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي
ان عامل ذلك الضمير ان كان يرفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر
جوازا والا قيل انه مستتر وجوبا ووجه هذه التفرقة ظاهر قوله والكلم مبتدا واسم جنس
جمع اول وواحده كلمة جزء ان عن الكلم وانما عدل المص الى هذا التركيب اشارة الى ان قوله الكلم
مبتدا وما قبله جزءه ولا يصح الاخبار بالاسم والفعل والحرف عنه لان ماهيته لا تتوقف عليها
فقد يوجد الكلم من نوعين منها بل من نوع واحد فلهذا عدل المؤلف عن عبارة الاصل الى هذه
العبارة وقد توجد عبارة الاصل بان يجعل بوجوه منها ان يجعل عن عبارة الى هذه العبارة
اشعارا بان عبارة الاصل توهم ان الكلم مخصوص بما تركب منها الاسم والفعل والحرف فيكون الكلم
مؤلفا من جميع هذه الثلاثة مع ان هذا التخصيص لم يقل احد غير صحيح اذ يطلق الكلام على ثلاث
كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس كان زيدا ذهب او من جنسين كان زيدا ذاهب او من جنس
واحد كقولك زيد ذاهب فلاجل هذا الايهام الواقع في عبارة الاصل عدل المص عنها وجعل الاقسام
الثلاثة جزءا المبتدا محض وفي يعود على الكلمة وهو تقسيم صحيح لا ايهام فيه وفعل ذلك
تقريبا للفهم المبتدي وان كان يجاب عن عبارة الاصل باجوبة كثيرة منها ان المراد هنا الجمع
كانه قال الكلمات والا فيه للاستغراق ولا شك ان الجمع المستغرق في معنى استغراق المفرد لانه في
قوة قضايا بعدد الافراد كما هو مقرر في محله فوجع الى تقسيم الكلمة وله شك ان تقسيم الكلمة
الى الثلاثة صحيح لانه تقسيم الكلي الى جزئياته كما سيأتي وفائدة الاستغراق الدلالة على انه لم
يخرج من افراده شيء عن هذه الاقسام وهذا المعنى مراد في كل تقسيم الا انهم قد ما يفعلون
عليه اعتمادا على فهمه من قوة التقسيم ثم ان قولنا الكلم مراد به الجمع جري على المألوف من قولهم
اذا دخل الاستغراق على الجمع بطلت جمعيته ولم يقولوا على اسم الجنس والا فلا فرق بينهما من جهة
للمعنى فيصح مراعاة الاستغراق فيه وصيرورته كالمفرد المستغرق وانما الفرق بينهما من جهة
اللفظ من ان الجمع يجب تانيثه بخلاف اسم الجنس فانه يصح تانيثه وتذكيره كما سيأتي ولقائل
ان يقول هذا كله ينافيه قوله واحده كلمة وقوله والقوارع على ما يأتي فانهما يقتضيان انه
باق على انه اسم جنس ولم يرد به الاستغراق لان معنى الاول هذا اسم لجنس واحد كلمة
ومعنى الثاني والقول عم الكلم المراد به اسم الجنس والا فمعلوم ان واحد الكلمات كلمة وكان
عليه على هذا ان يقول عم الاثنين الكلام والكلمة دون الكلم الراجع الى الكلمة كما مر الا ان
يقال ان في الضمير الاول ويعض الثاني شيء استخدام فان قيل هذا لا يصح في الثاني لانه
قدر المغعول اسماها هو اي قوله عم الثلاثة قلت المقام مقام اضمار لتقدم المرجع فيقدر في
الثاني ضمير وكنى عبر بالظاهر للايضاح قاله شيخنا الشيخ قاسم ثم قال وبعد كتب هذا بمدة طويلة
رايت كلمة منسوبة لسيدي الغزي الفاسي ما نصها قوله واسم وفعل وحرف الكلم واقع
على اشخاص الكلمات التي تشترك جنس الكلمة والاسم والفعل والحرف واقعة على الانواع
فالمراد

والاقسام الثلاثة الى آخره
والاسم والفعل والحرف اقسام عنه صح
لبتدا اي محض وقاسم
يعود للكلمة صح

الاصل صح
الاسم والفعل والحرف اقسام
للكلم وانه اي صح
الثلاثة ليست اقساما
له بل للكلمة وهنا صح
هو ضمير صح

بالكلم صح

فيكون صح
ثم رايت صح

فالمراد ان اشخاص الكلمة بالغة ما بلغت منحصرة في الانواع المذكورة فكل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف انتهى وهو لب ما في قرناه والحمد لله على الموافقة وتمثيل ما ذكر بجواب عن عبارة قال الرضي وبه في
قوله واقسامه الخ فيكون فيه تقدير مضافين اي واقسام مادة ومادة الكلام هي الكلمة فرجع
التقسيم اليها ما اجيب به الا سهو في حاول عنه هذا فانه قال الكلم مبتدا جزء ما قبله اي الكلام الذي
يتالف منه الكلام منقسم باعتبار واحد الى ثلاثة انواع الخ فاشار الى تصحيح التقسيم بتقدير
المضاف هو واحد الاول بواحد الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة وحمل الكلم في عبارة
الناظم على الكلام الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه بعد وان كان قوله اي الكلم الذي يتالف منه الكلام يفيد
حمل الكلم على الكلمات لان تالف الكلمات منها لا ان الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق
اكثر كلامه اي من اجزاء الذي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحد يحتمل ان المراد بواحد
مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل ان المراد به جزوه اي جزو ما صدق عليه وعلى
كل في عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحد لان الانقسام الى الثلاثة
باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحد لان جزوه فرد من افراد
الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من افرادها ثم انقسام الشيء باعتبار
شيء آخر انقسام للاخير في الحقيقة فانقسم قوله القسم لان المقسم هو الكلمة لكن لك ان
تجيب عن عبارة الاصل بجواب غير المذكورات وهو ان تقول الكلم في كلامه بمعنى الكلمة
والضمير في واحد راجع الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لانث
الضمير فيقيض المعنى واسم وفعل وحرف من الكلمات اي الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم
الاصطلاحي كلمة وهذا اولى لعدم احواجه الى تقدير قوله اسم جنس اي على المختار لدلالته
وضعا على الماهية من حيث هي وليس بجمع لان الغالب تذكيره والغالب على الجمع تانيثه ولا اسم
جمع لانه لم واحد من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه قوله جمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب
قال يس واعلم ان الجمع ما دل على احاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على احاده
دلالة الكل على اجزائه والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد
يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب
والجمعي ما دل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقاني
اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وله يخفى ان ذلك منافٍ لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي
في باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قال
الرود الخ لكنه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر انه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل في الجنس في ضمن
افراد كذا قيل وفي انه لا يدفع التجوز لما قاله المحققون من ان استعمال رجل في زيد ان كان
من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقة وان كان على حظة خصوصه
فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ثم فيه اه واقول الاولى ان يقال انه غلب استعماله
في ثلاثة افراد فاكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من اصله ولا يبعد
حمل كلام الرضي على ما قلنا بان يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب الجمع استعماله في الجمع
بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم اقول بقي ان تقسيم اسم الجنس الى الافرادي والجمعي
غير حاصر اذ منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كاسد فتامل ثم رايت بعض المحققين زاده وشماه

اسم الجنس صح

وقيل ليس بجمعي بل افرادي
اي يقال على القليل والكثير
صح

Copyright © King Saud University

آحاديا قوله واحده كلمة قال ابن قاسم اي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اهـ ومراده بواحد بعناه جزء
ماصدق عليه ويصح ان يكون مراد المص بواحد مفرده الاصطلاحي وذكر الضمير في واحد
بتعا للناظم ولو انثه كان يعطي لجاز ايضا لان المختار ان اسم الجنس الجمعي الكلم يجوز في ضميره
التأنيث لملاحظة الجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب تحرفون
الكلم عن مواضعه واما اسم الجنس الجمعي مثنه ما يجب تذكيره ضميره كنخل وما يجوز
في ضميره الامران كبقل وكلم واما اسم الجمع لمثنه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل
وجائز الامرين كركب كذا قال ارباب الحواشي وفي عاليه خلاف نذكره ان شاء الله في باب العدد

قوله كلمة وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في اللغة والاصطلاح على احد جزئي العلم المركب نحو امرئ القيس
وهذا الاطلاق قبل اطلاق مجازي اي باعتبار ما كان قبل العلمية والعلاقة الكلية والجزئية
وقيل حقيقة عند النحاة لان المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منها بإعراب مستقل والاعراب
انما يكون على آخر الكلمة وان تفسيره اي المفرد بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره
في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح فعلى القول الاول مجموع الكلمتين من امرئ القيس كلمة حقيقة
وكل واحدة منهما كلمة مجازية وعلى الثاني كل منهما كلمة حقيقة عند النحاة فتامل والتاء في الكلمة
للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلية الجنس
المدلول عليها بال الداخلة على المحدود وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال ليخرج الف
المفاعلة واحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست
بكلمات على مذهب ابن مالك وذهب الرضي الى انها كلمات وفي الكلمة ثلاث لغات كلمة على وزن
نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة بوزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم
كتمر وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل كطبق وكتف فانه كان وسطه حرف حلق جاز فيه
فائدة لعينية في الكسر اسما كان نحو فخذ او فعلا نحو شهد قوله وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها ومفهومها
ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم وهذا
فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو ليست نعني او اذ هي منقسمة اليها لا الى احدها فاندفع ان الضمير ان عاد
للفظ الكلمة ورد ان لفظها لا يكون الا اسما او الى معناها ورد انه ليس بمؤنث فلا يصح وانه ليس باسم
ولا فعل ولا حرف لانها الفاظ والمعنى ليس بلفظ ونحو اطلقا فان المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به
القصد وقد يكون لفظا كاسماء الافعال واما المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر
بل الكلمة فان معناها لفظ يقتضيه حرفها نحو ضرب فان معناه ضرب والتقسيم في بعض
او تغاير في المفهوم يلزم انقسام كل منها الى مفهوم ما تحت الصدق كما في الحيوان
او جب المفهوم وتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم بحسب الاطلاق مباين للمعلوم بحسب
الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو محموع المقسم
والقيد فالضمير في قوله وهي
اسم عائد الى الكلمة اهـ

او يقال واحد الكلم الجنسي
كلمة جنسية وواحد الكلم
الشخصي كلمة شخصية اهـ

وتخل اهـ

جمعا لغويا اهـ

من الاسماء اهـ كتمر

بالوسط اهـ

انت خبير بان هذا التقسيم والتقسيم الآتي
قيود متباينة او متغايرة الى
امر مشترك ليتحصل من المضموم
كل قيد اليه مفهوم واخص منه اما
بحسب الصدق كما في الحيوان الى
بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم
الى الموجود والمعدوم فان المعلوم
المطلق مباين للمعلوم بحسب
الصدق اذ لا معلوم الا وهو
متحقق وهو محموع المقسم
والقيد فالضمير في قوله وهي
اسم عائد الى الكلمة اهـ

وهو آ وماء وتراب فانه لا يصح ان يقال النار اي العنصر البسيط جسم طبيعي ولا الهواء كذلك جسم طبيعي
وهكذا وهما العدم واحترز بهذه الاعتبارات الاربعة لم يوجد الجسم الطبيعي كما هو متقرر في محله اذ التقدير
هذا فنقول لا يصح تقسيم الكلام ولا الكلم الى الاسم والفعل والحرف لانه لا يصدقان على واحد من الثلاثة كما
هو ظاهر فليسا كليين لها ويوجدان بدون الحرف والفعل كما في نحو احمد صاحبك بقصد الاخبار لا الوصف

والقسيم والقسمة والقسام

واما الكلمة فيصح تقسيمها الى الثلاثة الاسم والفعل والحرف تقسيم الكلي الى جزئياته كما علم من التمثيل المتقدم
وقد تقدم فيما سبق في معنى التقسيم وبقي معرفة القسيم وهو ما كان منه جاحتت واحترز به وقسيم
الشيء ما كان مقابلا له ومباينا له ومنه جاء تحت شيء آخر اي تحت اصل كلي مثلا اذا قسمت الحيوان
الى الحيوان الناطق والغير الناطق كان كل واحد منهما قسيما للحيوان وقسيما للآخر والقسمة هي تمييز
الانصبا بعضها من بعض والقسام هو الذي يميز الانصبا والمقسم هو المحل الذي تورد عليه
القسمة فعلم ان لهم مقسما وتقسيما وقسما وقسيما وقسمة وقسما والكلي هو الذي يشترك
فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء
بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق
الالتزام ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد وما هنا من هذا التقسيم فسقط ما قيل

جعل اهـ

من ان تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف من تقسيم الكلي الى جزئياته يقتضي ان تكون الكلمة مجموع
الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو توجب الجمع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذلك في تقسيم
الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم على المجموع
فلا يصح اطلاق اسم المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لانه في تقسيم الكلي الى جزئياته فان الواو في تقسيم
المطلق للجمع الافرادي الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم
على كل جزء بطريق الحقيقة ثم الفرق بين الكلي والكل من ستة اوجه الاول ان الكل موجود في الخارج
ولا شيء من الكلي موجود في الخارج والثاني ان الكل بعد باجزائه شيئا واحدا والكلي لا بعد بجزئياته
والثالث ان الكل يتقوم باجزائه والكلي لا يتقوم بجزئياته والرابع ان الكلي محمول على كل جزئي له
والكل لا يحمل على جزء والخامس ان اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية والسادس ان
الكل لا بد من حصول اجزائه معا والكلي لا يجب حصول جزئياته كذلك وقولنا فيما تقدم
في تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام الجسم الطبيعي اي المراد بالجسم الطبيعي هو المركب من الهيولة

مثال اهـ

معرفة الجسم الطبيعي تستدعي
تقديم مقدمة وهي ان
الحكماء قسموا اهـ

والصورة لا ما تحقق في الجسم الطبيعي من الاقسام الى قسمين تعليمي وطبيعي فالاول مركب من سطوح وخطوط
منفصلة الى بعضها وخط مركب من نقط والنقطة اخر الخط وهي لا تقبل الانقسام لا طولا ولا عرضا
ولا عمقا فاذا تعددت وانضم بعضها الى بعض صارت خطا فهو يقبل الانقسام طولا فقط فاذا
تعددت الخطوط وانضم بعضها الى بعض صارت سطوحا فهو يقبل الانقسام طولا وعرضا فقط
لا عمقا والقسم الثاني مركب من الهيولة والصورة لازمتها والهيولة عبارة عن سطوح
متراكم بعضها فوق بعض فهي تقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا والقسم الاول عند الحكماء من قبيل
الاعراض والثاني من قبيل الجواهر اي الاجرام قوله ثلاثة انواع اشار الى ان مجموع قوله الاسم الخ
جزء واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى احدها فيكون العطف مقدما لكل الجمل واغا اعرب

وهو آ

كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتقدير اعرابه وكونه اعراب بعض دون بعض تحكم ودليل الخصم
الكلمة في الثلاثة ان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تصلح
ركنا للاسناد اولا والثاني الحرف والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه بان يقع مبتدأ وخبرا او بطرف
الاول الاسم والثاني الفعل والنحويون مجمعون على هذا الامر لا يعتد بخلاف وهو جعفر ابن صابر
فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدة
من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي اخراج ان بهذا الكلام الى الحكمة
الى ضابط اسم الجنس الجمعي قسم من اقسام اسم الجنس الجمعي لان اسم الجنس الجمعي ينقسم ثلاثة اقسام ما يفرق
بينه وبين مفرده بالتاء كتمر وتمرة ولم يغلب تأنيثه والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين
مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكمأة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في الخز نحو روم
وروحي وزنج وزنجي فالضابط الذي ذكره المص انما هو للقسم الاول من هذه الثلاثة وليس المطلق
اسم الجنس الجمعي فسقط ما قيل ان الضابط غير جامع لخروج نحو كمأة وكمأة وغير مانع لدخول نحو
تمر وتمرة من الجموع الغالب عليها التأنيث قوله انه كان لعلى جماعة اي من الكلمات ثلاثة فاكثر
سواء اتحد نوعها ام لم يتحد افادت ام لم تفد وقيل لا يقال الكلم الا على ما فوق العشرة قوله ونظيره
اي الكلم من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الخ الغير المطردة لبن ولبنة وهي الطوبة النيئة
قوله ونتق وبقة اي من المخلوقات التي ليس للعبد دخل فيها المطردة قوله عموما وخصوصا
من وجه الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص قال ابن جماعة لا بين في الذين بينهما عموم
وجهي من معرفة امور معروضية وعارضية وثلوث ماصدقات وعادة ومتعلق وبيان
ذلك هنا يقاس عليه غيره ان المعروضية الكلام والكلم والعارضية العموم والخصوص والماصدقات
الثلاث ماصدقات اجتماعها وانفراد كل والمادة الكلم والفعل والحرف والمتعلق الصورة
الحاصلة من اجتماع كلمتين او اكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر
انه يستغنى عن معرفته قوله على المفيد كضربت زيدا قوله وعلى غير ما اي غير المفيد كان قام زيد
قوله واخص الخ اي والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة
المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد بجهة عموم الكلم جهة خصوص الكلام وجهة عموم الكلام جهة
خصوص الكلم قوله لوجود الثلثة اي وهي زيد وقام واب بدون الهاء قوله بل الاربعة وهي
الهاء من ابوه وبرهنا انتقالية لا البطلية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله لجمع ثلثة قوله
كلام اي لوجود الفائدة قوله لا الكلم اي لعدم التركيب قوله بالعكس اي كلم لوجود الثلثة لا الكلام لعدم
الفائدة وقد اورد على كلامه ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام
وهذا البحث نعزل عن الفن وقد يجاب بانه انما ذكرها تمرينا للطالب وتشحيذا لذهنه الثانية
انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا
يليق لان النسبة بين اللفظيين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول
الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغير واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب
من كلمتين قال بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يغاير حد كل منهما لدخول
كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق وعكس ان يمنع
بان الحيثية في التعريفات مرعية قوله والقول اي المركب وفي بعض النسخ الاول انه
عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام الثاني انه عبارة عن المركب خاصة مفيدا
كان

منافشات الاولى

عبارة عن اللفظ هذا هو القول الاصح ومقابلة اربعة اقوال

كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم مباينا للكلمة والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف
للفظ حكاه السيوطي قوله عبارة اي معبر به قوله عن اللفظ المراد به اللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات
القراء بنيه لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تح والحكمي كالضمير المستتر قوله الدال على المراد
ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل او النوعي كالمركبات والمجازات ومن هذا تعلم سقوط
تشكيك الشيخ خالد في شرحه على هذا المتن فانظره قوله على معنى اي واحدا كان فخرج المشترك
والمعنى مصدر ميمي بمعنى المعقول اي المقصود من اللفظ سواء صح السكوت عليه ولا ولهذا قال
في النظم والقول عم قوله نواع من الكلام اي لانطلاقه على المفيد والكلم اي لانطلاقه على المركب
من كلمتين وعلى المركب من اكثر قوله والكلمة اي لانطلاقه على المفرد والمركب قوله عموما
مطلقا اي لصدقه على الكلام والكلم والكلمة بتحقق وانفراد ضح مثل غلام زيد فانه ليس كلاما
لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلثة ولا كلمة لانه تنتان فكل كلام او كلم او كلمة قول ولا عكس
قوله لا عموما من وجه اي دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول
فكلها وجد واحد منها وجد القول ولا عكس ولهذا قال في النظم والقول عم اي عم الكلام
والكلم والكلمة قوله عموما مطلقا كما قاله الاشموني وانما حملوا عم على انه فعل ماض
لتباذره وعدم احواجه الى تقدير تكلف وقدره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل
عم افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد لشموله نحو غلام زيد لحمله
العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله افعل تفضيل اكثر فائدة من حمله فعلا هكذا او مثل
جعله افعل تفضيل في البعض بلا بعض جعله اسم فاعل حذفت الفه ضرورة قوله

ان القول اخص من اللفظ لانه اسم للفظ المستعمل خاصة وكان من حقه
اه يا خ جنسا في تعريف الكلام لانه اقرب من اللفظ ولعله انما عدله عنه لما شاع من استعماله
في الرأي والاعتقاد نحو هي الشافعي كذا بعوا عتقده ورآه حتى صار كانه حقيقة عرفية
واللفظ ليس كذلك قوله وتطلق الكلمة الخ اي ويطلق ايضا الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد
اني من انت زيد عن سيبويه قال ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن
البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام الصعب قوله لغة
اللغة في الاصل مصدر لغى الرجل اذا تكلم في الكلام والمراد الالفاظ الموضوعة للمعاني المخصوصة والاولى
انها استعمال الالفاظ والواضع للغة قيل هو الله تح يعني انه خلق الفاظا ووضعها بازاء
المعاني وخلق علما ضروريا في الناس بان تلك الالفاظ موضوعة لتلك المعاني وقيل
هم البشر باصطلاح وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم الدليل القاطع والكلام في المسئلة يطول
ولغة منصوب اما على التمييز اي من جهة اللغة للنسبة التي بين الطرفين وليس محولا عن شيء
فان تمييز النسبة منها هو محول ومنها غير محول او على الحال اي في حال كون اطلاقها لغة او
بتقدير مضاف اي اعني لغة او بنزع الخافض على ما فيه لكن الراجح انه سماعي قوله
مقالة من قال دب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة وذلك اي اطلاق الكلمة على الكلام
كثير اي في الورود كما في قولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول وكما في الحديث

والاولى ان يقال ان من الاسماء ما
لا يقبل اصلا كالظروف التي
لا تتصرف وما لا يقع الاسناد
اليه كالضمائر المتصلة لان
الكلام باعتبار الغالب صح

قوله الاسم لما كان الاسم اعم شائنا
من غيره فقد مه وسمى به لسموشانه
فهو من السمو بمعنى العلو ثم سمي
بالفعل لانه اي الكلم صح
اشرف من الحرف
لانه يقع مسندا قوله ولم
ولكونه لا يقع مسندا
ولا مسندا اليه ولذا سمي بالحرف
لان معناه الطرفية وهي في طرفي
الكلام فلفظها في الذكر صح

والعبارة بوزن عبارة مصدر
عبر كتعب اي تلفظ والمراد
بها هنا معنى اسم المفعول

قال عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد الا كل شيء ماخلا الله باطل اي ذاهب اي جائز
عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلامة هذا السطر فقط انه الوارد في الحديث
والخبر عن اصدق قول تمام البيت وهو وكل نعيم لا محالة زائل واعترض بان نعيم الجنة لا يزول واجيب
بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة او قبل دوام لها وبان المراد جائز عليها الزوال وبان المراد
نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم اي لابد وقيل لا حيلة وقوله كلمة لبيد
الشاهد فيه حيث سمى هذه الجملة الا كل شيء الخ كلمة ولبيد هذا هو ابن ربيعة العامري الصحابي
توفي في خلافة عثمان عن مائة واربعين سنة وقيل في اول خلافة معاوية عن مائة وسبع وحسبي
سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ اسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام احدا
وكان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه في منع خلافته يا لبيد
انشدني شيئا من شعرك فقال اما كنت لاقول الشعر بعد ان علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر
في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت ما غالب المرء الكريم لنفسه والمرء يصلحه
القرين الصالح وقيل بل هذا البيت لمحمد بن اذينة يا فتى اجلي حتى كسيت من الاسلام سربالا
لا قليلا اي كما يفهم من قول النظم قد يقوم لان قد يفعل يستعمل بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره
الموضح في باب الاضافة والمراد ان تقول مراده التقليل النسبي اي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة
لا استعمالها في المفرد لا قليل في نفسه فصل في اثر اللام التمييز بالعلامة الخاصة على الحق وان
كان لجل اضبط واتم فائدة واكثر تحقيقا للاضبط اراده اي وجود التحقق وجوده وانعكاسه اي
انتفاءه عند انتفائه بخلافها اي العلامة فانها يجب اطرادها اي وجود العلم عند وجودها ولا
يجب انعكاسها اي انتفاؤه عند انتفائها تشبيها على المبتدي فقال ليتميز الاسم فاعلم
ان الاسم له حد يحده وعلامة توضحه واشتقاق يكشف عن حقيقة وضعه وحكم يحمي لغته
ما ابان عن مسمى فيصدق به وبالفعل والحرف اذ الغالب ان المعنى اللغوي اعم من الاصطلاحي واصطلاحا
كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة شمل كل كلمة لانه لغة الجنس وقولنا
دلت على معنى في نفسها اي بنفسها اي بلا واسطة اي فلا يحتاج الى في فهم معناه الى ذكر كلمة اخرى بعده ليفهم
بها معناه كما في الحرف فان الحرف يحتاج في فهم معناه الى ذكر كلمة اخرى بعده ليفهم بها معناه ولذا يقال انه
يدل على معنى في غيره لا في نفسه فصل فرع به الحرف فان قيل كما يخرج به الحرف كذلك يخرج به
الاسماء اللازمة الاضافة كذا ذا لا يفهم معناها الا بذكر المضاف اليه معها كان يقال رجل ذو مال
او بيت او غير هما قلنا معنى كون الاسم دالا على معنى في نفسه ان معناه معنى مستقل بالمفهومية لا يتوقف
على شيء بخلاف معنى الحرف فان معناه قسمة حيزيه غير مستقلة بالمفهومية كما يعرف من فان معناه ابتداء
خاص وهو آلة للملاحظة غيرها كمعنى السير والبصرة وليس معناه الابتداء المطلق فانه معنى مستقل وضع بازائه
لفظ الابتداء بل لفظ من وضع لجزئيات الابتداء التي هي معلومات غير مستقلة لانها آلات للملاحظة
غيرها من المعلومات كالسير والبصرة وهكذا معنى الى هو الانتهاء والخاص لا الانتهاء المطلق فان المطلق
معنى مستقل وضع بازائه لفظ الانتهاء والخاص غير مستقل لانه آلة للملاحظة كالسير والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة والاسماء اللازمة الاضافة معهود ماتها مستقلة كالابتداء المطلق والانتهاء
المطلق فان مفهوم ذو هو الصاحب مطلقا وهو معنى مستقل بعقل بنفسه من غير ان يكون آلة
لملاحظة

بتغير صح

للاسم والفعل والحرف صح

بالنظر للاصل والا فهو من قبيل علم الجنس فهو مثلث

الجزء صح

بالاعلام لجاز ما غير مراعى فيها معنا معناها الاصلي فلاجاجة جعله بمعنى فاعل او مفعول انتهى قال الشيخ الشنواني وهو مرجوح جزء مبتدأ اخبره محذوف او مبتدأ اخبره محذوف فلانه علم جنس فيجوز الابتداء به او مفعول فعل محذوف وقيل ان ذكر بعد ما يتعلق به اي ان ذكر بعده في كما عبر به الشيخ البنتيتي والاظهر مبني فيقدر ساكتا كما هنا

يعني ليس آلة للملاحظة غيره صح

لان آلة الملاحظة غيره صح

عبارة الكل

وفيه نظر لان مفتقر البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالنقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ التنبيه وما اشتهد كلفظ الفصل في حكمه المذكور

وعلامات كثيرة وسيأتي بعضها في كلام المصنف

الاسم اي ما صدق قائم في الجملة فاكد

الانواع صح

حكمه صح

وان كانت العلامات كثيرة لان هذه الخمسة اشهر واكثر استعمالا والمشهور اسهل فهما واقرب قبولا وقد صح

للملاحظة غير نعم يعقل معنى مفهومه غير مجملا لا مفصلا ولهذا لزمت اضافته لتفصيل اجماله وكذا معنى الفعل
كالاسم مستقل بالمفهومية اذ ليس آلة للملاحظة غيره نعم هو ايضا كالاسم دال على معنى في نفسه فهما بالدلالة
على معنى في نفسيهما ممتازان عن الحرف فانه لا يدل على معنى في نفسه فقولنا لم يقترن بزمان فصل
فان يخرج الفعل فانه للاسم بعدم الاقتران به ممتاز عن الفعل المقترن وقولنا وضعا تخصيص
على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا تنقض بالفعل والحرف الدالين على معنى في نفسه غير مقترن
بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل و
المفعول والفعل وما انسلخ عن الدلالة على الزمان كبعض من الافعال كافعال المقاربة والمدح وعسى وليس
قال الفيشي وقولهم في حد الاسم ولم يقترن بزمان لا يرد عليه امس والآن وغدا لان هذه نفسها هي الزمان
والشيء لا يقترن بنفسه نعم لو قالوا ولم يدل لخرجت انتهى واشتقاقه من الوسم او السمة على الخلاف
المشهور وحكم الاعراب وما جاء مبنيا فعلى خلاف الاصل

للعهد الذهني على راي المعانيين ويجوز جعل ال للحقيقة للجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد اذ الجنس
يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد انها لا تميز
بها في كيف وترال ودوالواو نحوها ويمكن كونها اي اللام للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه
العلامات تمييزه لجموعها او بجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه او بمعناه فلا يرد ما تقدم ايضا والاولى
ان الذي في كلامه للعهد الخارجي اي الاسم المتقدم في التقسيم للكلمة وهي في قوله وهي ثلاثة اسم الخ ويرجع
ذلك لاحتمال الحقيقة والقاعدة ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وبهذا ظهر التجريد
الثلاثة من الى في قوله وهي ثلاثة انواع اسم وفعل وحرف وتخليتها بال في قوله يميز الاسم الخ ويرجع
ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المنكر النوع في التقسيم للحقيقة فتكون ال هنا للحقيقة ايضا
لان المنكر اذا عيد معرفة كان عين الاول كما تقدم آنفا وبداء المهم بالعلامات التي تميز الاسم لكونه اشرفا
بوقوعه محكوما عليه وبه بخمس علامات اي على ما ذكره هنا واقتصر على الخمسة تبعا للناظم حيث قال

بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم او مسند لمسمى هذه اوصلها بعضهم الى احدى عشرة منها اذ وحتى
الباء في ومن واسم الابتدا ولولا ولوما الامتناعيتان نحو لولا زيد لاكرمتك فلولا ما امتناعية
لوجود اي امتنع اكرامي لك لوجود زيد واما التفصيلية نحو قوله وتوقع فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر وفي وسطه ياء التصغير نحو قولك في رجل رويجل وفي درهم دريهم والف التكسير كرجال وفي آخره علامة
التثنية والجمع والف التأنيث الممدودة والمقصورة وياء النسب كشافعي وتاء التأنيث التي
تدل هاء في الوقف كفاطمة وزيادة واو الندبة نحو وازيداه والف الالحاق وما في معناه وفي

معناه كونه فاعلا وكونه مفعولا وكونه مضافا ومضافا اليه وكونه مجرورا وكونه معرفا وكونه
منكرا وكونه مبتدأ وكونه خبرا وعود الضمير عليه نحو هما تأبطا به منهما اسم لعود الضمير المجرور بالباء عليهما
وكونه معربا وكونه مبنيا وكونه مخبرا عنه كما لبعضهم وهذا تداخل لان معنى الاخبار عنه كونه فاعلا او
مفعولا او مبتدأ وقد ذكرت وكونه مذكرا وكونه مؤنثا وكونه متعوتا او ظرفا او مشارا اليه
او محسن معه تصغيرا او ضرفي وقد نظم العلامة الدمهوري ثلاثين منها فقال

للاسم قالوا علامات تميزه ... عدت ثلاثين تتميما لرفعته ... سبع بواو عشر باؤه ... معنى ثمان وخمس عند جملته
حروف جر من والنداء وال ... لولا ولما وان اجعل كاؤه ... ياء نسبته تاء كذا الفالتا ... بيت نكرة مكن عند رحلته

Copyright Only

وحرف تثنية والجمع صاحبها جمع المؤنث ذو خفضتا الرفعة وكونه فاعلا او مبتدا خبرا منعوتا او حالا فردا للشهرته وان تنكر مفعولا به وعدا منونا لانه يرى ما ليس برتبته كسر صغر واصغر ما اردت وان اشرت صل من جفا وقتا بقسوته ولا يرد قط وعوض لان المراد ما يقبل العلامة بنفسه او بمرادفه وبرادفها الزمن مطلقا قوله لجر هو على ان الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتقريغ باكسرة التي يجره تنها عامل الجر فنه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه واجيب عن الثاني بانه تقريف تقطي الى عرفوا الظرفية وجهل النسبة بينهما وبان الجر ليس من اجزاء التقريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه تعنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها ويراد بالجر المخفض الان الجر عبارة بصريه والمخفض عبارة كوفيه والجر في الاصل مصدر جر حرفا اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المطلع في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في الشاهد ليس المراد بحرف الشاهد كما سيأتي تحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه قيد خرج باللفظ في وزج المم رحمه الله في شرح هذا الكتاب التعبير بحرف الجر من جهة ان عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها انما يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه ما ذكره المم هنا من نحو عجبت من ان قمت لان المؤول اسم تاويلا لفظيا وان قمت بقياسك قوله لانه اي حرف الجر قيد خرج في اللفظ على ما ليس باسم فيه تقدم وتاخير والاصل قيد خرج على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لان الدخول في اللفظ عجبت من ان قمت اي قد خرج عن الجر وهو على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالقياس والمراد بالجر اي من قيامك قوله بالجر المراد به اي بالجر الكسرة ايما وما نابها كالياء والفتحة فنفي الاقتصار على الكسرة قصور ويجاب عنه بانه اقتفى على كونها الاصل قوله يجر بها مناسبة الاحالة الى العامل المتقدم لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى المجد في قوله تخرج جداد يريد اذ يقتضي عامل الجر وهو الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابله ان الجر قد يكون بالتبعية وعليه مشى المم قوله ام اضافة اي المضاف للجر وهو المضاف قوله ام بتبعية الصحيح ان التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل ام متبوع كقولهم هذا جحر ضب خرب بجر خرب وهو في الاصل مرفوع صفة لجحر وجر لمجاورة ضب لان الجر بها شاذ لا يقاس عليه او نادر او هو يرجع الى المجاورة بالمضاف ولم يقل ايضا ام توهم كقولهم لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في جر ليس لانه يكثر دخولها فيه لان هذا ايضا شاذ او يرجع الى الجر بالحرف اي الجر المتوهم لا بالمتوهم قوله وقد اجتمعت اي الجر بالكسرة والجر بالمضاف والجر بالتبعية على ما مشى عليه قوله في البسملة اي فاسم مجرور بالحرف والم مجرور بالمضاف او بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية للموصوف على ما مشى عليه المم وقد علمت ان التحقيق خلافه وان الجر بالمضاف لا بالاضافة وان العامل في التابع هو العامل في المتبوع قوله الثانية اي من العلامات الخمسة قوله التنوين انما عبر عن الجر لان التنوين يتاخر عن الجر عند اجتماعهما والمراد التنوين المطلق اي الذي يذكر من غير قيد بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كتنوين الغالي فانه لا يكون علامة للاسم كما سيأتي ومن هذا تعلم انه قد يتوقف في قول الزمخشري ملخصا اجز وفي عن تنوين يجامع التعريف وليس ذلك من التخريف اي هو تنوين التمكن والتمكن الآتي بيانه ووجه التوقف ان ما ذكر لا يطلق فيه لفظ التنوين انما يذكر مقيدا فيقال تنوين الترنم مثلا الا ان يقال نتسمح لاجل الالغاز قوله وهو اي اصطلاحا واما لغة فهو مصدر نونت الكلمة اذا لحقتها نونا او صوت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب فصار اسما للنون المذكورة لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين

التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لامن ادخال النون اذ هي مباينة له وباعتبار الثقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه قوله نون ساكنة احترز منه ان يقال نون لا تكتب ولا تؤكد قوله ساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لالتقاء الساكنين ونحو مقطوع النظر قوله تلحق الآخر اي تتبعه والمراد آخر الاسم وفيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين ومعرفة التنوين على معرفة الاسم وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كقال زيد او حكما كدال بين قوله فقط احتراز لاحظا اي لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا ورفعا وجرا ولما ثبتت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالنحو خط المنفي لحوقها بنفسها لا اوعوضها حتى يرد ان المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظ لاخطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون نسفعا بقوله خطا وليست تنوينا ولو اريد قيد الزيادة في التعريف لكفى وبجاب بانها اجزاء الكلمة لانها لحقت الآخر فخرج بقيد لحوق الآخر كذا في الرواني قوله فخرج بقيد السكون النون التي اخرجها الاشموني بقيد لاخطا واخرجها الرواني بقيد تلحق الآخر نظرا الى انها لحقت آخر ضيف قوله النون التي الاولى المحركة المزيدة في آخر ضيفن ولحقت آخره للالحاق بجعفر وكذا آخر زعشن واما الثانية فانها تنوين قوله للطيفلي وهو الذي يتبع الضيف من غير دعوة وقد الغوني هذا الحريري بقوله وما وصف اذا اردن بالنون تقض صاحبي في العيون وقدم بالدون وخاص النونين وتعرض للهجون فان ضيفن اذا لحقته النون صار ضيفن وهو الموصوف بالاوصاف المتقدمة وهو الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وضيفان وضيفان والاولى افصح قال نحو هو آه ضيفي فلا تقضحن قال الدنوشري قوله للمرتعش اي مرتعش اليد وبقيد الالحاق اي لحوق الآخر وبقيد عدم لحظ ايضا قوله النون في انكسر اي الالحاق تلحق الآخر وثبتت في الخط وخرج ايضا النون اللاحقة لنحو احمد انطلق لان المراد بلحوقها للآخر ان تلزم آخر كلمة بان لا يمكن التلفظ بها بدون كلمة الآخر وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاخراجها بقوله تحذف خطا كما فعل الشيخ خالد في التصريح لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالفتح والتنوين فان اليم اول الاسم لا آخره وقد لحقها النون لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي وقد يقال لا يبعد اطلاق الآخر على اليم باعتبار انه لا شيء بعدها فليتامل اي ويكون من غير الغالب فلا عبرة به قوله وسيأتي في اي في تنوين الترنم قوله نون لنسفعا خاصة اي المراد نون التوكيد الخفيفة الثابتة في اللفظ دون لحظ التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها الفا لانونا اما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لاخطا كما خرج به التي قبلها ضمة او كسرة ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولنقضين يا قوم ولنقضن ياهند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذ الزملكي عند القراءة عليه ولهذا لم توجد في النسخ المعتمدة ولا عرج عليها في المغني وغيره قوله وانواع التنوين اي الخاصة بالاسم وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي اتي بتلك الاقسام لاجلها لا تتضمن في غير الاسم واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكين الا اذا عرف ان ما دخله اسم

واطلاق التنوين على النون مجاز من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها

فيما فلا يرد انه التنوين في كاين لم يسقط خطا بل رسم نونا الان ذلك على خلاف القياس حسنه انه بما دخل في اركيب سببه النون الاصلية لاراده لفظه ويكفي في السقوط بعض الاحوال فلا يرد نحو قال زيد بن عمرو او التنوين مبني على الاعم الاغلب لان اجاب عن التنوين خطا في كاين صح

معرب منصرف وهكذا واجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد تنوينه لفظا لا خطا لانخصوص الاقسام اوانه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء وكوبا لتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين وهكذا اربعة اي المشهور منها الكثير الوقوع اربعة فلا يرد انه بقي من انواع التنوين لتحقيق المختصة بالاسم تنوين لحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين تالا ينصرف في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المقابل للمضموم في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ حكي هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء للتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا وقواريرا بعضهم ادخل الاولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الاول انه تنوين لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي بعده ما بقي على كونه تنوين صرف وردّه الدماميني بانه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف حاصله علتان ما نعتان من الصرف ولا بناء في ذلك كونه في المحكي تنوين صرف الا ترى ان الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل رايت زيدا حركة حكاية مع انها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني ان الضرورة اباحت الصرف ورده الدماميني بان الصرف هو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضي منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما عرفته ووجود التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته ان اثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق انه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف ما عين المنصرف للضرورة لانه مشتق على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو اعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني ان الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب ويرد بان سببه البناء قائم والضرورة الى الاعراب بلا الى مجرد التنوين فاعرف ذلك قوله احدهما اي اولهما عد عنه دفعا من اول الامر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح قوله تنوين التمكين من اضافة الدال الى المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع ايضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف وسيجيء هذا التنوين المذكور وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف الذي لم يشابه الفعل ولم يكن محمولا بالنون وتاء ولو بها مضافا ولا علما موصوفا بابن ولا مركبا بال وكلا وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل لها منصرفة لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة قوله كزيد ورجل اي وقائم لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل بقاض دفعا لتوهم ان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب ومثل الشارح برجل ردا على من زعم ان تنوين المنكر للتنكير فقد رد بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي بمذكر وهو اللازم باطل وقد تمنع بطلانه بان تنوين التنكير ذاك ولم خلفه تنوين التمكن وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكن لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه فان سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين

فانه هذه الاقسام وان كانت خاصة بالاسم وداخلة في حقيقة التنوين كلها ليست بمشهورة ولا غالبة الوقوع في الكلمات العربية على ضو

اي كتنوينهم

Copyright © University

كما اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سيأتي لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزواله التنكير حيث دخلت ال لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم ادخلت عليه لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذا لك رجل الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم اي كونه معربا منصرفا لكونه بيانا للتمكن لم يشبه الحرف اي شبها قويا فينبغي منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي ولا الفعل اي لم يشبه الفعل في فرعيته فيمنع الصرف وهو التنوين التنكير اي الدال على ان ما دخله نكرة اي اريد به غير معين معاضا فتر الدال للمد لو لبعض المبنيات يعني بهم ان التنوين فيما تكون من الاعلام مخصوصة ومضافا ومضافا اليه ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضي واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى مفعما من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فانه لحق مبنيا وليس للتنكير الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا ومراد الكل ببعض المبنيات العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يبين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد تقول سيبويه اي بغير تنوين اذ الاردت معينا اي فهو حينئذ معرفة بالعلمية وايه بكسر الهمزة وسكون الميم وفتحة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اسم صيغ به الفعل كما في الصحاح اذ استزدت السير والتاء للطلب من حديث معين قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي لحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول الاسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلول الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات انتهى وقوله اي لحديث المعهود المناسب اي الزيادة المعهودة اي التي هي من حديث معين قوله المصدر اي مدلوله وهو لحديث كما عبر به غيره وقال محمد الرد اي قوله لان جميع الافعال نكرات فيرد انها اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يمشك في انه علم له انتهى اي علم شخصي لما ذكره العصام ان اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والقصد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية وعبارة المتن صالحة لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل المراد به اي فرد من افراده ومن المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد حده فاية مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين واية منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اي حديث وان معنى كونه النائب عن نكرة انه في حكم النكرة ومسماه لها واما لم يعتبر والتعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبر وابه التعريف والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فاجرى وجه مجراها ولم يعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص فتامل قوله من حديث ما اي اي حديث كان قوله تنوين المقابلة من اضافة المسبب الى السبب قوله لنحو مسلمات اي مما جمع بالف وتاء مزيدتين

سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في الجمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اواضافة اوافراد فعوض عن التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد النون للزم ان في الاصل زيادة بخلاف الفرع ولا يقال انه في مقابلة تنوين الواحد لان الواحد قد لا يكون منونا كفاطمة وفاطمات وزينب وزينبات وليس بتنوين التمكن خلافا للزجاجي بفتح الباء نسبة الى ربيعة والزمخشري لانه يكون مع العلمية فانك اذا سميت مؤنثا بفاطمات بقي التنوين ولو كان تنوين تمكن لزال في الصبان وفي فيه بحث لان من يمنون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم انتهى ما قاله الصبان واختار الرضي انه للتمكن وعلل عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط بتعذر الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه متبوع لا تابع وليس بتنوين التنكير لمنوته مع المعربات وليس بتنوين عوض عن الفتحة والالم يوجد في الرفع والجر لان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض عنها قلنا منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختاره الرضي انه لا مانع من افادة حرف فائدتين فيكون تنوين نحو مسلمات عن علم للتمكين والتنكير والمقابلة وعلى المقابلة فقط قوله جعلوه في مقابلة النون اي في الدلالة على تمام الاسم فقط فالمراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو احط منها للسقوط مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد لسبب حركتها وما تقدم من الاسقاط عن التنوين من قوله توحي فاذا اقتضتم من عرفات ان ال لم تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشي قوله تنوين التعويض ويقال تنوين العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا من شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني قصدا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وما الاضافة في تنوين التعويض من اضافة المسبب الى السبب اي تنوين سببه الاتيان بالتعويض اي قصد عن حرف او عوض عن جملة او جمل قوله لنحو جوار وغواش اي من كل جمع معتل آخر على وزنه فواعل او من كلمة اسم ممنوع من الصرف منقوص كقواد واعيم تصغير اعمى قوله عوضا اي حال كونه عوضا او لاجل العوض قوله عن الياء التي الخ قد علمت ما فيه من ان المحذوف للالتقاء الساكنين في المعتل الى المحذوف للاعلال بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة وذاتها بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة وصفة لها وما تعلق بالذات اولى مما تعلق بالصفات وايضا لان سبب الاعلال اقوى وهو الاستثقال الظاهر في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما سيأتي وعلى تقديم الاعلال فاصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر لان فرض الكلام قبل منع الصرف فالمستثقل حينئذ نفس الكسرة فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة نظرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا فانه كالمعدوم كالمحذوف من يد فمنع من الصرف بحذف تنوينه فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوض التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها او للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على

تقدم

تقديم منع الصرف على الاعلال فاصله بعد منع صرف جواري باسقاط التنوين على وزنه فواعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتي بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حالة الجر على تقدير منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن الف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المغني انه للصرف افاده في التصريح ببعض زيادة وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم وبعيلبك مصغري اعمى وبعلبك فانها ممنوعان الصرف للوصف وكونها بسببهما كالفعل في زنة نحو ابيطر وبيبطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانها في باب ما لا ينصرف قوله ولاذ اشاره للعوض عن جملة او جمل قوله في يومئذ وحينئذ قال ابن مالك اضافة يوم الى اذ من اضافة احد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر اراك وكان الاول لم يعتبر تقييده اذ انما تضاف اليه والثاني اعتبر وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضي او كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذا اقتضى من هذا القيد من اضافة الكل الى الجزء او زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل واما حينئذ فاضافة كاضافة يوم اذا اريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذا اذا على ما بحثه بعضهم من المتأخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا الآيتان اذا الاسكت وانكر اذا المن الفرق بين وتقول لمن قال عند اتيتك اذا اكرمك بالرفع اي اذا اتيتني اكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به دون واذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم قوله عوضا اي حذفت الجملة او الجمل عوضا اي لاجل العوض او حال كونها محذوفة عوضا والذي يظهر ان حذف ما يضاف اليه اذ جائز لا واجب كما قاله ابو حيان وقد يحذف جزء الجملة فيفطن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد نحو والعيش منقلب اذ الا اضافا اي اذا لا كذلك قوله عن الجملة الخ تضاف اليها اذا اي والاصل ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عنها اختصارا وتحسينا فالتقى ساكنان زال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش ان اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها اعراب وحمل على هذا القول انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد باستحقاق ملازمتها للبناء على السكون لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين وفي الافتقار دائما الى الجملة وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله لهنيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح واجاب الاخفش عن البيت بان اصله اذ فيه حينئذ نحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم والله يريد الآخرة اي ثواب الآخرة افاده في المغني ويضعفه انه تقدير ما هو مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ وقوله في البيت طلابك الطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى او الثانية اي حال كونك ملتبسا بعافية

الضمة او الفتحة او الكسرة

الجملة التي تضاف هي اليها عوضت عنها التنوين كقوله تع واذا الاكتناه واذا الاسكت واذا الايلبسون واذا الحين التقديرين وتقول لمن قال عند اتيتك اذا اكرمك بالرفع على ضعف اذا اتيتني اكرمتك فحذف اتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال ابن مالك ليست اذا في هذه المسئلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به وليست اذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ذكر والله اعلم فتامل صح

وتكون الاضافة فيه بيانية لما صار لفظا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ما قيل الاضافة حقيقية على معنى اللام وكان الم رحمه الله راعى هذه هو الاولوية هنا او هم

وكذا وانت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني ○ الشيخ وهو بناء على انه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعافية متعلق بمحذوف اي بذكر عافية هذا الطلب انتهى ملخصا ولم يذكر المص تنوين العوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض في نحو قد كل يعمل على شاكلته اي كل انسان وفي نحو فضلنا بعض النبيين على بعض اي بعضهم مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين لانه يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وردبان كل تنوين كذلك الا ترى ان تنوين مسلمات انما يكون عند عدم الاضافة ويزول عند الاضافة نحو مسلماتي فهذا الدليل المدعى بانها تنوين تمكين لا يفيده شيئا ويمكن الجمع بينهما بان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك والتمكين لان مدخوله معرب منصرف ○ مختصة بالاسم اي هي مختصة بالاسم لا الاسم مختص بها لما تقدم من ان الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين التنكير ذو لمعنى اختصاصها بالاسم انها لا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره وبيانه ان تنوين التمكين جاء لا به للدلالة على تمكن مدخوله في صفة الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصلا فضلا عن تمكنه فيها وتنوين التنكير جيء به للدلالة على تنكير مدخوله كما علمت والحرف لا يتصف بتعريف ولا تنكير والفعل وان وصف عند اهل البلدين بالتنكير الا ان المراد انه في حكم النكرة وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جيء به في مقابلة ما وجد في جمع آخر هو اصل لذلك الجمع كما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل الجمعية وتنوين العوض فيقع عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف لا يضاف اي وحمل جاعل ذلك الامر يقبة اقسام العوض عليه لجواز فسقط ما قيل الفعل ينافيه ترك الاسم في نحو لم يغز فلم تحصوا تنوين العوض مما حذف من الاسم هنا وقد اقتفى ابن الحاجب في منظومته على ان الذي من حضا يصف الاسم تنوين التمكين والتنكير فقط انتهى ملخصا ○ وزاد جماعة اي من النحويين ومنهم الموضح في المغني الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وكذلك قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان ما العلة صدقة في لحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف ○ سيوفي الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف اي قطع الترنم لان الترنم من الصوت يجيء بحاسن حركة الروي وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية والاسموني في شرح الخلاصة ○ للقوافي في جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا اشهرها قولان قول الخليل بانها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بانها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافي في المطلقة بانه يلحق الاعاريض المصرعة ايضا وبان المراد بالقوافي آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لانه لحقها واجيب عن الاول بان المراد بالقوافي ما يشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز وعن الثاني بمنع ان المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الرواني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روي بيت القافية ولو مع فصل بينهما نحو يرد ما اذا كان الروي مع اصلية فان الظاهر حذفها والاتيان بالتنوين بعدها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر ○ كقوله اي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يتقدم بخصوص اسمه كجرير هنا وهو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي من فحول شعراء الاسلام وتوفي سنة عشر او احدى عشرة ومائة وجرير في اللغة الجبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الوافر اولها هذا واقلى اربع من الاقوال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام منادى مرخم اصله يا عاذلة والعتاب عطف على اللوم ولبت بضم التاء كما في التصريح وهي الاجوبة ولبسها كما في التبيين ايمان اردت النطق بالصواب بدل اللوم

او يقال انما يخلف تنوين التنكير الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة كما تقدم والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة صح

وجملة اصاب مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي والمعنى ان اصبت انا وان كنت نطقت انا بالصواب فلا تعذلني وقولي لقد اصاب والعتابن اسم واصابن فعل فلحق التنوين العوض والقافية وهما العتابن واصابن وقد يدخل تنوين الترنم الحرف كقول النابغة اقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد الاصل قدي فحذفت الياء للترنم واقد وفي رواية ازف بوزن نهم ومعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافيه وتزل المضارع منه كتبرح ال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قد اي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع اي لكن رحالنا لم تزله بالفعل مع عزمنا على الترحل ○ لترك الترنم عجزا ولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يجعل بأحرف الاطلاقات لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم والكل واجمعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا تلحق لانهم يسكنون القوافي على حالها في الترنم وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم واسرا اذا يسر بالتنوين كما ذكره المخبر في حرف الكاف ○ وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما في المغني ○ القوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد واللين الحرف الذي تنسب اليه القصيدة ويلحق ايضا الاعاريض المصرعة زيادة على الوزن اي فنحو آخر البيت كالحزم بالزاي في اوله فالوزن لا يستقيم الا بحذفه او تقطيعه قِفَا نَبْكِ بِنَا مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ فلو زدنا هذه النون لزاد الوزن كما علمت ○ ومن ثم اي من اجل هذه الزيادة سمي غاليا وسمي الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لتعلقه وتفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد في آخر البيت اينا نا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهين الاخفش والعروضيون بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبل اي ما قبل التنوين القائل بالكسر كما في صه ومه مذ واختار ابن الحاجب الفتح عملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض البصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه اهـ فتح ويظهر لي جواز تحريك بكسر لمضمة الثابتة لم قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل حال الصيانة واجتلب مبشوه تنوينا في فائدته قال ابن يعيش فائدة الترنم ايضا ورد وكل لحرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يلحق في الشعر الا المسكن الآخر او اصلات ام الحق واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحرف في نحو قام وبين وهذا هو التحرير وهذا التنوين يدخل الوسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي درب مكان قاتم اي مظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد عن اطراف المفازة مستعار من عمق البير والخاوي الخالي والمخترق المحل الواسع لان المار يخترقه اي يقطعه وجنر جمع وردب محذوف اي قطعته ويدخل هذا التنوين ايضا الفعل كقول العجاج ابن رؤبة التميمي البصري يصف ناقته من طلائع الضوامر الطلاء ما سخص من الكرار والاتحمي نوع من البرود بها خطوط دقيقة وانجى فعل من لباب الثوب

والعروض اسم لآخر وفي النصف الاول من البيت والمصرعة التي عيبت لتوازن ضربها عنه حذف حرف الاطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت صح

ورد بان ورود الطلوعة نادر القلة غير معروف كما يستفاد بذلك عرض ذكره صاحب القاموس له او بان التنوين الغالي ليس طويلا الا ان يراد بقلته بالنسبة الى تركه صح

على من جعل قسما التنوين الترنم صح

فليتأمل قوله ايضا زيادة على الوزن صح

اذا بلي وخلق والشاهد فيه حيث ادخل فيه تنوين الغالي وبين خلاف هذا التنوين الذي في كلام المص

قوله كقوله ايه ذا ثوبي هيل تاهبه روبة وقبله قالت سليمى ليت لي بعلا لهم يعسر جلدي وينسيني الحزن وحاجة ما ان لها عندي ثمن ميسورة قضاؤها منه ومن قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان البعل الزوج ولهم بتخفيف النون واصل التشديد لانه من المنة وقوله ومن اصله ومني حذف التشديد والياء للضرورة ويمن في محل النصب صفة لبعلا وتقديره يمن علي بعلا واراد بها قضاء الشهوة ويعسر الخ جملتان كاسفتان للجملة الاولى وحاجة بالنصب عطفا على بعلا واراد بها قضاء الشهوة حيث فسرها بالجملتين التاليتين وما نافية وان زايدة لتاكيد النفي وميسورة صفة حاجة والالف واللام في الجمع بدل من المضاف اليه تقديره بنات عمي وجواب الشرط في الاول محذوف وفي الثانية الشرط والجزاء والتقدير وان كان البعل فقيرا ترضين به او تقبلينه لاجل الله والتقدير في الثاني وان كان فقيرا رضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير كان البعل غنيا وان كان فقيرا والشاهد في ان حيث ادخل التنوين فيها في الموضعين زيادة على الوزن فلذلك سمي غاليا واختلف في هذين التنوينين المسمين بالتمكن والغالي على اقوال احدها انها تنوينات لها خصوصيات منها مجامعة الروي والاتصال بغير الكلم والتاني ان التزام نون مد لترنم من حروف العلة كما يبدل منه في نحو زيدا قال ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان لحقت الهمزة والثالث ما ذكره الماتن بقوله والحق الخ انهما اي النونين اللاحقتين للقوافي المطلقة والمقيدة قوله كما يزيدت تنظير في الثبوت وقفا في قوة التعليل لان الخ وقوله مثبتين ويجب عليه ان كان الصواب ان يقول والحق انهما نونا الخ خطا كالخف نون مثبتين خطا لان الخف المذكور في التعريف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة قوله وليسا من انواع التنوين حقيقة ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الوقف لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الوقف يعلم ايضا من التعريف مع ال كالعتابا والمخترق وفي الفعل اي كاصابن وانجن قوله في لحن كقدن وانن اول الامثلة للتزم وثانيها للغالي اي وليس شيء من اقسام التنوين كذلك بسيرها تنوين غالي تسمية مجازية كالمعاقبة والعلاقة المشابهة في الشكل والصورة وجملة ما ذكره المص من اقسام التنوين ستة وتقدم لنا عند قوله اربعة الخ ذكر اربعة اخرى من اقسام التنوين المزاوة وهي تنوين الضرورة وتنوين المعوض وتنوين المحكاية وتنوين الزيادة وتقدم تعريفها فجملة ما ذكروا من اقسام التنوين عشرة نظمها ابن مالك بقوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تفهمها من حين ما تحوزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد ترنم واحل ضطر غال وما همز الخ قال في المغني يحذف التنوين لزوما لدخول ال والاضافة ونشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة ولجر محذوف فان قدر آخر محذوف جاز التنوين للبناء وان قدر اللام مقحمة ولجر محذوف فلا تنوين هنا للاضافة ولما مع الحرف وللوقف في غير النصب ما فيه فتبدل الفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك زيدا وقيل انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بابن مضاف اليه واضيف الاعلم من ابنه او ابنته اتفاقا او بنت عند خوم من العرب واما قول جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة

د

فضرورة ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا واما اثر ذلك على حذف الاضافة ليتاثر المتعاطفان في تعين التنكير لاحتمال ذاكر المعنى فتفيد اضافة التعريف وقرئ قل هو الله احد الصمد بترك تنوين احد ليتماثل الكلمتان في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليتماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحكم انتهى يا ايضاح قوله التاء في الصباح للتاء الدعاء وكسر النون اكثر من ضمها واللام فيهما اكثر من الفتح انتهى فعلم ان لغاته اربع فلك المكسور المدود مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرواية لغة الضم والمد بانه لما التقت المشاركة في نادى كالا يخفى كان في معنى فعل بلا الف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصريخ كثير كالجوهري والمرادي بان المضموم اسم لا مصدر قوله وليس المراد الخ اي كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حينئذ يحذف المنادى منه قوله لان يا اي خاصة قوله يا ليت قومي مثال لدخول يا على الحرف قوله الا يا اسجدوا امثال لدخولها على الفعل قوله في قراءة الكسائي اي فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيهها فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا بانه كونه يستدعي منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك يلوح لحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكر بعد اداة التنبيه لفظا اصلا بخلاف النداء وقيل يا هنا للنداء كحرف المنادى محذوفا تقديره يا قوم ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية وفي الدعاء كقوله الا يا اسلمي يا دارمي على البلا وتقدير المنادى يا هذه ومي قيل اسم مبهم للضرورة وقيل هي اسم آخر لا ترخيم فيه وعلى الجملة قوله مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص قوله فلر بضم الفاء واللام قال في التقريح يعني يا رجل ويا فلة اي يا امراة قوله ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق ويا ملامان للئيم الدني الاصل القبيح النفس وخص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة قوله ال المراد لفظ ال فهي اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء الخمسة المستثنيات كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بانه حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بانه ثنائي الوضع وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة اخ اسمع حيث يعد ثالثا فتظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثاني التعبير بالالف واللام اما على القول بان المعرف هي اللام وحدها فالتعريف التعبير بالالف واللام افاده المرادي ثم لا فرق في ال بين المعرفة كما مثل المص بقوله الفرس والغلام او الزائدة كما في قوله وطبت النفس او العهدية كقولك جاني رجل فاكرمت الرجل او الجنسية مثل الرجل خير من المراة اي هذا الجنس خير من هذا الجنس او التي للمح الصفة كالحارث والفضل او للغلبة ومعناها ان يقع الاسم المعرف بال الذات على شيء بعينه دون سائر امثاله كما يقاع النجم على الثريا او للمفاجاة والحضور مثل خرجت فاذا الاسد وبعد ال بام في لغة طي ومنه ليس من امبرم صيام في ام سفر ويستثنى ال الاستفهامية فانها تدخل على الفعل الماضي نحو الان فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها المص

Cambridge University

قوله عن الموصولة هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر لم لا يحتاج لان للذ صح

لنذرتها والنادر كالعدم واما الا الموصولة فذكر حكمها بقوله فاما الموصولة الخ قوله فقد تدخل على المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور وهو المختار حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من افبح الضرورات قوله كقوله اي الفرزدق واسمه همام بن غالب التميمي البصري وهو شاعر اسلامي لقي الامام علي وابا هريرة وروى عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر رضي الله عنهم توفي بالبصرة سنة عشر ومايه ناهز مائة سنه والفرزدق في الاصل قطع العجين واحدها فرزدقه لقب بذلك لان وجهه كان شبيها بها من ابن الجوزي وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك بن مروان فاتى اعرابي من بني عذره فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان وفلان فانشاء الاعرابي يقول لمحيي الا لله ابا حمزة وارغم انفك يا اخطل وجه الفرزدق الفخر به ودق حيا شيمه لمحبوبه فقال الفرزدق يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ان الخصومة ليست في ابيك ولا في معشر انت منهم ايها الجعل والشاهد في قوله الترضى حيث ادخل فيه ال تشبيها له بالصفة وهو مبني للمفعول وحكومة مرفوع به على النيابة عن الفاعل وحجة الفاظم في قوله دخولها عليه اختيار لا اضطرار ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج قوله الا سناد وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الاسناد او الاجناد فهو اعم من كل منهما قوله اليه اي للاسم وفي هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل نحو ظهر لي ايقام زيد وجعلوا منه قوله تبين لهم بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بان في ضمير يعود على البدا المفهوم من الفعل وليسجننه بعد القول محذوف اي قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما وياتي بسطه في باب الفاعل وحيث كان الاسناد مختصا بالاسم فلا يدخل على الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فهو على حذف ان وهما يسير مصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم او على تنزيل الفعل منزلة المسمى وحسن حذفها وجود هاتي ان تراه وروى ان تسمع على الاصل والمعيدي تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما حففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع يا التصغير وهو مثل للرجل الذي لم رصيت في الناس لكنه مختبر المنظر كما في قمت وانا مؤمن مثل لهذين المثالين اشارة الى انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا ومبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا ووصفا ثم لا فرق بين الاسناد الى معنى الاسم وهو الاكثر نحو زيد قائم وانطلق وانطلق وبين الاسناد الى لفظ الاسم الواقع في ترتيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه وهذا اعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بان جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لان المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازاني ان الالفاظ موضوعة لانفسها

بتعا

تما ه

بتعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثاني فائدة اذا اسندت الى الاسم مراد امنه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك ان تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول ضرب بالرفع والتنوين ومررت بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع كلزوم آخر الاسم الفاكما في على حرف جر واذا كان بناء على الكلمة الشائعة المراد لفظها حرف ليه صاعفنه فتقول في لو لوٌ وفي في ٍ وفي تاءٌ بقلب الالف الثانية كما دنية بالتضعيف همزة لاستثناء اجتماع الفين وجاز لك ان تحكيه بحال لفظه وهو الاكثر فيكون الاعراب مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية او سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا ان يبنى للسد اللفظي بالحرف وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين وحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ اما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعفها ينبه مطلقا صحيحا كان او حرف لين وسيأتي مزيد كلام في هذا المقام في باب الحكاية والنسب وقد نظم هذه القاعدة في الكافية بقوله وان تسمت لاداة حكم فابن او اعرب واجعلنها اسما تنبيه انما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له اما الجر فلان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فزيد في مررت بزيد وجاءني غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه مجرور به وعلى الثاني بان له غلاما واما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر وبخلاف كونه مخبرا عنه واما التنوين فلان معانيه الاربعة لا تتأتى في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهران واما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع من كمر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ذلك واما كونه عوضا فلان العوض ان كانت عنه جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة او عنه مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما او عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم المحذوف من كمر واما النداء فلان المنادى مفعول به لفظا ومعنى على مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره انادي والمفعول به لا يكون الا اسما ولا يرد عليه انه كان ينبغي حج التعريف لمطلق المفعولية لا بخصوص النداء لانا نقول تلك علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف كون الكلمة بناداه ولا يرد ايضا ان المفعول به قد يكون جملة نحو اظن زيدا ابوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله لانا نقول هذه الجملة في المعنى مفرد لان المعنى اظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ او هذا المقول واما الف فلان اصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل واما السند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما خص لاشتراط لتمييز هذه العلامة وجودها بالفعل بل يكفي ان يكون في الكلمة صلاحية لقبولها فصل لما قوله يجلي اي يكشف وينفتح من قسيمه الاسم والحرف قوله الفعل بكسر الفاء مشتق من الفعل بفتحها مصدر لا من المكسور الفاء اذ هو اسم لكلمة مخصوصة وهذا انما هو حسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قاله الشواني وهذا التعريف للفعل من حيث هو اسم من ان يكون ماضيا او مضارعا او امرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد ببيان معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليت الى للتحقيقة ولا للشمول قوله بارع علامات ذكرها الناظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن واما اقتصر المص على هذه الاربعة موافقة للنظم ولكونها الاشهر والاكثر في الاستعمال لا انه ليس للفعل غيرها من العلامات فقد ذكروا ان للفعل علامات تدخل عليه في اوله وهي ادوات العرض وادوات التخضيض

ولا فرق المص من ذكر العلامات التي يتميز بها الاسم سيرجع في بيان العلامات التي يتميز بها الفعل فقال ص

في وسطه وفي معناه فالتي في اوله ص

والنواصب والجوازم وحروف المضارعة ولو التي هي حرف امتناع لامتناع وطالما وقلما التحقيق وسط التعريف وهو اختلاف اجنبيّ لاختلاف ان منته والتحق اخره ياء المخاطبة ونحوه بالجزم واتصال الضمائر المرفوعة البارزة على حد فعلا وفعلوا وفعلن وبناؤه من غير عارض يعرض له والمثنى في معناه كونه ماضيا وكونه مضارعا وكونه امرا وكونه لا يخبر عنه وكونه لا يضاف ولا يضاف اليه قوله تاء الفاعل المراد بها التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه كضربت ومت وما ضربت ومامت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه لخروج التاء اللاحقة لكان واخواتها من لزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبوله تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ماضربت ومت وعلم ايضا سقوط اعتراض جماعة بدخول التاء في نحو ما قام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه ان والتاء حرف خطاب فقط لكن يبقى انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض مكيا في من رد زعم حرفيتها بلحاقها تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تاء من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك ابن مالك في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الحكم اللهم الا ان يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر واما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تاء من قام به الرجاء او انتفى عنه قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله التانيث اي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض مكيا في من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث اذ ليست التاء من ليست هند قائمة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا ان يجاب بما مر لكن الفرق بليس هنا وثمّ انها مبني على ما اشتهر انها للنفي لا على ما ياتي عن السيد فتنبه ويرد ايضا انه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليس التاء في نحو عست هند ان تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا ان يجاب بما مر او بان معنى عسى في الاصل قارب كما ياتي وهند مثلا هي المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان امدح واذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له او حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا بانوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان مع الجنس لاجل ذلك المؤنث كان الجنس مؤنثا فتامل قوله الساكنة اي اصالة فالقيد الاول وهو قولنا الساكنة للاخراج وقولنا اصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين فاعله وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل واحترازا بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضم الهمزة الى التاء في قراءة ورش عن نافع وقالت امراة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا اتينا بفتحها لذلك قوله بحركة الاعراب هي ايه واما المتحرك بحركة البنا فلا تختص بالاسم ولا الفعل ولا الحرف بل تكون فيها ففي الاسم نحو ولا قوة الا بالله وفي الفعل نحو هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت على لغة تحريك تائهما ولات ولعلت على لغة من يلحق لعل تاء

اوالبينة

ساكنة وليس من الحروف ما انث بالتاء الا هي كما نقله شيخنا السيد عن اللقاني قوله وبهاتين العلامتين وهما قبول تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة قوله زعم اي من البصريين كالفارسي ومن تابعه كابن بكر بن شقير [illegible] واجاب الفارسي بان لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة احرف ومثله يجري في عسى انتهى قوله حرفية ليس اي قياسا على ما النافية نقل الرودا في ان السيد ذكر في العباب ان ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه اي انتفاء وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد انتهى قوله وعسى اي ورد على من زعم من الكوفيين حرفية عسى اي قياسا على لعل نقل الرودا في ان السيد ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج معناه الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء انتهى وما قيل انها تظهر على انها فعل كما هو الصحيح اما على كونها حرفا فهي للترجي قوله وبالعلامة التي ينتزاي فقط وهي تاء التانيث قوله على من زعم اي من الكوفيين كالفراء اسمية نعم اي وبئس وعلامة مدعي اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وقد [illegible] تاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر انما دخل في الحقيقة على الاسم وانما قال او بالتانيث ولم يقل او بالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تتصل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر قوله ياء المخاطبة الا ولم يقل ياء الضمير او ياء المتكلم لشمولهما الاسم والفعل والحرف نحو غلامي واكرمني واني واحترز بها عن ياء المخاطبة الداخلة على الامر والمضارع نحو قومي يا هند وانت يا هند تقومين قوله هات تقسيم التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين اي للامر بهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل [illegible] على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذفها والنون ان خوطب بهما مؤنث قوله ليسجنن ويكونن حيلا اكدت في الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له قوله واما قول الحد دفع لما يرد على اختصاص نون التوكيد بالفعل وكونها علامة له حيث انها دخلت على اسم الفاعل في قوله رؤبة المذكورة في اقائلن فانه اسم فاعل فدفع هذا الايراد بان نص ورد نادرة نهو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه وسهل ذلك شدة مشابهته للمضارع قوله اقائلن الخ قاله رؤبة وقبله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا ارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بالجيم المزين من دهلت شعره اذا سرحته والشاهد في دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم فاعل والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولون وفي الشهود الى على ان الولد الذي جعلت به تلك المراة من حليلها كما قاله السيوطي وبحث الدماميني في الاستشهاد بهذا بانه يجوز ان يكون الاصل اقائل انا فحذفت همزة انا اعتباطا وادغم التنوين في نون انا على حد هو الله ربي وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول فيه طول المسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان

[illegible]

هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقابلون انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما يعطيه السوابق واللواحق
فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قابلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا
مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع
المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك قاله الشيخ خالد حيث على اسم
الحرف من ذكر هذه العلامات بيان معظم افراد الفعل لان كل مزيد منه على ثلاثة ويدل ان بعض الافعال
لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة كما سيأتي وهذا انما يتحقق بالنظر الى ما بعدها وهو يقع الاتي
وجب من جنسه وكفى به شاهدا انه تفعل كذا مع ان هذه المذكورات افعال ماضية لا نقول
انها تقبل تاء التأنيث في الاصل اي بحسب الوضع والعبرة بالاصل لا بالعارض وعدم قبولها العلامة
لان العرب التزمت عدم دخول تاء التأنيث فيها وتغيير خاصها وايضا العلامة لا يجب ان
تقبل من عدم قبولها العلامة

انتهى الشمني

من باب الحكم بالمجموع لا بالمجموع اي كل واحد منها علامة منفردة لا جزء علامة وقوله من باب الحكم بالمجموع اي بكل
فرد فرد قال سيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان الفعل يتجلى
بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع اي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اي الحاصلة من اجتماع هذه
العلامات وقوله اي كل واحد بيان لحاصل المعنى وقوله اي الفعل يتجلى بكل واحد مما ذكر لكان اوفق
كما يعلم مما قدمناه عن سيخنا السيد ولما فرغ المصنف من ذكر العلامات التي يتميز بها الفعل بعد العلامات
التي يعرف بها الاسم شرع في بيان لما يعرف به الحرف فقال فصل وبعرف الحرف بعدم قبوله ما قبلاه الاسم والفعل
يتعلق بالكلية الخ متعلق بقوله والمعرفة تتعلق بالجزئيات الخ الحرف لغة حد وحكم واشتقاق وعلامة
من علامة الاسناد وهو مخفف لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى في غيره ولم يكن احد جزئي الجملة فقولنا ما دل على معنى
علامة معنوية خفية وفي غيره اي انه يشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة
عرف الفعل بتجلي لان علامة معنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة وانك اذا قلت لم يقم زيد فلم يفدها
ما تقدم كلها لفظة قد هرة قلب المضارع الى الماضي ونفيه كما سيأتي وهذا انما يتحقق بالنظر الى ما بعدها وهو يقع الاتي
وعرف في الحرف يعرف لان دلالة انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا تفهم معناه حتى يؤتى بما بعده بخلاف الاسم والفعل
بسيطة والمعرفة تتعلق بالبسايط ص

نحو قام زيد فانه يفهم من قام بالنظر اليه وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضي من الصيغة
وفهم من زيد الشخص المعروف وقولنا ولم يكن احد جزئي الجملة لئلا يرد الموصول ونحوه فانه وان
كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا انه يكون احد جزئي الجملة نحو اعجبني الذي قام ابوه وكذلك
اسماء الاستفهام وشبهها الا ترى انك اذا قلت من ابوك فقد دلت من على معنى في غيرها وهو
الاستفهام عن الاب لا يقال الحرف ايضا يكون احد جزئي الجملة بدليل نحو قولهم ان زيدا قائم
بلى لانا نقول هو في مثل ذلك اسم كما تقدم لان المراد لفظة وبعضهم قال الحرف ما يدل على معنى
في غيره فقط فزاد فقط لاخراج اسماء الشروط والاستفهام كما تقدم في الشرطية مثلا دالة على
شيئين احدهما الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي صارت من به من الاسماء لانه معنى في نفس الكلمة
كما في قولك انسان وهو معناه الوضعي والثاني في معنى المشروطية اعني عقد السببية والمسببية بين
الجملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط
يبنيت لتضمنها معنى الحرف وحكم البناء ولم يخرج منه شيء معرب اصلا واشتقاقه من الحرف وهو
الطرف وعلامته عدمية كما سيأتي قوله بانه لا يحسن فيه شيء الخ المراد بالحسن هنا المعنى الحسن
لا

لا العقلي والشرعي اذ لا مانع عقلا ولا شرعا من ادخال قد على زيد مثلا وانما المانع اللغة لان الكلام
في مبحث الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى ان تشهد اهل اللغة ان دخول
هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد كدخول الى مثلا على الباء مثلا فان قيل هذا التعريف
للحرف بكونه لا يحسن فيه شيء من العلامات يصدق على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر اجيب بان جنس
هذا التعريف هو الكلمة فحاصله ان الكلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل كيف دل انتفاء

قوله فحو

قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع ان العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة
اجيب بانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة
كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة لكن كون الشيء شرطا وعلامة بعيد لتنافي مفهوميهما
فلا يجتمعان على شيء واحد الا ان يكتفى بالتغاير الاعتباري والاولى ان يجاب بان اللازم في العلامة
عدم لزوم الانعكاس ولا ينافيه انها قد تنعكس اذا ان محل ذلك ما لم تكن شاملة نحو الا كما هنا حيث ادرجه
العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر فان قيل جعل علامة الحرف عدمية مشكل لان العدمي
لا يكون علامة للوجودي واجيب بان العدمي على قسمين عدم مطلق وعدم مقيد فالمطلق هو السابق على الوجود وهو
الذي لا يكون علامة للوجودي بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامات الاسم والفعل

فانه اللاحق للوجود ص

لا العدم مطلقا فان قلت اجعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية وهلا
عكسوا قلت ان الاسم والفعل اشرف من الحرف والعلامة الوجودية اشرف من العلامة العدمية
فاعطى الاشرف للاشرف والاخس للاخس فان قيل الضمير في فيه يرجع الى الحرف وح يلزم الدور فالجواب
ان علامة الحرف ان لا يحسن في الحرف كذا واجيب بان الضمير عائد على الحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان
كونه لفظا لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا

اي المذكورة قال للعهد الذكري ص

الشمني وان كان بعضها حرفا
في الواقع الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة
الحرف بل بعنوان كونها الفاظ معينة بقطع النظر عن كونها حروفا او لا وانما قال المص الشمع لانه توهم
في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا كان في الكلام احالة على مجهول وارد على
كلامه ان من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه العلامات الشمع كفط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل
واجيب بان هذا تعريف بالاعم وهو جايز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وما قيل من

كالانسان حيوان ص

انه يؤدي لخطأ به المبتدئ اذ يعتقد ان فيه بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذي لا يستغني عنه
المبتدئ كان في باب اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بانا لا نسلم
ان ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو اعم من ان يقبل بنفسه او بتأويل
اذ معنى معناه وقط وعوض وحيث يقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان
واسم الفعل يقبله لما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان من لوله لحدث او بمعنى معناه بناء على ان
مدلول لفظ الفعل وبعض معنى معناه المعنى المتضمن لمعناه فتنبه وقد تشير اليه في النظم
ومراده بيان نكتة تعداد الامثلة في النظم وذلك ان يجعل نكتته الاشارة الى ان لحرف مهمل وعامل
العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك المتدرج بعبيره بالمتدرج
من استعمال بناء الكثرة للقلة اذ المعمل المذكورة ثلاثة ولو عبر بالاسلة كان حقيقة الى انواع
المراد بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشيء لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكلية
المعتبرة تحت النوع ليست انواعا بل هي اصناف ثم الانواع الصحيح الثلاثة التي ذكرها نصين بالبسط

ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيهما ويلزم حمله على خلاف الاصل كما ولا
وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي وغير الخاص
كان واخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وسوف ما جاء على
الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفة الاصل وسيأتي ذلك مبينا
الى انواع الحروف اي بالنسبة للاختصاص وعدمه ما لا يختص اي بل يشترك فيه
كهل انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في استعمالها
من دخولها على الجملتين نحو فهل انتم شاكرون هل يستطيع ربك لا نظرا الى اصلها من الاختصاص
بالفعل لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على
همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في
حيزها اما صريحا نحو هل قام واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل اعني كون عند الاخفش والكوفيين وانما اختصت
بالفعل اذا كان في حيزها لانها اذا دانت قد كون عهود ابالحمى ودخلت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبما تقرر علم انه لا
منافاة بين قولهم هنا ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال وبين قولهم في باب
الاشتغال ان هل مما يختص بالافعال لان هنا محمولا على ما اذا لم يكن في حيزها فعل وهناك
فيما اذا كان في حيزها فعل لا مطلقا بالاسماء اي بجنسها فيعمل فيها اي على الاصل والحق
الواجب له قال ابن النحاس وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص وايضا
ان اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا اثر في المعنى اثر في اللفظ ليكون
اللفظ على حسب المعنى الجر اي وهو العمل الخاص بالاسماء اذ لا يدخل في غيرها كمني
اي في ونحوه ومن معانيها بل قيل انه اصلها الظرفية بالافعال اي بجنسها فيعمل
فيها ايضا العمل الخاص وهو الجزم اي حقه وطريقته ذلك ولا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد السين
او يعمل العمل الغير الخاص كلن فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم
بل النصب حتى الحرف المشترك عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا وحتى المختص بقبيل
ان يعمل الخاص ليظهر مزيد الاختصاص الدال على قوة تأثيره فوق القبيل المختص به وانما المحذ
ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض هو الحمل على ليس بجامع افادة كل النفي
على ان من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتي وانما لم تعمل ها التنبيه والا لم المعرفة ولو
اصالة مع اختصاصها بالاسماء ولا قد والسين وسوف واحرف المضارعة مع اختصاصهن
بالافعال لتنزيل الست منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه ووجه التنزيل في
ها التنبيه والاحرف المضارعة ان العامل يخصها او يعمل فيما بعدها ووجه في قد والسين
وسوف ان قد تفيد قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليه يفيدان تأخره
عن الحال او تحقيقه او تقليله واحرف المضارعة بمنزلة كلمة واحدة جزء على الحدث وقربه او تحقيقه او تقليله
او تأخره لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا
تنزيلا وقوله لتنزيلهن اورد عليه بعضهم ان وكي المصدريتين تعملان في المضارع مع كونهما بمنزلة

الجزء

ايي بواحد ذكرو منهما والاخير مختص بهما ولا يدخل على غيرهما

وقولنا واما تقديرا اي على مذهب الكسائي فانه يجوز ان يليها لفظا اسم بعده فعلا اختيارا نحو هل كان او منصوبا وان يليها فعل تقديرا واما مذهب سيبويه فان عندهم متى وجد الفعل في حيزها لا يجوز ان يليها لفظا الاسم في الاختيار ولا يبقى في ما يليها تقديرا فعل ص

العمل ص

الجزء لانها موصولتان وعلة عدم عمل تلك الحروف بانها مخصصة لدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتامل واما لم تعمل ان واخواتها واحرف النداء الجر للمان ان واخواتها مشبهة الافعال في المعنى فان وان يشبهان اوكد وليت اتمنى ولعل اترجى وكان اشبه وكفت استدرك واحرف النفي نائبة عن ادعو وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها ملابسة لجنس معناها وهو مطلق النفي على ان بعضهم جزم بها كما سيأتي
الحرف قليلة لانكاد تبلغ مائة ولا يلتبس غيرها بها وهي من الآحادية الى المثانية فالآحادية يجمعها
قولك بكشف ساء لتمونيها والثنائية ثلاثة وعشرون حرفا الا اي اي او ام هل قد
ان كي لن بل إن لم ما لا لو يا واها عن من في مذ والثلاثية عشرون
حرفا ألا أما أيا هيا اجل جير نعم بلى ان أن ليت اذا منذ
رب الى على ثم سوف عدا خلا والرباعية اربعة عشر الا الا
هلا لولا لوما امّا امّا لكن لعل كان لعا إذما حتى حاشا
والخماسية لكن فقط ولما كان انواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وامر اخذ في تمييز
كل منها عن اخويه فقال الخ الفعل الفيه للعهد الذهني والمراد الفعل الاصطلاحي
اخذا من التقسيم الى ثلاثة فان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية اي انواعها لا صيغها لانها
لا تنحصر في ثلاثة لا الفعل اللغوي الذي هو بفتح الفاء وهو المصدر اي الحدث الذي يحدث
الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها تنحصر ايضا فهذا القيد مرار المص لنصب القرينة
عليه بقوله جنس تحته ثلاثة انواع كما مر ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولذا لم
يحتج الى التصريح به قال للعهد الذهني كما تقدم آنفا واعلم ان المقصود من الفعل تقييد الحدث
بالزمان المخصوص وكونه امرا او خبرا خارج عن المقصود وحد الفعل من حيث هو كلمة
تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان وضعا وهذا الحد يشتمل على جنس وثلاثة فصول اي
قيود فقوله كلمة بمنزلة الجنس يحترز به عن الحدث وغيره والفصل الميز له عن غيره لان وظيفة
الجنس الاشتراك ووظيفة الفصل التمييز ولحدا انما يحصل بضم المميز الى المشترك وقوله
تدل على معنى في نفسها بمنزلة فصل اول وجودي يخرج الحرف وقوله مقترن بزمان صفة
لمعنى بمنزلة فصل ثان وجودي يخرج الاسم وقوله وضعا بمنزلة فصل ثالث يخرج الاسم
الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب واسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان
ليس بحسب الوضع ومدلول نحو عسى وليس ونعم وبئس ما هو فعل وله دلالة على الزمان في
الاصل وعدم دلالة عارضة قال سبط الرهاوي في حاشيته على البجائي الفعل النحوي
يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما انتهى وقوله
وعلى احدهما تضمنا هو ما شاع عند القوم وانت خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على
جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دلت
على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة فيكون كل منهما

والاعلى معناه مطابقة لاضمنا وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة
بان يكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحد كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسة
وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان دخلان
ولذا قال بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات فتامل
ولم يتعرض الرهاوي للنسبة مع تقريح غيره بانه يدل عليها ايضا والمراد بالزمان الماضي
والمستقبل والحال فان اريد تخصيص هذا التعريف هو لمطلق الفعل باحد الافعال الثلاثة
قيد به كما فعل المصنف رحمه الله قوله جنس هو لفظ عربي وهو لغة الضرب واعم من النوع كما في الصحاح
والقاموس واصطلاحا كلي يقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قولنا ذاتيا
كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس والحمار وغيرهم حتى اذا سئل عن الانسان والفرس
والحمار بما هو كان الحيوان جوابا لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم وهم مختلفون في الحقايق
لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الحمار حيوان ناهق
تحته ثلاثة انواع اي منحصرة فيها والرابع لها اي بوجود اجماعا كما قاله البعض واعا قلنا اي
منحصر فيها لان لزوم الجنس اذا دخلت على مبتدإ كان منحصرا فيما بعدها كقولهم الائمة من قريش
كانها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبلها كقول زيد الاميري قال الشيخ علي الاجهوري
مبتدأ بلام جنس عرفا منحصر في مخبر به وفاقا وان عري منها وعرف الخبر باللام مطلقا فالعكس
اشقر وذيل الحمار ان الفعل ان تاخر التلفظ به عن وقوعه وانقطاعه فهو الماضي او قارن
بعض وجوده نهو الحال او تقدم التلفظ به على الفعل فهو الاستقبال ويدل له قوله تعالى فيما بين
ايدينا اي المستقبل وما خلفنا اي الماضي وما بين ذلك اي الحال وقال زهير واعلم ما في
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي واخصار الفعل في الثلاثة الانواع
هو قول جمهور البصريين واما الكوفيون فعندهم منحصر في نوعين باسقاط الامر بناء
على ان اصله مضارع لهو عندهم معرب بلام الامر مقتطع وانتقض لهم المنع في المغني وقواه وسياتي
تقريره المضارع اي المشابه وسياتي وجه الشبه ولم حده وعلامته لحده ما دل على وضعا
على حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال اي فعلا لان بحسب الوضع بالتضمن على حدث
بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا باحد زمانين بحسب الوضع والصحيح عند كثيرين
منهم ابن الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كالاسد
يكون مشتركا بين المعاني المعدودة كالعين الباصرة والجارية وعين الذهب اي وضع تارة
للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المقترن بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على
الاصح عند هم فالمضارع مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى الكل وضع مقترن بواحد
فقولنا مقترنا باحد زمانين اي بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح فخرج بقولنا وضعا
اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو انا ضارب غدا لان الواضع لم يحد الزمان جزء
معناه وكذا اسم الفعل المضارع كوي بمعنى اعجب واوه بمعنى اتوجع وكذلك لفظ المستقبل لما
تقدم فيكون التعريف مانعا ولا يشكل بيضرب لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي
عارضة وفي الوضع يدل على المستقبل فهو داخل فيكون التعريف جامعا وقولنا باحد زماني
الحال والاستقبال بتخفيف اللام وهو القدر المشترك بين الزمانين ولا جل ذلك يقال زيد يصلي
الآن

الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء
معناه نحو زيد يكتب الان فيكتب مضارع بمعنى الحال وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة
لا لوجود جميعا والحاصل ان الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان
لان طرفي الزمان جزء لا يتجزى والزمان مركب من اشياء فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم
الحال اسم للحاضر فيه نسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر عمقتة عين ولذا قالوا ان الطين
يجف على الجفن لتسير الشمس كذا وكذا الف بريد فتنبه والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد
الزمان المستقبل اي الآتي وعلامته ذكرها اللهم لان بلي اي يتبع لم آثرها على غيرها
لانها اشهر عواملة ولان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى المضي حتى صارت كجزئه كما قاله الرضي
فان قلت فيه دور فان معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول
لم عليه متوقفة على معرفة قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بصحة دخول لم استقامة المعنى
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه
مضارع فالجهة منفكة فلا دور والافصح فيها اي في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم
ولحاصله انه جاء من باب علم يعلم وهو اللغة الفصحا وجاء ايضا من باب نصر ينصر حكى هذه
اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العالمة في النطق
بها لمشابهته لاسم الفاعل الذي وجه تسميته هذا القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا
لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا من الشيهين ارتضع من ضرع واحد نهما اخوه
رضاعا كذا قالوا ولا يظهر الا لو سمي مراضعا بتقديم الراء على الضاد وهذا القسم اعني المضارع
مشابه للاسم في اربعة في الابهام والتخصيص لان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف
والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف وفي قبول
لام الابتداء لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو ان ربك ليحكم بينهم
وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة
لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل والمراد بجريانه لفظا او تقديرا
ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان اصل يقوم يقووم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من
الواو الساكن الصحيح قبلها وقوله ولهذا اي لهذا الشبه المتقدم اعرب المضارع ورد ذلك بانه
بالماضي يقبل الابهام والتخصيص فاذا قلت ذهب زيد يحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا
دخلت عليه قد فقد تخصص وان الماضي تدخل عليه اللام ايضا اذا وقع جوابا للو كقولك
لو قام زيد لقام عمرو وانه ايضا يجري على حركات اسم الفاعل نحو فرح فهو فرح واشر
فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا ثم اختار انه انما اعرب لمشابهته الاسم في ان كلا منهما
يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست
فالاسم كما في احسن زيد بالوقف فانه يحتمل التعجب والنفي والاستفهام فان فتحت النون ونصبت
الدال تعين الاول وان رفعت النون وخفضت الدال تعين الثالث والمضارع كما في نحو لا
تعن بالجفاء تمدح عمرو فانه يحتمل المعاني الثلاثة التي له تاكل السمك وتشرب اللبن
من النهي عن الفعلين مطلقا وعن الجمع بينهما وعن الاول وحده مع استيناف الثاني

اي ايضا في قولنا في انه نوع
نوع من الكلمة كما اشار اليه
اللقاني والاظهر ان المراد
الجنس اللغوي والجنس صح

اعرب ص
اي كون السبب المتقدم علة
لاعراب المضارع ولم يرده
من جهة انه علة في التسمية
ابن مالك فقال ان ص

وان فتحت النون و
رفعت الدال تعين الثاني
ص

لكن الاعراب في الاسم واجب لعدم ما يقتضي منه لان معانيه مقصورة عليه وفي المضارع استحساني لاقتضائه من الاعراب بوضع اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب و المرفوع فتقول لا تنهَ بالجفا ومنع عمرو ولا تنهَ بالجفا ما دعا عمرو او لا تنهَ بالجفا وللامنع عمرو وانتهى ومن ثم كان الاعراب اصلا في الاسم فرعا في المضارع واورد عليه ان ما اختاره يأتي مثله في الماضي مع انتفاء اعرابه اجماعا لانك اذا قلت ما صام زيد واعتكف يحتمل نفي الفعلين والمعنى ما صام ولا اعتكف ونفي الاول واثبات الثاني والمعنى ما صام معتكفا ونفي الاول واثبات الثاني والمعنى ما صام لكنه اعتكف فتامل فالحق ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه وهذه لا تتصور في الفعل لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة ما فاعرب وفي هذا المقام يطول الكلام فعليك بالكتب الضخام قوله على اخويه هما الماضي والامر قوله على معنى المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال قوله فهي اسم لي اما لوصف كضارب الآن او غدا واما فعل كاوه قوله كاوه اسمع لاتوجع قوله واخ اسم لاتفجع وفي اوه بعود لغة ذكرها في الارتشاف قوله الماضي سمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه واخره عن المضارع لتاخره في الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال وقدم على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان دلالته مفهومة ولم علامة وحد فعلامته سيذكرها المص واما حده فهو ما دل وضعا على حدث وزمان منقض فقولنا ما اي فعل دل من الدلالة لو من الدلال وهو ما يفعله الانسان كانه مخالف وليس بمخالف والمراد ما دل بحسب الوضع بالمنقضي اي دلالة تضمنية كما تقدم في التنبيه وضعية على حدث اي حادث بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن بذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض ايمان الحدث والزمان اصطحبا في الوضع لهما في ساوى قول بعضهم يدل على حدث وزمان كما ياتي فلا يعترض بانه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل وانما فسرنا ما بفعل وقلنا بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر من الدال الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها على المتبادر منها واراد بما مضى في قولنا بزمان ماض اللغوي وهو الحيز المنقضي وبالاول الصناعي وهو الكلمة المخصوصة فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه وغيره ويجاب عنه بان المعرف غير ما في التعريف كما عرف ولا يشكل التعريف بيعزب في لم يعزب ولما يعزب اي لا يقال هنا لحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم نحو لم يعزب اولما اختها نحو لما يعزب لان دلالته على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم ولما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع وكذا لا يشكل بلفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر انه لم يدل على حدث مقترن بزمان ماض وان اريد به شيء كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن بزمان ماض وانما يدل على شيء من الاشياء غير معين فان قلت ينتقض التعريف بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا بعارض وذلك في الانشائية بعت او عند الاشارة الى القطع بالوقوع كما في اكرامه او عند النفي بلا واو في جواب القسم وبعد كلما المجازاة غير لو وبعد ما النائبة عن الظرف نحو ما دامت السموات والارض وبعد همزة التسوية وبعد كلما

قال اللقاني ويتقض بنحو يا في يا زيد فانها نائبة عن ادعو وهي حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضع لم يلاحظ وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح ان يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لو بالمادة فلا نقض بيا صح

كلما وحيث وحرف التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد اي وح فلا يكون التعريف جامعا قلت لا نقض بشيء من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذه الاستعمالات عارضة فان قلت اذا مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه وحينئذ ينتقض بما لا يقصد به زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلت قال شيخنا رحمه الله يكفي في ذلك توهم العقل للزمان فليراجع ودخل في التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد بالدال وليس ونعم وبئس لاقتران حدثها به بحسب الوضع جهني داخلة في قولنا بالوضع ولالتها بالوضع على الزمان ثم لما ابتهت لحرف في الجمود وعدم التصرف انسلخت عن ذلك فلا يخبر بها عن الفعلية ويخبر عنه اسم الفعل الماضي نحو هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق اما لان اسم الفعل موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن واما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض واما لانه وضع للمعنى المصدري ثم استعمل عاليا في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون والمراد من الوضع ما يشمل الوضع التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم يثبت في عسى وضعه للزمان اي وهل ثبت في ليس واخواته راجعه لكن ما وجد في عسى خواص الفعل وهو تاء التانيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته انتهى ملخصا قوله وعسى وليس في قبولها تاء الفاعل ما عرفت فيما تقدم من ان مرفوعها ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما النفي والرجاء ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجاء اللهم ان يقال ان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل مات هند ومن قال معناها النفي عزاه به الى الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر او لجعله مصدر المبني للمفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل قوله وعسى وليس بنه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاء بين فيهما كما اوماء اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوماء اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك ثم رايت في شرح التسهيل البجائي على الآجرومية ان تبارك يقبل التانيث تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى لا يقال هذا ان كان مسموعا فذاك والا فالاولى لغة لا تثبت بالقياس لانا نقول هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها قوله او تاء التانيث الساكنة فان قلت من الفعل الماضي لا يقبل تاء التانيث الساكنة كفعل التعجب وحبذا وخلا وعدا وحاشا وكفى في قولهم كفى بهذا اي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت فيه بمعنى الوقاية فانها تقبل التاء نحو كفت هندا بها اي وقته وكفى الله المؤمنين القتال اي وقاهم قلت اجيب عن ذلك بجوابين الاول ان تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل التاء المذكورة كما صرح بها ان الزمت استعمالا خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم التزموا تذكير فاعلها فان فعل التعجب يرجع

الى ما وهي بمعنى شيء عظيم ونحو فاعل عدا وخلا وحاشا الخلاف الآتي في الا مستثنا من اسم ضمير يرجع
الى البعض المفهوم من الكثرة او المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهي لا تغير والعبرة
باصل الوضع فقوله يقبل اي بالوضع والثاني ان هذه علامة والعلامة يجب اقتضاؤها
ولا يجب انعكاسها والاطراد استلزام وجود الشيء وجود شيء آخر والانعكاس استلزام عدم
الشيء عدم شيء آخر فكل كلمة قبلت تاء التانيث الساكنة فهي اسم فهذا اطراد ولا يلزم كل كلمة لا تقبل
التاء ليست باسم فيه لان هذا هو الانعكاس وهو غير واجب قال النحوي فان قلت لكن التمييز
بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت قال شيخنا ذهب الى عدم الوجوب المتقدمون
لانهم جوزوا التعريف بالاخص وصوبه السيد واما المتاخرون فاوجبوا الانعكاس واجابوا
عن هذه بان قبول التاء مع كونه علامة هو شرط لازم يلزم من عدم القبول العدم من جهة
كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم قال ابن قاسم في نكته
وقال آخرون محل كون العلامة غير منعكسة اذا لم تكن مساوية للمعلم اما اذا كانت مساوية
للمعلم فهي مطردة منعكسة قوله على معنى في الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي قوله فهي اسم اي
اسم وصف كضارب امس او اسم فعل نحو هيهات الخ قوله بمعنى بعد الخ اي على اللف والنشر
المرتب فهيهات معناها بعد وشتان معناها افترق وفي هيهات اربعون لغة ياتي بيانها
في باب اسم الفعل قوله الامر هو لغة نقيض النهي وجمعه امور واصطلاحا ما دل على طلب حدث في
زمانه مستقبلا ابدا المقصود به حصوله ما لم يحصل او دواما ما يحصل فقولنا ما اي فعل
دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف اي حدث مطلوب حاصل
ذلك الحدث في زمان مستقبل وانه لم يستعمل فيه بل اريد به معنى آخر من معانيه المجازية
الكثيرة كالاباحة والتهديد ونحو قولنا وضعا خرج به نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله لانه وان قبل بل دل على الطلب اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل
جزم المضارع في جوابه وهو قوله تغفر لكم ذنوبكم فهو ليست دلالته على الطلب بالوضع وقولنا
بصيغته خرج به نحو لتضرب لانه وان دل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه
بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وقولنا على طلب الخ
به ما لم يرد على الطلب وذلك المضارع نحو انت تقومين ونحو ليسجنن وخرج افعل في
التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتي به في صورة
الامر وعليه فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة او مبني
على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى الماضي وقولنا وان لم يستعمل فيه للتعميم ادخل
نحو اضرب واترك كذا وكف عنه وان استعملت في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بالوضع
بصيغها وقولنا في زمانه مستقبلا ابدا اي مستقبلا زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من
الاوقات هذا باعتبار الحدث المامور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشائا فظاهر قول
ابن مالك الانشا هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كان انشاء له زمن حالي من
حيث كونه انشاء ماحدثة مسندا الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير
وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ماحدثة مسندا الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر
وهذا له زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب له وفعليته
بهذا

انتهى اي صح

وضعا بصيغته صح
مع قبول نون التوكيد صح

قبل النون وهو نحو اضربن زيدا صح

University

الباب اسم لجملة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسايل غالبا وتقيد بحسب نوعها من العلوم
كان يقال ابواب نحويه كما هنا او فقهية او غير ذلك هو على حذف مضاف هو على حذف مضاف
اي اسم لذا الجملة الخ والحاصل ان الباب حقيقة في الاجسام كباب المسجد وباب الدار مجاز في
غيرها اي المعاني كباب المعرب والمبني قال الشيخ ابو بكر الشواني عقب قوله والباب ما ينزل
منه الى غيره ما نصه فسمي مبتدأ كل كلام مفصول بابا لانه ينزل منه الى المقصود ثم سمي نفس
ذلك الكلام بابا للوصول منه او معنى المبوب انتهى ومن المجاز قولهم في بيننا صلى الله
عليه وسلم باب الله قال سيدي محمد البكري وانت باب الله اي امرئ اتاه من غير ذلك
لا يدخل فان قلت اسماءه صلى الله عليه وسلم كاسماء الله توقيفية قلت قد ورد ذلك
واصل باب بوب بحركات الواو وانفتاح ما قبلها قلبت الفا فهو واوي لقولهم في جمع الباب
وفي التصغير بويب وفي الفعل بوبت وقيد الغز بعضهم فقال ومائي حقيقة مجاز
واوله واخره سواء وفيه صحة وبه اعتلال له الاعراب حقا والبناء قال اخ وفيه توزية
ما واقف في المخرج يذهب طورا ويجي لست اخاف شرها لم يكن مخرج واضافة باب
الى شرح من اضافة الدال الى المدلول اي هذا باب دال على شرح المعرب الخ اي دال على حقيقة
المعرب والمبني واقسامهما لانه يتكلم في هذا الباب على حقيقتهما واقسامهما فالسر
قال الزمخشري توبت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في آخر كان انشط وابعث
كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوي ولانه اسهل
في وجدان المسايل والرجوع اليها واعي لحسن الترتيب والنظم والالزم تذكر المسايل
مفتشرة انتهى قوله شرع المعرب وشرح المبني اي من الاسم والفعل لذكره في هذا الباب المعرب والمبني
منهما قدم الاول المعرب والمبني من الاسم ثم ذكر بعده المعرب والمبني من الفعل وعقله فصلا مستقلا
والمعرب والمبني اسما مفعول مشتقان لمن الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا او يقال
ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال
معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب
القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم المعرب والمبني
على بيان الاعراب والبناء نوطئة لا جرائهما على الكلمة لان منها ما قابل الاعراب
وغير قابله تاتي له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم
اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بينهما اولا القابل وغير القابل ثم بينهما الاعراب
وغيره وهذا الجواب احسن الاول قال الاسم فتامله فانه في غاية الدقة والنفاسة وقيل انما قدم
المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال قوله الاسم ال فيه للعهد الذكري اي الاسم الذي
هو احد اقسام الكلمة ثم انقسام الاسم الى الاربعة انما هو بعد التركيب له واما قبل تركيبه
فقسيم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها بالحرف
المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة الخ قوله ضربان الضرب والنوع والقسم بمعنى
قال في المفاكه وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم

الشيء الى ما هو اعم منه كما توهم بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم انتهى
واشار المصنف بقوله ضربان الى ان في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد قولهم
سقي ورعى فانه دفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه
شيء آخر لم يذكره واختصار الاسم في هذه الضربية هو الاوضح ومقابله ان المضاف الى ياء المتكلم الاعرب
ولا مبني بل هو قسم ثالث موقوف والمعتمد انه معرب وتقدم ايضا ان الاسماء قبل التركيب فيها من هذان
احدها انها لا معربة ولا مبنية وثانيها انها مبنية قوله وهو الاصل اي الغالب والراجح في نظر الواضع
فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية في الانواع على ان ذلك في الانواع المنطقية لا مطلقا وصح عموم قولهم
الاصل في الاسماء الاعراب وسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان اسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها
الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات في الاصل والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف
التي ليست بكلم ومن ثم كانتا واليها الحروف المحكية الا لفظة لا لعدم امكان النطق بالاولف الساكنة
وانما كان الاصل في الاسم الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب كالفاعلية
والمفعولية والاضافة بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره فان قيل لم حكمتم بان المعرب هو الاصل
مع ان اصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فكان يقتضي
ان الاصل البناء قلنا ان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
مخالفة لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكونها استعمالها
مفردة عارضا غير وضعي قوله ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا واعلم ان الاسم قسمان متمكن وهو
المعرب وغير متمكن وهو المبني والمتمكن قسمان متمكن امكن وهو المعرب المنصرف ومتمكن غير امكن وهو
المعرب الغير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبني واعترضا بوجهين تعبيرهم بالمكن بانه
اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياس
جار على القاعدة قوله وانما يبنى انما اداة حصر يعني ان علة بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف
قوله يبنى اي وجوبا فلا يرد على المصنف ما ذكر في باب الاضافة من ان من اسباب البناء الاضافة الى مبني
لانها مجوزة وح فالاسم معرب ومبني وجوبا بشبه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف
بدليل باب الاضافة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير مجوز وفاني كلام الناظم في قوله والاسم منه معرب ومبني
كما تقدم بل يكون الكلام على حذف ويصير المعنى والاسم منه معرب ومبني وجوبا وهو المبني
وهو المبني جوازا وهو غير مذكور فتامل قوله اذا الشبه الخ اعترض بان هذا يقتضي تقدم وضع
الحرف على وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم تتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه
وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود والجواب
بانا لا نسلم ذلك الا اقتضاه فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم
اولا من غير نظر الى حكمه من اعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا
يجوز ان يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومادبته في عقله بان يكون تعقل اولا
الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض
فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بناء الاسم لشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف

Copyright Reserved

بشبه الفعل الامن جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه
من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن
الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف شبها قويا احترز عن شبه الضعيف وهو الذي
عارضه شيء من خواص الاسم كما يأتي فانها سواء كانت موصولة او شرطية او استفهامية متشابهة
في الحرفية ولكن عارض شبهها للحرف لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسماء وسيأتي لهذا مزيد ايضاح
بين به منه اي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا وهذا معنى
قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع الشبه الاتية للعهد الذكري تلتئة اورد على حصر
البناء لشبه الحرف في واحد من تلك الانواع ان اسماء الاصوات انما بنيت بنيت لكونها اشبهت
الحروف المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا اخر وهو الشبه الاهمالي
واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه وزاد بعضهم ايضا الشبه الجوري
وهو ايضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك انها اكثر بنيت لشبهها
بحاشا الحرفية في اللفظ وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال
في هلا الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد ان سمية كما ذكر ابن الحاجب ان ولين والمهملة الثلاثة في
المبنى لكن ما كان على حرفين يكفي ادراجه في الوضعي بناء على انه لم يشترط في الثاني كونه
حرف لين وعلى اشتراط ذلك لم يكن الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة احرف موجبا للبناء
بل يجوز كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في اسباب البناء الواجب كما عرفت
الشبه الوضعي نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال س فلو سميت بياء اضرب قلت
اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء قلت لا منافاة لان شرط
تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تاثير البناء ولما كان
التعبير بالوضعي منها على شرط تاثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الاتي في مقابلة المعنوي
ولعل الاتيان بهمزة الوصل او عما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب
بالحركات كيد ودم فانه دفع ما نقله البعض عن الطيبي وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة
مع تحرك الاخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انه اخر كما يأتي لانه تقدم بما للمحيي واهتماما به
لكونه في مظنة المنع على حرف بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها او
وفيه ظاهره ولو كان ثانيها غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكونه الثاني
حرف لين كما يأتي ودل كلامهم هنا على ان وصل اصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافيه قول
الصرفيين الاصل في كل كلمة ان توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وهو الذي يوقف عليه وحرف يتوسط
بينهما لان مرادهم بالاصل الملايم للطبع والمحقق من جهة الوجود الخارجي اي الكثرة الخارجية فالاول
هو مراد الصرفيين والثاني هو المراد هنا فالاول اي وهو الموضوع على واحد وقوله والثاني
وهو الموضوع على اثنين شبيهة بخوقد وبل سبحري على قول من لا يشترط كون ثاني الحرفين حرف
لين وهو غير الشاطبي وهذا اما الشاطبي فقال في شرحه للالفية نافع قوله جئتنا موضوعة على
حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما وكلا فان شيئا من الاسماء اي الموجبة على هذا الوضع غير موجود
نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع
الحرف المختص به اي لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية
وضعا

اي كون الوضع على حرفين
المختص بالحرف ان يكون
الثاني حرف لين صح

والمراد بالشاطبي هنا هو
ابو اسحق شارح الالفية
لا القادري صاحب حاشية
الامالي فان ذاك
كنيته ابو القاسم صح

وضعا واصلها مبني وخوقد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها ثم قال بعد ذلك
وبهذا بعينه اعتذر ابن حيي على من اعتل ببنائكم. ومن بانها موضوعة على حرفين وابنها هل وبل
اي والصحيح على ما ذكره الشاطبي ان علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت
استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية
او شرطية والافتقادي ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلو اشكال
ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به
الناظم فما اشار اليه هو التحقيق وما اطلق الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه
بسديد انتهى ما قاله الشاطبي بزيادة ايضاح قال يس وما قاله الشاطبي هو الحق لكن رجح
الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي فتامل اقول واما اعرب الخ جواب عن سؤال مقدر
تقديره لم جعلتم الجواب واخ معربين مع انهما موضوعان على حرفين وقياس ما قلتم فيما تقدم ان
الاسم اذا وضع على حرفين يبنى للشبه الوضعي فاجاب بقوله واما اعرب الخ قوله جوابه واخ اي
كبيب ودم فانها على ثلاثة احرف وضعا واعلت بحذف حرف العلة اختصارا والظاهر انه حذف اعتباطي
اذ قياس باب اخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها قلبه كما في عصا وقياس بين ودوم الاتيان
لسكون ما قبل حرف العلة كما في ظبي ودلو مما هو على ثلاثة احرف وضعا كما هو مقتضى كلام الجد
ابن مالك والمختار عند الرضي ولانها المحذوف وقته المنقلبة عن ياء لاعراب بقدر فيها ان افردت
وظاهر على ما قبلها ان اضيفت ويرد ان ذلك انما يكون فيما حذف قبل اعراب ما بقي وهو لم يكن
الا سماء فيما بعد ثبت بالحرف فان اصلها اي قيل الحذف بر بيل ابوان الخ اي لان التثنية
ترد الاشياء الى اصولها كما قال الشاطبي وتثنية الاسماء تكشفها وان ردت اليك الفعال صارفت منها
فثبت بهذا الدليل انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا
واخا بالقصر كما سيأتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كمن وبلى
يجاب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوعة على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب
الاسماء مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فيجاب بان بناءه
ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في باب المضمرات المعنوي واشار اليه في النظم بقوله والمعنوي
في متى وفي هنا ان يتضمن اي تضمنا لازما بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج
الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا او مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن
لحصوله بدونه بان يصرح بفي ويجعل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطبا
غير حاصل بدونه واسم لان المقصود من التضمن وهو التخصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه
لكن يرد على هذا ان المقصود في اسم لا يحصل بان يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله الا لولا من سبيل
الى هند الا ان يراد بالحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه او بمعنى انه خلف عن في في معناه
اي ادى به معنى حقه ان يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى انه حل محله هو للحرف كتضمن الظرف معنى في
والتمييز معنى من معنى اي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له اولا وبالذات ولكون وضعه

لانا نويا كررت ما بالنقض
والوقف لانه وضعه على
حرفين ثانويا عرض بالتغيير
لما اولى فلا يعتد به وهذا
الوضع خاص بالحرف صح

لم اولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال ينتضمن ولم يقل يتضمن
وضع لكلا يتوهم منه الوضع الاولي وانما راعينا فيه تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي
ايضا ولما صار انا راعينا ما وضع له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين
قوله من معاني الحروف اي من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة
بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني وقلده شيخنا الكبير في باب النكرة والمعرفة عن
اكثر طبقي النحاة الا ابا حيان من ان معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا وعلى هذا يكون
المتبادر من عبارة المصنف المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية التي حقق السيد انها معنى
الحرف انتهى والظاهر ان مراده بتعلق المعنى كلية كما في البيان ولعل وجه ما ذكره انه المتبادر من
مثل قولهم تضمنه من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك قوله سواء وضع الخ
تعميم في قوله وهو ان يتضمن الاسم معنى الخ قوله لذلك المعنى ايما الذي تضمنه الاسم قوله حينئذ اي حين اذ
استعملت شرط قوله في المعنى اي وهو تعليق الجواب على الشرط قوله وتستعمل الخ اي فلا تعمل شيئا قوله
ايضا مصدر آض اذا رجع قوله حينئذ اي حين اذ استعملت استفهاما قوله وانما اعربت الخ جواب عن
سؤال مقدر وارد على تعليل بناء الاسم بتضمنه معنى من معاني الحروف وتقدير السؤال ان يقال
لم اعربت اي الاستفهامية وابي الشرطية مع انهما اشبهتا الحرف اي حرف الشرط وهمزة الاستفهام فاشار
الى جوابه بقوله لضعف الشبه الخ قوله ايا الاجليين فقضيت اي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية
بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجليين مضاف اليها وجملة فلا عدوان على
جوابها قوله فاي الفريقين احق بالامن اي اسم استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتدا
قوله ملازمتها للاضافة اي لمفرد فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبناء مع مجيء قد زيد
درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة فالجواب ان ملازمتها للاضافة دافعة للبناء لتحتم بناءها ولذا
جاز اعرابها وهي لغة قيسية قيل واحسن منه ان يقال المعارض لزوم الاضافة والوسلم لزومها
فلم يذكر وان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى
من غير صورة وان كان على وضعه انهى ومنع لزوم اضافتها الذي اشار اليه بقوله ولو سلم لزومها
لزوما غير ظاهر لانها تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ما ذكر من
القول بمعارضته في مع جرى على ذلك القول في الهمع وعلى قوله ان ما هو بصورة الحرف اقوى منها
اسلفناه من ان الشبه الصوري اذا لم يكن من الوضعي مجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوي ولا اجدر
فيه اذ لخلف الى دعوى انه عوض لان تخلفه جايز فتدبر قوله والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف هنا اسم اشارة للمكان قوله تضمن الاسم الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة
للبيان من اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك قوله لم تقع العرب له على حرف توزع فيه بانهم قد صرحوا بان
اللام العهدية يشار بها الى المعهود ذهنا او خارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا واجيب
بان المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت لشيء من المحسوسات كاليد
والراس وما اشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن قاسم عن ابن علي كما في نكت السيوطي ان هذا
بينت لتضمن معنى الكاف وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود قوله من حقها ان توذن
اي لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كان لخطاب مثله نسبة مخصوصة بين المخاطب
والمخاطب

والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه قوله لانه اي معنى الاشارة قوله كالخطاب اي الموضوع
له الكاف المسماة بكاف الخطاب قوله والتنبيه اي الموضوع لها المسماة بها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانه
علم على الكلمة المركبة من ها والف فنكر واضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد جيدا ولو مد
اقتضى ان لها الفا موفرة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده يس قوله لتضمنه اي لفظ هنا وهو تعليل
للاستحقاق المذكور وانما كانت مستحقة لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد
مع ذلك قد دل على معنى في غيره بان تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شان الحروف كان ذلك
الاسم شبيها للحرف في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحروف قوله وانما اعرب الخ جواب عن سؤال
مقدر وارد على تعليل بناء الاسم بتضمنه معنى من معاني الحروف الغير الموضوع لتلك المعاني الحروف قوله من
مجيئهما على صورة المثنى اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية حقيقية ومن قال بالبناء حكم
لاشتراطه في اعراب المثنى ذكر مبنى لا يقبل التنكير وتبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان مفردها
منع التلفيق بل هو جار على القولين فحكم اولا بالاعراب وثانيا بان الشبه صوري فالجواب
على قياس التثنية لان قياس التثنية ما كان كذا وتا والتي والذي ذيان وتيان واللذيان
واللتيان كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة قوله الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال
الحروف وهو المراد بقول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا قوله طريقة جمعها طرايق
قال الراغب اصل الطريق السبيل الذي يطرق بالارجل اي يضرب وعبر استعير لكل مسلك يسلكه الانسان
في فعل محمود او مذموم وقيل طريقة من نخل لشبهها بالطريق في الاستواء قوله كان ينوب اي الاسم
وقوله عن الفعل اي في معناه وعمله قوله ولا يدل خلا عليه عاملوا اقتصر على نفي الدخول فقط دون قوله
فيجوز نصبه لكان اولى لان الفاء في فيؤثر واقعة في جواب النفي ويؤثر بالنصب جواب النفي المنصب
على الدخول الناشيء عنه التاثير فيفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل التي
لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح به الموضح في باب الاضافة ولا يرد قول بهيبة
فلنعم حشو العارع انت اذا دعيت تزال ولج في الزعر لانه من الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت
هذه الكلمة قوله ولعل المحاول موافقة النظم في قوله بلا تاثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنيتها عايدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول للدلالة
الثاني والاصل كنيابة اصلت وكافتقار اصل الصحيح واستغنى عن قوله بلا تاثر المسوق لاخراج
المصدر النائب عن فعله لانه ينيابة عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فانه
ينيابة عن الفعل متاصلة حقيقة في المحل كما مر وتنزيلوني المنقول كوراوك وهذا
هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل
والا فالعرف قوله فيؤثر فيه التاثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه
الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه وبقولنا بحسب وضعه
ومعناه اندفع عن المصنف ما اورد عليه من ان التاثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه
قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو عين مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التاثير سبب
عن البناء فهو متاخر عنه وجعله سببا لم يقتض تقدمه وهذا تنافر واجيبا بظاهر ان المواد

قوله لتضمنه اي لفظ هنا وهو تعليل للاستحقاق المذكور وانما كانت مستحقة لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره بان تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شان الحروف كان ذلك الاسم شبيها للحرف في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحروف وانما اعرب جواب عن سؤال مقدر وارد على تعليل بناء الاسم بتضمنه معنى من معاني الحروف الغير الموضوع لتلك المعاني الحروف قوله من مجيئهما على صورة المثنى اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية حقيقية ومن قال بالبناء حكم لاشتراطه في اعراب المثنى ذكر مبنى لا يقبل التنكير وتبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان مفردها منع التلفيق بل هو جار على القولين فحكم اولا بالاعراب وثانيا بان الشبه صوري فالجواب على قياس التثنية لان قياس التثنية ما كان كذا وتا والتي والذي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة قوله الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا قوله طريقة جمعها طرايق قال الراغب اصل الطريق السبيل الذي يطرق بالارجل اي يضرب وعبر استعير لكل مسلك يسلكه الانسان في فعل محمود او مذموم وقيل طريقة من نخل لشبهها بالطريق في الاستواء قوله كان ينوب اي الاسم وقوله عن الفعل اي في معناه وعمله قوله ولا يدل خلا عليه عاملوا اقتصر على نفي الدخول فقط دون قوله فيجوز نصبه لكان اولى لان الفاء في فيؤثر واقعة في جواب النفي ويؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشيء عنه التاثير فيفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل التي لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح به الموضح في باب الاضافة ولا يرد قول بهيبة فلنعم حشو العارع انت اذا دعيت تزال ولج في الزعر لانه من الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة ~~شيء~~ ولعل المحاول موافقة النظم في قوله بلا تاثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله اصلا ضمير تثنيتها عايدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول للدلالة الثاني والاصل كنيابة اصلت وكافتقار اصل الصحيح واستغنى عن قوله بلا تاثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لانه ينيابة عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فانه ينيابة عن الفعل متاصلة حقيقة في المحل كما مر وتنزيلوني المنقول كوراوك وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والا فالعرف قوله فيؤثر فيه التاثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما اورد عليه من ان التاثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو عين مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التاثير سبب عن البناء فهو متاخر عنه وجعله سببا لم يقتض تقدمه وهذا تنافر واجيبا بظاهر ان المواد

في بعض المواضع كخذ هذا الموضع هو وضعوا التنبيه هنا وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها هو

بعد ذكر قول الكرخي لانه كالتمثيل والترجمة الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة

بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء
فهو متاخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب والجواب ان تمنع الفرعية فتامل فان قلت
وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا وهنا وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل
وعدم التأثر بالعامل اصلي في الحرف قلت لا شك ان عدم التاثر بالعامل اصلي في الحرف
دون الاسم لان الاصلي في الاسم الاعراب فتسليم ان النيابة من الفعل اصلي في كل من الاسم
والحرف لا في الحرف فقط يكون اصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار احد جزئي وجه الشبه
وهو عدم التاثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض قوله
وكان يقتضي ان الاسم [illegible] قوله متاصلا اي غير عارض او يفسر بلازم
اذ من شان المتاصل اللزوم وبمعنى اطلاق اللازم وارادة الملزوم بحسب المقام قوله الى جملة اي
اسمية او فعلية او [illegible] ما قام مقامها كالوصف في ال الموصولة او عوض عنها كالتنوين في
اذ اهدنوشري ولعله اخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو من جعله
للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود
منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة او المفرد القائم مقامها كالقصيدة والسطر لانه قد
يضبب المفرد المراد به لفظه كقولك زيدا اي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على نوع كقولك
كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا يضبب شيئا هكذا ينبغي
تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض قوله فالاول هو الذي ينوب عن الفعل والا دخل
عليه عامل قوله كهيهات بفتح التاء وبكسرها لغة ايضا كالفتح عند بعض قوله نائبة عن بعد بفتح
العين على طريق اللف والنشر المرتب فهيهات نائبة عن فعل ماض اي بعد وصه نائبة عن فعل امر
وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع قوله من العوامل الذي العوامل للجنس والمراد
بدخول العامل على الكلمة طلبها ياها فيشمل العامل اللفظي والمعنوي قوله [illegible] على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب ومقابله انها مبتدا اغنى فاعلها عن الخبر
كالجماعة او مفعول مطلق لمحذوف وهو با موافق لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث
كالجماعة منهم المازني وانظر ما عليه البناء على هذين القولين قوله نائبان عن اتنى واتزكى
لعلة معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لا ان الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما
لحرفان كما في نيابة حرف النداء عن ادعو ولا يرد عليها عامل اي اصلا فضلا عن ان تباشر
به النائب عن فعله قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان ايضا يباشر بالعوامل
تارة يعمل وتارة لا وما ذكره المص في المصدر النائب عن فعله هو احد مذهبين نائبهما ان
المنصوب بعده هو المحذوف لا هو وعليه فهو نائب عن الفعل بمعنى لا عمل ومع هذا اسم
الاشارة راجع الى كونه نائبا عن فعل قوله وذلك لانه اي المصدر منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اعجب عجبا اذا ناب عن اه والفعل يدخل عليه العوامل اي وبهذا
التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم قال في التصريح قوله والثاني اي وهو الذي
يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة قوله كاذ واذا اي من ظروف الزمان قوله حيث اي خاصة من
ظروف المكان وفيها تسع لغات تثليث الثاء مع الياء والواو والالف وهي [illegible]
ومن العرب وهم قفعس من يعربها مطلقا في الاحوال الثلاث وقراءة بعضهم
سنستدرجهم

ادخل بعضهم في البناء الاستغراقي وعكسه
السيد الافتقاري وعكسه
جعلوا الاول قاصرا على ما
ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه
عامل فيوافق ما سيأتي
والثاني قاصرا على ما يفتقر
افتقارا متاصلا الى جملة
كالاسماء الموصولة والخلاف
في المعنى وانما ذلك اصطلاح
ومعنى مشابهة الاسم للحرف
في الافتقار ان الحرف مفتقر
في افادة معناه الى الجملة لانه
وضع لتأدية معاني الافعال
او نسبها قوله فتتاثر به اي
الافعال قوله فتتاثر به اي
الى الاسماء فاشبهه الاسم
في هذه الحيثية صوكوري

وفي العمائم شدها على
الرؤس صح

سنستدرجهم في حيث لا يعلمون بالكسر تحمل الاعراب والبناء على لغة من يبنيها على الكسر وذهب الزجاج
الى ان حيث اسم موصول بمعنى الذي وليست مضافة فبناء حيث وكونها غاية هو المشهور وذهب
بعضهم الى اعرابها موافقة لقعس وهي للمكان اتفاقا وقد ترد للزمان ويلزم في حيث الاضافة
الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم يرجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اياه وندر اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم بيض المواضي
حيث لي العمائم والكسائي يقيسه واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا اتيت
من حيث ما نخت له اتا بريا هاخليليوا صله اي اذا اتيت نخت له من حيث هبت
وذلك لان ريثة فاعل لمحذوف يفسره نخت فلو كان نخت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير
اذ المضاف اليه لا يعمل فما قبله فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها
انتهى مغني قوله وكذلك البواقي اي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في
افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة قوله هذا يوم تراء
نافع بالنصب على انه ظرف لقال وجر هذا محذوف او ظرف مستقر وقع خبرا والمعنى هذا الذي
من كلام عيسى واقع يوم ينفع وقيل انه خبر ولكن بني على الفتح لاضافته الى الفعل وليس
بصحيح لان المضاف اليه يعرب قاله البيضاوي قوله مضاف اي لدليل حذف تنوينه قوله
الى الجملة وهي الفعل ومفعوله وفاعله قوله من نحو سبحان اي على المشهور من مذهبين نائبهما انه
يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخري اي براءة منذ قال اعبد الحكيم في حواشيه
على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء والاصل سبحت
بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف المفعول
فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في انبت الله الشيء نباتا ويجوز ان يكون
مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وابعد اي ابعد من السوء ابعادا او من ادراك
العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز ان يكون سبح سبحانا كمنع او سبح
تسبيحا اذا قال سبحان الله فيرفعا للزوم الدوراهيج بعض ايضاح وزيادة من القاموس
وفي كونه من علم جنس على التنزيه او غير علم خلاف واغا منع من الصرف للالف والنون
المعرفة وفي آخره قوله واغا اعرب جواب سؤال وارد على السيد الافتقاري قوله ايهم اسماء بنصب
اي لان جملة اسماء صلة تامة فسقط القول بان اي هنا مبنية على الضم لاضافتها وهذا فاسد
صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون جزء مفردا
ومتى كان جزء جملة امتنع حذفه كما سياتي قوله لضعف البه متعلق بقوله اعرب قوله
متعلق بضعف قوله من المجئ بيان لما متعلق بعارضه قوله على صورة التثنية متعلق بالمجئ وهو
راجع للذين واللتين [illegible] واغا بنى اللذين واللتين في حالتي الجر والنصب
من خواص الاسماء لانه لم يجمع على سنن الجموع لانه اخص من الذي لان الذي يستعمل في العاقل
وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل والسان في الجمع ان يكون اعم من مفرده

ومن اعرابه نظر الى مجرد الصورة اي الصورة المجردة عن النظر الى المعنى من كونه اخص من مفرده وقيل
هو على هذه اللغة اي لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا مبني جي به على صورة المعرب ومن
اعرب ذو وذات الطي يثبت عملها على ذي وذات لمعنى صاحب وصاحبة قوله ومن معطوف على قوله
بما عارضه قوله من لزوم الاضافة اي الى مفرد وهو يرجع الى اي تشبيه اهل المعم الشبه
الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل اي كونه لا عاملا ولا معمولا كاسماء
الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور نحو ص وق والم وهذا مبني على
انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصححها عامل اما على انها اسماء للسور مثلا
وان محلها رفع بالابتداء او الخبرية او نصب على المفعولية لخذ ونحوه اي اقرأ او اتل حرف القسم لمقدر
فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كصاد او موازن مفرد كحاميم موازن قابيل
جاز اعرابه لفظا او تقديرا بان يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص
يبقى فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه ويقولنا ولم يصححها عامل سقط ما قيل
من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة لاقتضائه عدم المحل وعدم الاعراب كيفوت ذلك
في غيرها من المتشابه قال في التصريح وادخله اي الشبه الاهمالي ابن مالك في بعض كتبه في
الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي انتهى وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا اريد
بالاستعمالي والمعنوي خصوص معناهما السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعند بعضهم
من انواع الشبه اللفظي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي لمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق
وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك انه حاشا الاسمية بينيا شبهها الحرفية في اللفظ
وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية وقد يشكل ان الشبه اللفظي
مجوز للبناء الاصلي فعليه يجوز ان يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالمنقوص
وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا وسلم لما فرغ من حكم تاسعة النوع من الاسم شرع
يذكر حكما سلم من المشابهة فقال وما سلم الخ وانما صرح بتعريف معرب الاسماء مع انتهائه من قوله
وانما يبقى الاسم اذا الشبه الخ توطئة للتقسيم الظاهر الاعراب ومقدره قوله ما سلم ما واقعة
على اسم فانه نوع الاعتراف بان التعريف صادق على الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه قوله لكن شابهة
لحرف الاضافة للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم اعني المدغم اي الذي لم يعارضه معارض
قوله يظهر اعرابه اي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وارغام وحكاية وتخفيف واتباع قوله
وتنظير الغني اياه في تقدير الحركات في اهزم قوله سما بضم اوله وفتح ثانيه والقصر قوله لغة في الاسم
اي لغة من ثمانية عشر جمعت في هذا البيت ثم سمة اسم وسماة وسماء كذا سماء بتثليث
اللاول كلها قوله ما سماك اي ما اسمك وجه الدلالة منه انه ابقى الالف مع الاضافة وذلك
يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلانه ازيحتمل كسرها قوله واما قول ابي بوحاله
القتاني وسمى كهدى وانزل الله لتخصك اسمه بر اي بالاسم المبارك وايثارا كنصب بترع الخافض
اي كايثار كما قوله لانه اي سما وقوله ان الاصل سمو اين من غزى وقوله الناصب وهو اسماك
وقوله ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لا انه للضمير سماك وقد روى بدا ايضا تتمة
بدا ويحاذيه [illegible] المصرح في تقسيم الاسم بالمعرب لشرفه وفي التعليل بالمبني لكون علة
وجودية

وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي اولى من الاهتمام بالعدمي وايضا فلان افراد
موصوف معلول علة البناء محصورة لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوف المبني وافراده
النوعية محصورة لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة والاسماء
الموصولة واسماء الافعال واسماء الاصوات وكنا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل
البناء الاصلي والعارض ويصح ان يراد افراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الاصلي
بخلاف علة الاعراب فانها غير محصورة ولما فرغ من ذكر المعرب من الاسم شرع في بيان المبني
والمبني من الفعل فقال فصل والفعل الخ قوله وهو الاصل اي في الافعال اذ لم يعتورها
معان تقتضي تبيينها الى اعراب قوله بخلاف اي المبني والظاهر ان الباء في بخلاف زائدة في الخبر
كما في بحسبك درهم ولو قال وهو خلافه كان اخصر واظهر فلا تتعلق بشيء ومجرورها لفظا هو الخبر واعرابه تقدير
او محلي على ما فيه ولو قال وهو بضده لكان اولى لان الاعراب عند البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان
قد يجتمعان كالقعود والضحك قيل والاولى ان يقول وهو ينقضه لان النقيضين لا يجتمعان
ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك
وقد يقال صرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحلي انه لا معرب ولا مبني مراعاة هذا القابل لا بأس بها
وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لافتقاض كل شيء
رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلافي قضيتين بالايجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين
الا على وجه المسامحة باعتبار ان احدهما مساو للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبني فتدبر
بقي هنا شيء وهو ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرح به ولا خفاء ان المعرب
والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد صفتهما واليه يشير قولنا لان الاعراب
ضد البناء ولم نقل لان المعرب ضد المبني فتفطن قوله الماضي اصله ماضوي قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون قوله وبناؤه على الفتح اما بناؤه متفق عليه
واما على القول بانه لفظ الماضي يقال وبناؤه فتحة
اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كفروا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون
كضربت والا بني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر الاحوال
لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمى او للثقل كضربت او للمناسبة كفروا
وهذا القول هو الذي مشى عليه المصنف هنا وهو الراجح وقوله على الفتح اي على علامة وهي
الفتحة او هو نفس الفتحة وسمي فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك
شيء من العضليتين عند التلفظ به واعلم انه تقدم ان اصل الافعال البناء فلا يقال لم
بني الفعل الماضي لانه بني على اصل الافعال وما جاء على اصله فلا سؤال فيه وانما يقال لم
بني على حركة ولم يبن على سكون اذ السكون هو اصل البناء ويقال ايضا لم خص بتلك الحركة
فيقال انما بني على حركة ولم يبن على سكون لانه لما مزيد على فعل الامر وتلك المزيدة مشابهة
لاسم المضارع في وقوعه وقوعه والمضارع معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
فاستحق ان يبعد عن السكون الذي هو اصل البناء الى اصل الاعراب الذي هو الحركة ومشابهة
ايضا للاسم بوقوعه موقعه نحو مررت ضرب اي ضارب فهو قد وقع موقع ضارب ولا يقال مررت
واما على القول بانه لفظ الماضي يقال وبناؤه فتحة

والمبني هو
قال الدنوشري معطوف على قوله
الاسم ضربان صح

قوله نوعان تثنية نوع
وهو كلي يقول على كثيرين
متفقين بالحقايق صح

وتمامه انزلا الله به ايثارا كما
صح

صفة وصلة وخبرا و
حالا وشرطا صح

برجل مكتب اضرب فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو مشابهته
الناقصة استحق البناء على الحركة وانما خص بالبناء على الفتح الذي هو اخف الحركات
طلبا للتخفيف ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر
اجتمع كسرتان في علم وشرب قوله واما ماض بتاء الخ اشار بالمثالين الى الصورتين اللتين يعرض
فيهما السكون لآخر الماضي وهما اتصاله بتاء الضمير او بالتي للفاعلة وتزال صورة فالتاء هي
اتصاله بنون النسوة كما ستبقف قوله ضرب بتثليث التاء قوله ونحوه اي مما اتصل به ضمير
رفع متحرك بارتفع بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالموقع المنصوب نحو ضرب زيدا
وضرب بكر وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضرب باعلى الاصح كما قال المهاني القاسمي
فيما كتبه على الالفية يبقى النظر في نحو ضرب ما هل يقال انه مبني على فتحة مقدرة على الباء وهذه
الموجودة لاجل الالف فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك مررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة
للجر لان الموجودة لاجل المناسبة او يقال انه مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين غلامي
والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير وتظير
لون بيض باعلى مذهب سيبويه بخلاف الفتحة في ضربا فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد
لاجل مناسبتها بل اكتفي بها فتدبر قوله عارض وعلى هذا فهو مبني على فتحة مقدرة استثقالا
منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض قوله كراهتهم توالي اربع متحركات اي في الثلاثي
وبعض الخماسي كما نطقت وجعل الكرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعلمت اجوا للباب على
وتيرة واحدة وانما حملوا الاكثر على الاقل لان في حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس
ولا يرد على كراهتهم ذلك عنبسط وجندل لانهما زالا عن اصلهما وهو علابط وجنادل
والاخر سجنج لان تاء التانيث على تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبار
وعدم تقدير انفصالها والاوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة
المضموم ما قبلها وقد يدفع هذا الايراد بان الاصل في قلنسوة وهو الموجود موضوع على التاء
فيما هو كالكلمة الواحدة والحذف حذف كما في الجمع نحو قلانس بخلاف نحو سجنج فان الاصل بدون التاء
الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم ان الموجب لسكون آخر
الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وعلمت
التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال قوله فيما هو لخ ظرف للتوالي الاربع
متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لانه في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه
من ظرفية الجزء في الكل قوله عارضة وعلى هذا فهو مبني على فتحة مقدرة تعذر ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض وانما قلنا تقديرا لانه يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن
واحد ومما يؤيد بانها للتقدير ما مر جوابه من ان تقدير الحركة في المحكي والمضاف لبناء المستلم
للتقدير لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة قوله لمناسبة الواو باضافة المصدر
الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو ولا يرد عليه نحو غزا وقضوا ودعوا ورموا
حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا على الواو والياء المحذوفتين من غزا انقلبت
او المنقلبتين الفا بحذفهما لبقاء فتحة العين دليلا عليها اذ الاصل غزوا وقضيوا و
دعووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
والياء

لان الفعل ثقيل لاجل
مدلوله لحدث والزمن
صح

لان ضمير النصب
في معنى الانفصال
صح

والياء لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلهما واو الجمع مفتوحا على حاله او يقال حركتا الواو والياء
وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالتقى ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين قوله والثاني
الامر وهو مبني على الاصح عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب
مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فاصل قم لتقم فحذفت اللام تخفيفا
وشبهها حرف المضارعة دفعا للبس بالمضارع المجزوم الصحيح العين واللام في الوقف وهما المعتل
العين او اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه قال في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى
فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدر عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن
خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم ولا تقولوا اعزز واخنس وارم واخ باوا خبوا واخزي كما في المجزوم ولان البناء لم
يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت
وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم
ادعاء ذلك في قم لانه ليس لها حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال
على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه وردما ذهبوا اليه بان اضمار المجازم ضعيف
كاضمار الجار قيل وبانه مختلف من العامل بناء على رأي امامهم الكسائي ان عوض المضارعة
هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفي
الهمع ومنشأ الخلاف ان الاعراب اصل في الافعال ايضا او لا فعلى الاول هو معرب ايضا لانه
الاصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا مقتضي لاعرابه
وربما علل الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون لا يرون
ذلك بل يقولون انه اصل برأسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصالته
فتدبر قوله على ما يجزم به مضارعه او راد عليه ان امر الاناث مبني على السكون صحيحا كان نحو
او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما بنائه باتصال نون التوكيد والامر التي
لا مضارع لها كهات وتعال مبني مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما واجاب بعضهم
عن الاول بان المضارع الذي اتصلت به نون الاناث او نون التوكيد في محل جزم
واستبعد لكن ياتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بان المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن
الواحق ويرد عليه امر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث
مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بان المراد لو كان له مضارع وللاول ان تستغني عن هذه
التكلفات بجعله كلاما غلبيا وان كان نحن السيد التحقيق انه هالك له مضارع يقال هاتى
يهاتي مهاتاة كناجى يناجي مناجاة انتهى قوله اضرب مبني على السكون اي لفظا كما هو الصحيح
الآتي وقد يكون الامر مبنيا على السكون تقديرا نحو اضرب الرجل وعض وهل وقد اجتمعا في قوله
من ابا قاسم وامّ اباه ولزيدا ومن اباه لمجهول وذلك لان من في الموضعين امر من
الميمين وابا قاسم مفعول به اي كذب ابا قاسم يا فلان وان شئت نصبت ابا قاسم على النداء
وام فعل امر من ام يؤم واباه مفعول به منصوب بام اي اقصد وهل فعل امر مبني على
الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به اي قاربه واباه الثاني مفعول من الثاني اي

فان قلت كون ضمة ضرب
المناسبة الواو بناء في كونها
ضمة بناء لا تجتمعان ولا
منافاة اذ قد يجتمعان بان
الكسر في اسر للبناء مع
كونها للتخلص من التقاء
الساكنين فتامل صح

في طوق الطلب صح

كذب اباه والجهولا بغت اباه والفه للاطلاق تنبيه علم مما مر في زيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله محمد زيدا اما لجود والفضل واما هما ارجوه مثلهما من البسل لان محمد منادى مرخم ومد فعلا امر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا يبقى منه الا حركة كما اشار اليه الدماميني بقوله اقول يا اسما وقولي ثم يا زيد وقل وذال جملتان والثاني تلاث جمل وذلك لان الاصل قل اي يعني عد ثم حذف الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت ومثله يا لا ترض ظلمه

اني اقول لمن ترجى وقايته ... قي المستجير قياه فوه في فينا ... وان وشى غيرتوبي قلت قيا ضجري
ش الثوب وبك شياه شوه شيا شيئا ... و قل لقائل انسان على خطإ ... قي مر قتلت دياه روه دي دينا
وان هم لم يعوا قولي اقول لهم ... ع القول ويك اعياه عوه عي عينا ... وان هم لم يفوا بالوعد قلت لهم
ق بالعهود فياه فوه في فينا ... وانهم لم يلوا شغلي اقول لهم ... ل شغلا هذا لياه لوه لي لينا
وقل لمن راى صيدا ليقتله ... د الصيد ويك رياه روه دي دينا

مبني على حذف النون اي لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تقض بأو لم تقض بي قوله اغزو اصله اغزوو بواويين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزو واعلى وزن افعو قوله مبني على حذف آخر الفعل اي لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تقض بأو لم تقض بي قوله اغزو اصله اغزوو بواويين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزو واعلى وزن افعو قوله مبني على حذف آخر الفعل اي

كالف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة كما تقدم في اتصاله بنون التوكيد قلوا كما يكون في نون التوكيد التوكيد الثقيلة ضح

ما اتصلت به واو او ليجمع او ياء المخاطبة صحيحا كان او معتلا فلذلك لا يبنى على حذف النون فتحذف منه الواو والياء لخوف التقاء الساكنين وانما حذف فالدلالة ما قبلها عليها نحو قولن واغزون وهذان هما المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل ومن هذا تعلم انه لا اعاذ الله المخاطبة بان تعين بالجزم تقول لها اي بالهمز مع الياء وحذف النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت الياء وقلت ان يا هند اي عني بالجزم ومنه قول القائل ان هند المليحة لحناد واي من اخرت تخلي وفاء يرفع هند والمليحة ونصب لحناد فان فعل امر للمونثة المخاطبة

يكون في الفعل او يقال ما هنالك بالنظر للامرين معا اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظهر لي مما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو احد اقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شان الحقيقة وللاول ان يقول قد يكثر استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كما للماضي صيغة تخصه هي الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند اهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون نصلي من قول القائل لزيد يصلي حالا مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرناه من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال فتدبر ثم اعلم ان ابن مالك لم يرتض تعليل اعراب المضارع بالتعليل السابق ورده بان الوجه الاول والثاني وهو الابهام والتخصيص لا يتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد يخصص بالقرب والثالث ايضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفعل وهو فرع وامثلة نهوا شر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة في نفسها وتبقى تمامها لانها ليست علة حكم الاصل وهو اله سم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك واجيب عن قوله وتبقى تمامها لا تفيد لخ بان وجود علة الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح ان يكون هنا من قياس الشبه وقد رجوابا انه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بان يقال المضارع على الاسم في الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يتميز بها الاعراب على كل وان امكن تميزها في الفرع بغير الاعراب كما سياتي ودعوى ان قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها ابن مالك والذي ارتضاه انما اعرب لمشابهته الاسم بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجد للاسم من قبوله المعاني المختلفة اي انه يطرأ على كل منها بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لولا الاعراب لما التبست في بعض الاحيان واشار بقوله جواز الى ان سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة مقصورة عليه لا تحصل الا بلفظه فيتعين اعرابه طريقا لبيانها والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في نحو لا تغن بصيغة المجهول اي تهتم بالجفا وتمدح عمرو فانه يحتمل المعاني اللائقة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تغن بالجفا ومدح عمرو لا تغن بالجفا ما دام

عمرو اولا تعرب بالجمع وللاسم عمرو وس اجل ان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل
كان اعراب الاسم اصلا واعراب المضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب
اصل في الاسماء والافعال كما هو اصل في الاسماء قالوا لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود
في الافعال في بعض المواضع كما في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم واجيب بان اللبس في
المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم واورد على ما اختاره وارتضاه ابن مالك
ان الماضي ايضا قابل للمعاني المختلفة نحو ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما
صام لكن اعتكف واجيب بانه نادر فلو يعتبر وفيه بحث تامل وقد تقدم بعض
هذا البحث عند قول الماتن والفعل جنس تحته ثلاثة انواع المضارع الخ واعدناه هناك
لما يخلو عن زيادات وبعض ايضاح لما تقدم قوله لكن بشرط الخ اي على الاصح قوله من نون
الاناث اي النون الموضوعة لهن وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله يعرون بالدهنا
خفافا عيابهم ويرجعن من دان بر لحقايب قوله المباشرة اي ولو تقديرا
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اصله تهينني نون التوكيد الخفيفة
حذفت للتقاء الساكنين افاده يس وغيره قوله فانه اي المضارع اذا لم يسبق ما ذكر لا يكون من با
يلزم يكون مع نون الاناث مبنيا الخ واعلم ان موجب المضارع عند عدم سلامته مما ذكر لمعارضة شبه
شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى اصله من البناء قوله مبني على السكون اي على
الاصح حملا على الماضي المتصل بها في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لثلاثة اوجه
سابق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر واعلم ان المضارع مستويان
في اصالة السكون وعروض الحركة لما مر من ان الاصل الاصيل في الافعال البناء وفي المبني السكون
وانما علل سكونه مع انه الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي هو اصله الحركة
وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في وجه عنها
مع نون الاناث الى وجه فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في اصالة
السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت
في القوة ولما خرج المضارع عن اصله واعرب ضعفت اصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي
لم يخرج فضعفت اصالة السكون فيه ومقابل الاصح ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب
فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي
وقال يس هو معرب محلوان دخل عليه ناصب او جازم وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس
انها كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رايت شيخنا
في باب اعراب الفعل نقلا عن سيم ان له محلا رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه
وجزم بانه ليس له في حالة التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبي وغيره قوله نون التوكيد
اي الخفيفة والثقيلة قوله المباشرة احترز به عن غير المباشرة وهي التي فصل بين الفعل
وبينها فاصل ملفوظ به او مقدر كالف الاثنين او مقدرا كواو الجماعة وياء الواحدة
المخاطبة نحو تضربان وتضربُنَّ وتضربِنَّ والاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن
حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت
الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد لانه يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان
سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبه الف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف فانه
معرب معها اي مع غير المباشرة والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون يبنى
لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد لم يبن لانه لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب
ثلاثة اشياء لا يقال ان العرب ركبت ثلاثة اشياء في قولهم لو ماء بارد بناء الوصف معها
على الفتح كما سياتي في باب لو لانا نقول انما دخلت لو بعد تركيب الموصوف والوصف
وجعلها كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لو غيرها فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع
نون التوكيد بيني ما هو معرب قوله او تقديرا سياق كلامه
يقتضي ان تقديرا راجع للامثلة الثلاثة التي ذكرها مع ان الاول منها وهو لتبلون
معرب تقديرا فقط والثاني فيها الاعراب فيهما لفظي كما استوفاه واجاب بعضهم بانه
يمكن ان يجعل الاعراب في المثالين الاخيرين تقديريا ايضا ويبقى سياق كلامه على ظاهره
بان نقول انما دخل الجازم عليهما وهما مؤكدان بالنون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين
لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قاله الرضي من ان الفعل المؤكد المسند الى احد الاعوف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق اي لحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع
المذكر والمؤنثة المخاطبة وفي هذا الجواب نظر لان تاكيد الفعل الخالي عن الطلب ما الحق به
نادر ولا يليق تخريج التنزيل عليه واجيب ايضا بان المهم لم يقصد بذكرهما التمثيل

والاصح الاول كما تقدم قوله مبني على الفتح اي لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ولا اعراب في الوسط والنون
حرف لا محل له من الاعراب فبني الجزء ان ولا تقرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما اعرب الاسم
بالتاء على التاء عند ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله
لان الاسم لاصالته في الاعراب روعي اعرابه بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى اصله
بادنى سبب وما تقرر ظهر الدليل والمخرج لتركيب ليس من اسباب البناء لانهم لم يعدوه فيها
وقد رايت بخط بعضهم ما نصه الذي تحصل لي ان التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما
بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البناء
انما يقتضي التخفيف لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه للتخفيف فينبغي ان يجعل علة في كون البناء
على الفتح دون غيرها لا علة في اصل البناء الا ترى ان بناء اسم الفعل اذا كان دالا على الطلب
تركيب في الحروف ومن اين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف اصلا ولا يليق به
فهو بان يضاد البناء اولى منه بان يقتضيه الا ترى انه من خصائص اسم الفعل الماضي والامر
المتوسط انه انما بني لانه لو اعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه يسند الى الواحد او الى الجمع في
مثل هل تضربن ولو اعرب على نفس النون لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو النون
وهذا غير جايز قوله واما غير المباشرة محترز قوله المباشرة والمراد بغير المباشرة التي فصل
بينها وبين الفعل فاصل ملفوظ به كالف الاثنين او مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة
المخاطبة نحو تضربان وتضربُنَّ وتضربِنَّ والاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن
حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت
الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد لانه يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان
سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبه الف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف فانه
معرب معها اي مع غير المباشرة والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون يبنى
لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد لم يبن لانه لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب
ثلاثة اشياء لا يقال ان العرب ركبت ثلاثة اشياء في قولهم لو ماء بارد بناء الوصف معها
على الفتح كما سياتي في باب لو لانا نقول انما دخلت لو بعد تركيب الموصوف والوصف
وجعلها كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لو غيرها فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع
نون التوكيد بيني ما هو معرب قوله او تقديرا سياق كلامه
يقتضي ان تقديرا راجع للامثلة الثلاثة التي ذكرها مع ان الاول منها وهو لتبلون
معرب تقديرا فقط والثاني فيها الاعراب فيهما لفظي كما استوفاه واجاب بعضهم بانه
يمكن ان يجعل الاعراب في المثالين الاخيرين تقديريا ايضا ويبقى سياق كلامه على ظاهره
بان نقول انما دخل الجازم عليهما وهما مؤكدان بالنون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين
لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قاله الرضي من ان الفعل المؤكد المسند الى احد الاعوف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق اي لحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع
المذكر والمؤنثة المخاطبة وفي هذا الجواب نظر لان تاكيد الفعل الخالي عن الطلب ما الحق به
نادر ولا يليق تخريج التنزيل عليه واجيب ايضا بان المهم لم يقصد بذكرهما التمثيل

مع ان الاعراب صار كانه اصله صح

اي المتصلة به من غير حاجز
لتقاء وتقديرا ان لا ينوى هناك
فاصل هو فان قيل اذا اتصلت
النون بالمضارع هلا اعرب وكان
اعرابه على تلاء النون كما ان الكم
اذا اتصل به التنوين اعرب

وانها كلها معربة تقديرا ص
والثالث ص

لما هو بصدده بل لما كان قوله واما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظهوره التقيم وليس كذلك ذكرهما ليبنيه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هو اعني كونه مع غير المباشرة معرب تقديرا في بعض الصور كما في التبلون قوله لتبلون مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة والاختبار اصله قبل التوكيد لتبلووون كتشربون بواوين اولاهما لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول حركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو وان وعلى التقدير الاول والالف المنقلبة وواو الجماعة على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلوون بتلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما لفوات المقصود من الاتيان بالنون ولعدم ما يدل على الواو فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لتدل على المحذوف ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولو من الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد كما ياتي في المثالين الآتيين قوله فاما تريين اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار ترييين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فاما ان تقول استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت او تقول حركت الياء الاولى التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما ثم صار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترين بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما لما علمت فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون قوله ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم وهو لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها والنون المدغمة لا يمكن تحريكها كما علمت فحركت النون الثانية المدغم فيها بالكسر تثنيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها بوجود الضمة الدالة عليها فصار يصدنك بنون التوكيد وقد بين مما تقدم ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الاول معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر هو حذف النون للجازم قوله والحروف كلها اي كل فرد من افرادها والتي للجزء للعهد الذكري قوله مبنية بالاجماع لانها لا تتصرف تصرف الافعال ولا يتعقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب وخرج بالمعاني التركيبية المعاني الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتنعوت للجزء لكن لا يميز بينها بالاعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حي مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاستحقاقية وقد يجاب عن الاصل وتكون عبارته مساوية لما هنا بان يقال ان في البنا للعهد الحضوري اي البناء الحاصل في الحرف فيكون مفيد البناء كل حرف

و

واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب ايضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدخل والقصد الان بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له ثم من الحرف ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو مبني على الفتح كان وليت وما هو مبني على الكسر كلام الجر وباء وما هو على الضم كمنذ في لغة من جرها ثم لما فرغ المصنف من ذكر المعرب والمبني من الاسماء والافعال شرع يذكر الاعراب والبناء مقدما الكلام على البناء لقلة على احكام انواعه فقال فصل وانواع البناء اعلم اولا ان البناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت مدة طويلة وفي الاصطلاح على القول بانه لفظي وهو ما عليه الجمهور ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من سببه الاعراب وليس حكاية او نقلا او اتباعا او تخلصا من سكونين فقولنا ما اي شيء وقولنا جيء به اي لفظ او تقدير او قولنا لا لبيان مقتضى العامل اي الامر الذي يطلبه العامل ويقتضيه فهذا فصل خرج به الاعراب وقولنا من سببه الاعراب من فيه فيه لبيان الجنس اتى به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر فسكون او بفتحتين اي مشابهة اي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة او وقفا او سكونا او حذفا وكونه في آخر الكلمة لانه في اولها ولانه حشو ها وخرج نحو فتحة لام وضمة لام افلس وقولنا وليس اي ما جيء به من الشبه المذكور وقولنا حكاية اي لاجل الحكاية كما في من زيد حكاية لمن قال رايت زيدا وقولنا او اتباعا كقراءة زيد بن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة اللام وقولنا او نقلا كما في لحن اولئك بنقل ضمة الهمزة الى النون وقولنا او تخلصا من سكونين كما في اضرب الرجل وقولنا او مناسبة لحوض بوا وضربت على المختار من ان الماضي فيهما مبني على فتح مقدر وان الضم للمناسبة والسكون لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا للبناء وقولنا او وقفا نحو جاء زيد بالسكون فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا يبقى في هذا ما سيأتي من عدهم الاتباع والتخلص من اسباب البناء على الحركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما سيأتي فيما اذا كان ذلك في كلمة وعلى القول بانه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال فقولنا لزوم جنس وخرج باضافته للآخر لزوم ما عدا الحركة واحدة فليس بناء كما انه ليس اعرابا وقولنا حالة والمراد بالزوم عدم التغير لعامل فلا يرد ان في آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر لان كلا لغة تنهاهم من حيث تلك اللغة لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية وقولنا حالة واحدة فصار خرج به المعرب المختلف الآخر وقولنا لغير عامل متعلق بلزوم خرج به ما لزم حالة واحدة للزوم عامل واحد كالظروف العين المتصرفة كلدى بناء على اعرابها كما سيأتي في الاضافة وما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزوم المذكور آت للعامل وقولنا ولا اعتلال خرج به نحو الفتى واورد عليه ان المراد اللزوم فلا حاجة الى ذكر هذا القيد وهو لا اعتلال لان المعتل مختلف الآخر تقديرا ويمكن الاعتذار عنه بانه لما كان لازما بحسب الظهور داخلا بحسبه في اللزوم اتى بما يخرجه صريحا ولما كان المناسب في تسمية البناء باللفظي على المذهب الاول وبالمعنوي على المذهب الثاني ظهرة لان ما جيء به لا لبيان من الحركات او غيرها ملفوظ به واللزوم معنى من المعاني المعقولة قوله وانواع البناء اربعة دعوى انها ليست انواعا للعام الجنس الشامل لها ممنوعة سيما ان قلنا ان البناء لفظي والمراد بالانواع الانواع الاصلية فاندفع الاعتراض بان نواع البناء لا تنحصر في الاربعة فان منه البناء على حرف كما في يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حركتين كما في اغزو اخشى وام

او مناسبة او وقفا او تخفيفا قوله لا ادغاما صح فالملفظي يأتي مثاله في كلام المصنف والتقديري كتقدير الضم في ياسيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي صح

او تخفيفا صح

وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض المتاخرين يقال في تعريفه صح

واضربا واضربوا واضربي وقد جمع بعضهم القاب الاعراب والقاب البناء في قوله لقد فتحت باب
الرضى بعد ضمها شقيقة بعد التم فاجبر الكسر فاسكنت بعد الضم ما قد نصبته فقلت ارفعي
جزما فقد طاب لي الجر واعلم ان انواع البناء وانواع الاعراب وان اتحد مسمى في الصورة مختلفان
في الحقيقة كما اختلفتا في الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة
لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا وخفضا وجزما وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من انواع
احدهما على نوع من انواع الآخر وقد تقدم قريبا جمع بعضهم لالقابها في البيتين المتقدمين و
سمي الفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شئ من العضلات
عند التلفظ به وسمي الكسر كسرا لانه ينشأ عن كسر اللحي الاسفل اي بجراره الى اسفل الجر ارتفويا
عند التلفظ به وسمي الضم ضما لانه ينشأ عن ضم الشفتين عند التلفظ به قوله اربعة احدها الخ
اجمل اولا ثم فصل ثانيا لالجبار ان يريح عند المتعلم لان علما حيز من علم واحد ثم اعلم ان كلا من
هذه الاربعة له معنى لغوي ومعنى اصطلاحي على ان البناء لفظي او معنوي فالجملة اثنى عشر منع
فالضم لغة الجمع واصطلاحا على ان البناء لفظي نوع من سنة الاعراب مخصوص يسمى بالضم وهو نفس
الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من اللزوم مخصوص يسمى بالضم وعلامته الضمة ملفوظا
بها او مقدرة وما ناب عنها والفتح لغة ضد الغلق واصطلاحا على ان البناء لفظي نوع من سنة الاعراب مخصوص يسمى بالفتح وهو نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من انواع اللزوم مخصوص يسمى بالفتح وعلامته الفتحة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب عنها والكسر ضد الجبر واصطلاحا نوع من سنة الاعراب مخصوص يسمى بالكسر وهو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من انواع اللزوم مخصوص يسمى بالكسر وعلامته الكسرة وما ناب عنها والسكون لغة عدم الحركة واصطلاحا نوع من سنة الاعراب مخصوص يسمى بالسكون وهو نفس قطع الحركة وعلى ما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من اللزوم مخصوص يسمى بالسكون وعلامته قطع الحركة لفظا او تقديرا وما ناب عنها قوله السكون
اعلم ان المص لم يبن كون غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب
فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر للاثنين
او جماعة او مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمي
للاء والالف في نحو لا وزان في كيلة وعن الكسر الفتح في نحو سحر على راي من يقول ببنائه وعن الضم
الواو والالف في نحو يا زيدون ويا زيدان قاله السيوطي وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو
سحر نظر فتامل قوله وهو الاصل اي اصل انواعه اي الارجح منها قال المص وقولنا الاصل
كذا له احكام فمنها ان لا يستعمل الا فيما يفك كقولنا الاصل في الاسماء الاعراب لانها التي تخرج عنه
فاما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط في استعمال لفظ الاصل ومنها ان لا يستعمل في شئ
وهو ملازم لغيره وقول ابن معط الاصل في الافعال البناء غلط لانه يقتضي امرين في الحروف فرع ومنها
اذا قلنا ان في شئ امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسئل عن بناء الحروف والفعل الماضي
والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسئال عن بناء الاسم واعراب المضارع
والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب قد صار له اصلا وقال في موضع آخر

نعم

على ان البناء لفظي

على ان البناء لفظي

نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن الاصل ولم يعلل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن
علة عدم تاثير ذلك المعارض مثال ذلك ان يقال لم لا يبني التميميون نحو حذام من مشابهته لنزال
ولم يبن المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بني على السكون
مع نون الاناث مع ان كل شئ كان البناء له بعد الاعراب استحق البناء على حركة انتهى وانما كان الاصل
في البناء السكون لخفته وثقل الحركة والمبني يعلل للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة
ولتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل فلو حرك لاجتمع ثقيلان وعللت اصالته
ايضا بانه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون وعللت ايضا بانه اخف لان الحركة
فرع سبب اصالته قوله وسمي اي السكون الذي هو عدم الحركة قوله ايضا اي رجوعا الى تسمية سكونا
اي كما يسمى سكون يسمى وقفا والوقف قطع النطق عند آخر الكلمة اختيارا واضطرارا قوله والخفة
تعليل لمحذوف تقديره والسكون خفيف والخفة قوله الثلاث للحرف والفعل والاسم قوله نحو هل
اذ قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه قوله كم بني كم للشبه الوضعي على مذهب
من ذهب الى ان اولى تقتضي الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير على مذهب الشاطبي
ايضا قوله وهو اقرب للحركات اي لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فانه الاول انما يحتاج
لاعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى
اسفل قوله ايضا اي كما دخل السكون في الكلم الثلاث قوله والنوعان مبتدا الاخران صفة المبتدا
والكسر والضم خبر المبتدا قوله ولثقلها تعليل لمعلل محذوف معلوم من المقام وتقديره وهما ثقيلان
ولثقلها الخ والضم اثقل من الكسر لانه يحتاج الى اعمال العضليتين بخلاف الكسر احتاج لاعمال عضلة
واحدة قوله وثقل الفعل اي اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط واما معنى فلدلالته
على الحدث والزمان والطلبية المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة
حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول وغير نحوه قوله فلم يبن خلوفيه اي لئلا يجتمع ثقيلان
واما ايس ونحوها فمبنيان على الحذف والكسر كسر بنيتد واما رد بكسر الدال فمبني على سكون مقدر
والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين واما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر والضمة للمناسبة ظاهرا واما
رد بضم الدال فمبني على سكون مقدر وضمة للاتباع على ان الكلام في الفعل المجرد عن اللواحق
قوله على قوله ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد ولم يمش المص على ستة
ما تقدم لانه علل دخول السكون في الكلم الثلاث بخفته والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك
ان يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بعدهما عن السكون او كان يعلل دخول السكون
والفتح في الكلم الثلاث بخفتهما قوله لام الجواب الداخلة على ظاهر غير مستغاث به
وامس مبني امس عند الحجازيين بشروط خمسة ياتي ذكرها في باب ما لا ينصرف مفصلة ان يراد به
معين وان لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال واما التميميون فبعضهم يعربه اعرابه ما لا
ينصرف في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس والكرم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه
على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه قال
السيوطي والفرق بين العدل والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين انتهى
فعلى بنائه لتضمنه معنى ال تكون امس مؤدية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع

ولا يبنى على الحركة الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو
امس وكون الكلمة على حرف
واحد كتاء ضربت وكونه
عرضة للابتداء بها كلام
الابتداء وكونها اصل
في التمكن كاول وشبهها
بالمعرب كضرب ولقوة
الطلب للحركة نحو ذيت
وكيت كنايتين عن الجمل
صح

لتضمنه معنى حرف التعريف
لانه معرفة بغير اداة
ظاهرة لكن بناؤه

ذكرها وعلى اعرابها اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل تكون امس حالة محلا الامس مع النظر الى
وجواز ذكرها **فرع** منذ يأتي الكلام عليها مستوفى في باب حروف الجر **تنبيه** ما بني من
الاسماء على السكون فيه سؤالان احدهما لم بني وما بني منها على الحركة فيها ثلاثة اسئلة لم بني ولم
حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الافعال غير المضارع ومن الحروف على السكون لا يسأل عنه
وما بني منها على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا وانما استثنينا من الافعال
الفعل المضارع لانه لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كان اصل فيه استحق
ان يسأل عنه اذا بني على السكون سؤالين لم بني ولم سكن ولا يرد على ما بني من الاسماء
على السكون فانه لا يسأل عن سكونه ويسأل عن تحريكه مع ان الاسماء اشد اصالة من المضارع
في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة لانا نقول لما ضعفت اصالة المضارع في الاعراب لكون الاصل
الاصيل فيه البناء فربما يوهم عدم تاصله في الاعراب بالكلية فاحتيج الى دفع هذا التوهم
بالسؤال عن سكونه عند سكونه وعن سبب تحريكه عند تحريكه لاستعداد ذلك بان له اصالة ما
في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب فانها قوية غير محتاجة
الى ذلك فتامل **فتنبه** اسباب ~~حركة~~ تحريك المبني خمسة لان دفع التقاء الساكنين كائن
الكلمة ~~حركة~~ على حرف واحد ولا يرد عليه ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس
كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التانيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة والفين
وتاء المخاطبة لان المراد بالسبب هنا أعم من ذلك الثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها كهاء
الجر الرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن اي حالة في التمكن اي انها تقرب في بعض الاحوال وليس
المراد انها متمكنة اصالة حتى يعترض بما فاته حكمهم بان المبني غير متمكن مثال ذلك أول
اذا حذف ما يضاف اليه ونوي معناه كابدا من اول فانه بالضم الخامس كون الكلمة شابهت
المعرب كالماضي لان بناءها على الحركة اقرب من بناءها على السكون فان الماضي اشبه المضارع
في وقوعه صفة وصلة وحالا كما تقدم وزاد الشاطبي سادسا وهو قوة الطلب للحركة نحو ديت
وكيت كناية عن الحديث بنيا على الحركة لان تاءها للتانيث وهي تطلب تحريك ما قبلها وسابعا
وهو الفرق بين اداته نحو انا وان وخصوا بها الحركة لمزيد الوسمية واسباب فتح المبني
خمسة الاول طلب الخفة كاين الثاني مجاورة الالف كاياً الثالث كونها حركة الاصل نحو ينصار
مرخيم منصار رد على لغة من ينتظر اسم مفعول ونظر فيه السنوابي بان هذه الفتحة ليست فتحة البناء
التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم
وكذا يقال في الموضعين الآتيين الرابع الفرق بين معنيين منبه عليهما باداة واحدة اي
كالمستغاث به والمستغاث له في نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين
لام المستغاث له ورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب بان المراد الفرق المصحوب بالمناسبة
وهي هنا ان المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة لمناسبة الخامس
الاتباع نحو كيف بيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز
غير حصين فان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بابن مع انه يصح العكس
وكون الفتح في كلا الامرين معا لان الاسباب قد تتعدد اجيب بان وجه ما صنعه ان الهمزة
لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل بابن لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل
بكيف للاتباع واسباب كسر المبني سبعة الاول كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين

لان

لان الكسر لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الا مع التنوين او ال او الاضافة
مثاله امس الثاني مجانسة العمل كجاء الجر الثالث الحمل على المقابل كلام الام كسرت حملا على لام
الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث به فانه لام الامر حالة كونها في الفعل فقيل لها لام الجر
حالة كونها في الاسم اي في ان كلا عمل العمل الخاص بمدخوله الرابع الاستعارة بالتانيث نحو انت
لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي استعارة به الخامس كونها حركة الاصل
نحو يا صفار مرخيم صفار راسم فاعل السادس الفرق بين اداتين كلام الجر كسرت فرقا
بينها وبين لام الابتداء نحو لموسى عبدٌ بكسر اللام سئل للام الجر المحدث عنها فان قلت لم تكسر
لام الابتداء فرقا قلنا لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو
الزيدون لهم عبيد واجيب بان الكلام باعتبار الاغلب السابع الاتباع نحو ذِه و نِه
بالكسر للاشارة للمؤنثة واسباب ضم المبني ستة الاول ان لا يكون الضم للكلمة حال الاعراب
نحو سبه الامر من قبلُ ومن بعدُ بالضم التاني مشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن
الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لقصور رتبتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق مثال
مشابهة الغايات نحو يا زيد فانه اشبه قبل وبعد قيل من جهة انه يكون متمكنا في حالة اخرى
وقيل من جهة انه لا تكون له الضمة حالة الاعراب اي وهو منادى واما الكسر والفتح فيوجدان
فيه وفي منادى معرب اما الاول فظاهر واما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام ومماضم لمشابهة
الغايات ايضا حيث على لغة ضمها فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة انها كانت
مستحقة للاضافة الى مفرد كما يراه انها ضمت من ذلك كما سيغت قبل وبعد من الاضافة
الثالث كونها حركة الاصل نحو يا نحاجِ ترخيم نحاجح مصدر نحاجح اذا سعى به الرابع كون
الكلمة كالواو في ~~كل~~ تظيرتها اي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد مثاله نحن
ونظيرتها هما نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما
بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها والملازمات
نحن لعدد اقله اثنان وهو العدد اقله ثلاثة كانت هي اقوى فاستحقت دواها
ان تكون اصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر احد قولين
الخامس كونه في الكلمة مشابه في تظيرتها نحو اخشوا اليوم ونظيرتها قاروا عوا وحاصله
انهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لان الهمزة همزة وصل
فلما اردوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصاله
نحو القوم به اختاروا الضمة عملا للشيء على نقيضه فوجه الشبه بينه الضمتين كون كل في آخر
الفعل احق من ان يكون اخا حقيقة او تنزيلا وارد على هذا السبب الخامس ان ضمة الواو لمناسبتها
لها كما قالوا للبنون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل الاتباع ثالث ما بعد فهي ضمة اتباع لا ضمة
بناء واصل تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين وكلها مناف اسباب ضم البناء فكان الاولى
اسقاط هذا الاخير السادس الاتباع كمنذ ثم لما انهى الكلام على البناء شرع يتكلم على
الاعراب فقال **فصل** الاعراب الخ والاعراب بكسر الهمزة واما بالفتح فهو سكان البوادي
~~يخا~~ اللغة مصدر ~~اعرب~~ ابان او اجال او حسن او غير او ~~اخل~~ عن الشيء وهو شاه ويطلق
على اثنى عشر معنى الاول بمعنى ابان اي اظهر لا بمعنى فصل الثاني بمعنى اجال يقال اعرب

زيد وابنة اي اجالها او نقلها من مكان الى مكان في مرعاها الى آخر الثالث حسن الرابع غير الخامس ازار السادس صه

السبي بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب ضرب اي فسد كما في القاموس او تكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق اللغة العربية السابع ولد ولد عربي اللون الثامن اعطى العربون بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين همزة في الثلاثة فصيحة ست لغات التاسع تكلم بالفحش العاشر لم يلحن في الكلام الحادي عشر صار له خيل عراب الثاني عشر تحبب الى غيره ومنه العروبة المحببة الى زوجها فهذه اثنى عشر معنى وجعله في الاصطلاح ما سنقوله او عن ساير ها صحيح والحكم على انه منقول عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين اي الابانة لان الكلمة اذا اعربت ظهر معناها وبان وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي على ان الاعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على انه بمعنوي التغيير لان الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحتيف لان الكلمة تحتف بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لان الاعراب تقول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك ازالة للفساد وعن التعجب لان المتكلم بالاعراب يتعجب الى السامع ونعم التكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق اللغة العربية واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه بمعنوي والحركات وجودا وعدما دلالة عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا فقولهم تغيير اواخر او رد عليه ان التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة واجيب بان المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير او هو مصدر مبني للمفعول اي كون الكلمة الآخر مغيرة لكن قال ابو حيان في تفسير قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقد ان بناء المصدر للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه واستشكل البعض قول الموردان الاعراب وصف للكلمة وتاويل المجيب التغيير مما يصح وصف الكلمة به بان الاعراب مصدر اعرب بمعنى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا الكلمة يرد على هذا قول الخاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد يجاب بان الاصل في المعاني الاصطلاحية ان تكون مغايرة للغوية لا بيانية لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التاويل فيه وانا اقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مصدر اصطلاحا على القول بانه بمعنوي يلزم ان الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يلتزموا معرب على ان الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وح يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا مغايرا للاول وصف الفاعل الذي وصف الكلمة بتغييره ان مقابله وهو البناء كذلك والجري على الاصل من اختصاص المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل على القول بان الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا النون المخصوصة تعم ان اول المذهبين في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل ايضا لكن يرجح ما قلناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل

وبعناه الشيء للجل من الثمن وتسمية العامة ربعون صح

صواب المتداعيين لخصوصه من اطلاق اسم المسبب على السبب

شيئين واه كان بالحقيقة اربعة اشياء الا انها نقول واذا اتى فعلا يكون المقدر كشيء واحد لما يأتي وان كان فعلا بالحقيقة شيئين فبقيت كثرة لحذف على تقدير الاسم وحذف ركني الاسناد اللذين ليسا كشيء واحد بخلاف الثاني فانه وان كان فيه حذف ركني الاسناد ولكنهما كشيء واحد اذ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ولهذا ظهر اعراب الفعل بعد الفاعل في الامثلة الخمسة وهذه الاشياء وان كانت ثلاثة فهي واجبة عن بعضها بمجموعها بفيد القطع لان الظواهر اذا كثرت افادت القطع نعم لو جعل الظرف متعلقا بالجزء سقط الاول والاخير ان اذ النائب يقوم مقام المنوب عنه انتهى شيخنا الشيخ قاسم المزني والاولى الثلاثة فتلخص مما تقرر ان المختار عند المحققين من الاوجه المتقدمة في المتعلق ان يكون فعلا لما تقدم وانه يكون خاصا لوجود ما يدل عليه اعني التلبس بالفعل دونه العام اذ التلبس به انما يدل على خصوصه لا على انه ابتدأ فيه لان العام يوهم نفي الترك على الابتداء والخاص يقتضي عموم جميع اجزاء الفعل وان اجيب بان الترك اذا حصل في الابتداء استحب على الجميع لان الايهام باق ولانه اذا وجد في كلامهم التقديم بالمتعلق كان خاصا كما قوله صلى الله عليه وسلم باسمك ربي وضعت جنبي نقوله تع اقرا باسم ربك والمختار عند المحقق وانه يكون مؤخرا لافادة التقديم المعنوي الذي ذكرها هنا اوقع كما في قوله تع بسم الله مجريها ومرساها وقوله ايا لا نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص وارفع في التعظيم وافق للوجود فان اسمه تع مقدم لانه قديم واجب الوجود لذاته والمعنى اؤلف مستعينا او متبركا باسمه واعترض هذا التقدير بانها متعلقة بمستعينا او متبركا لا بالفعل الخاص الذي هو اولف واجيب باه مستعينا ونحوه لم يقدر ليكون متعلقا والالم تكن الباء للاستعانة تح اذ ركنية لا تخفى وان كان له وجه في العربية فانه يكون مستعينا ونحوه على هذا التقدير حالا من فاعل الفعل المحذوف وهو اولف مثلا واعتقد ليكون توضيحا لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافي ان الباء متعلقة باؤلف وقطعت فتامله ومعنى التبرك مصاحبة البسملة اجراء الفاعل على السنا واضعا رمعانيها بالبال واعلم كررت الباء ومن حق المجرور المرة ان تتبع لاختصاصها بلزوم الرفع والجر كما كسرت لام الامر ولام الجر اذا دخلت على المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد قال م ر في شرحه ثم الاسم لغة ما ابان اي اظهر وكشف عن مسمى فهو كلمة وضعتها العرب باز آ مسمى متى اطلقت فهم منها ذلك المسمى فعلى هذا الاسم من اعاتا ربعة اشياء المسمى بفتح الميم والمسمى بكسرها والتسمية فالاسم هو اللفظ الموضوع على الذات لتعريفها او تخصيصها عن غيرها كلفظ زيد والمسمى هو الذات المقصود تعيينها بالاسم كشخص زيد والمسمى هو الواضع لذلك اللفظ والتسمية هي اختصاص ذلك اللفظ بتلك الذات اي جعل ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى والوضع تخصيص لفظ بمعنى اذا اطلق واحس به فهم ذلك المعنى وانما لم يقل بالله ليجمع بين الترك بالبال والملفوظ ليحصل الفرق بين اليمين واليتمن ولتحصل نكتة الاجمال ثم التفصيل واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب ومن ثمة وهو مصاحبته او الاستعانة به مع الاضمار اللفظي او الخطي وكل ذلك مبني عليان حديث البسملة مروي بباآت واحدة وهي اصح من رواية بدائتم اما على رواية بدائتم فلا اشكال في الاتيان بلفظ اسم لانه من جملة ما اريد لفظه اهـ ملخصا والاسم مشتق اشتقاقا كبيرا وهو الاخذ لمناسبة لاصغيرا وهو المصطلح عليه عند الصرفيين لان لفظ الاسم جامد من السمو

الاسم صه

انتهى ملخصا من الاشموني وغيره

قلب رد اعلى الدهر بتنكيره وجهوده تبع له وكونه قصد تعيين رد على المتردين فيمن يبتدأ

باسمه ثم القصد هنا غير حقيقي لتعذر المحقيقي في نحو الوضوء على الصفة هنا فان المعنى قصد الابتداء

قال بسم الله وصح على كونه بسم الله لا يتعين الا كونه باسم غيره وان تبت

ان تقدم المتعول يفيد عند الجمهور والظاهر كما قال السعد انه قصر افراد تصد به الرد على المشركين

انعالهم باسم آلهتهم ايضا ويحتمل كونه قصر

قلب

عند البعض بين

دعاء بخلاف ما هو

الحامد ثناء عليه جل جلاله صح

Copyright © King Saud University

في اليسار لكنه في اليمين افضل لانه الاكثر في الاحاديث
وكونه صار شعارا للروافض لا اثر له ويجوز
بفص منه او من غيره ودونه وبه يعلم حل الحالقة اذ
غايتها انها خاتم بلا فص ثم قال وبين جعل فصه مما يلي
كفه للاتباع ولا كبيره لبسه للمراة وال في الخاتم للجنس
فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتيم
كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهر
جواز الاتخاذ لا اللبس واعتمد المحب الطبري لكن صوب
الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين واكثر ليلبسهما كلها
ونقله عن الداري وغيره ومنع الصيد لان ان يتخذ
في كل يد زوجا وقضيته حل زوج بيد وفرد باخرى
وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماد كلام الروضة
الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لان الاصل في الفضة
التحريم على الرجل الا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من
الواحد ثم رايت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي
اذ التعدد صار شعارا للحمقا والنافلة يحرم من
هذه الجهة حتى عند الداري وغيره وحكي وجهان
في جوازه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز
رايت القمولي صرح بالكراهة وسبقه اليها في شرح
مسلم والاذرعي صوب التحريم والاوجه الاول وزعم انه
من خصوصيات النساء ممنوع والكلام في الرجل نعم
صرح الرافعي في التوديعة بحل ذلك للمراة واذا جوزنا
اثنين فاكثر دفعة وجبت فيها الزكاة لكراهتها كما قاله
ابن العماد قال غيره محل جواز التعدد على القول بحله
لم يعد اسرافا والا حرم ما حصل به الاسراف والعبرة
بعرف امثال اللابس فيما يظهر يعني في مقدار وزنه
انتهى من مختصر ابن حجر

Copyright © King Saud University

وهو العلو فالاسم على هذا من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فوزنه افع اصله يدو حذفت الواو
اعتباطا وقيل سكون الميم الى السين لصيرورة الميم آخرا حكما فهي محل للاعراب وبما سكنت الى ادخلت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وتعويضا عن اللام المحذوفة وعند الكوفيين الاسم مشتق من الوشم
بكسر الواو وهو التعليم فهو عندهم من الاسماء المحذوفة الصدر فوزنه عندهم اعل ادخلت عليه الهمزة
توصلا الى النطق بالساكن وتعويضا عن الفاء المحذوفة وقول البصريين اولى لقلة المحذوف
الاسم من سما البصري واشتقه من وسم الكوفي والراجح المتقدم يدل عليه الاسماء والتسمية
الرحمن اولى مجرورا تابعا لما وهو انه مشتق من السمو اي وهي العلامة فوزنه على هذا فعل فهو محذوف الوسط
ثم لفظ الجلالة علم على الذات اي بالغلبة التقديرية كما علم منهم صاحب الكشاف والعامة وهي اختصاص
اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه بحيث لا تنخفيفة وكما غلبة اللفظ
في غير ما اختص به بان سبق له استعمال في غير المعنى العلمي كما ليست مرادة هنا واما المراد الغلبة التقديرية
كما قلنا فهو علم انفرد به سبحانه لم يسم به غيره قال بعض العلماء لم يسم احد باسم الله
فهو لفظ خاص به سبحانه لا يجوز التسمية به مطلقا فهو اخص الاسماء واعرف المعارف باتفاق وان كان
علما وحكي ان سيبويه رؤي في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي بكثير الجعلي اسماعيل فالمعارف
وهو عربي ومنطق غير العرب به من توافق اللغات وهو نجار جامد عند المحققين وهو المشهور المختار
الذي لا ينبغي خلافه اذ لا يليق ان يكون منقولا ولا مشتقا وقيل مشتق ومنقول وعليه جمهور النحاة
فاشتقاقه من الله اذا تحير لتحير الخلق في كنه ذاته تح وتقدس والمحققون على انه الاسم الاعظم لانه
الاصل في الاسماء الحسنى لانه سيق لاسماء فضائله فهو للتطلق وما سواه للتخلق فهو بوصف ولا يوصف
به وقد ذكر في القرآن في الغيب والتكلمة وستين موضعا اي ومن احب شيئا اكثر من ذكره وعدم اجابة
الدعاء به لكثرة لفقد شروط اجابة الدعاء التي منها اكل الحلال البحت وحفظ اللسان والفروج واختلف
في المجاز له ما هو فقيل المضاف وقيل الاضافة وقيل حرف الجر والصحيح منها انه مجرور بالمضاف
نهو العامل فيه لجر لنيابته عن الحرف وهو مذهب سيبويه كما قاله ابو علي نقله عنه الرضي في باب الاضافة
وقال عند قول ابن الحاجب العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هل هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه
في الاصل هو المفهوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد شيء
الاضافة قائم بالمضاف اليه لا الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير
في قول رويه وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين به كما الذي
ان المقدرة في نحو اخر الوعاء ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب النواصب
المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بقبيح ومن قال
ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان في الجر شريعة منسوخة اي متروكة والمضاف مفيد لمعناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد بغير شيء كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد ان الاضافة من
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها
النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي
بينهما

لانه يعلي مسماه ويظهره وحكى
بالوضع لا بالغلبة التقديرية
على التحقيق فانه الصحيح
وقيل هو علم وصفا نهاه
لانه صح

وقيل معرب واصله بالسريانية
وقيل بالعبرانية لانها
فعرب بحذف الفه الاخيرة
وادخاله الف

بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى اي والجمهور قائلون بان العامل
هو الفعل لا النسبة ولعل كون العامل اللفظي اقوى من المعنوي ثم الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان
صيغتا من مصدر رحم بكسر الحاء بعد نقل الى رحم بضمها ليصير لازما فتصاغ منه الصفة المشبهة
لكونها لانصاغ الا من اللازم وقصد بهما افادة المبالغة لا المادة لانها بالصيغة فلا يرد ان الصيغ الموضوعة
للمبالغة كثيرة لم يرد عليها وهي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل وليس واحد منها من هذه الخمسة
فان فعيلا انما يكون من صيغ المبالغة حالة عمل النصب حيث لا عمل له لا يحمل على صيغها انتهى ملخصا اختلف
في الرحمن هل هو مجرور بالبدلية من لفظ الجلالة لا بالتبعية والرحيم بعده نعت له لانعت للفظ الجلالة او لا
يتقدم البدل على النعت او هو مجرور بالتبعية للفظ الجلالة والرحيم بعده نعت لهما قال قولان
وهما مبنيان على خلاف بينهم في ان الرحمن هل هو علم او صفة قال في المغني في الباب الرابع فيما افترق
فيه الحال والتمييز والرابع ان الحال تتقدم كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخيفة ... زيارة بيت الله رجلان حافيا
بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا ورحيما وموئلا انهما تمييز ان والصواب
ان رحمانا باضمار اخص او اصبح ورحيما حال منه لانعت له لان لحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن
ليس بصفة بل علم وبهذا يبطل ايضا كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله
رحمن القرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في معرفة تخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم
يستعمل صفة ولا مجرورا عن ال وانما حذفت في البيت للضرورة وينبغي على علميته انه في البسملة ونحوها
بدل لانعت وان الرحيم بعده نعت له لانعت لاسم الله تح اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي
سلكه الزمخشري وغيره لم يقدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ لقولهم عالم نحرير وجواد فياض
غير منجد وما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قلت ادعوا الله او ادعوا الرحمن
وانما قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اقول ... الذي يظهر انه صفة لو علم قال الكافيجي
في شرح القواعد فان قلت من اين علم ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص استعمالا قلت من جهة انه
يقع صفة وان بعناه البالغ في الانعام لا الذات المخصوصة وايضا لو كان علما لكان قولنا لا اله الا
الرحمن يفيد التوحيد كقولنا لا اله الا الله وقال الرماحي اقول ظهورا لوصفية فيه تمنع علميته والاستدلال
عليها بما اشار اليه المحب بعد هذا من وروده كثيرا تابعا ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك
فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وغلبة العلمية يردها انه الرحمن لم يستعمل الا منقى
فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المحب في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي
جعل الرحمن الرحيم في نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على انه الكسائي لا يرى الرحمن
علما انتهى فقوله وغلبة العلمية مع اضافة السبب للمسبب اي العلمية العارضة بسبب الغلبة وحاصله
تصويب القول بان الرحمن صفة لا علم دليله انا لو صفيناه ظهره ولا يعدل عن الظاهر الا بدليل وما ذكره
المحب لا يصلح دليلا لان الوصف يحذف موصوفه اذا كان معلوما ولا شك في كون الموصوف هنا معلوما
فان قيل دليل المحب كثرة الحذف قلنا لما كان الوصف مختصا به تح كثر الحذف وتنزل منزلة العلم فان
قيل لو كان الموصوف به معلوما ما جهلته الجاهلية وعالوا لما سمعوه صلى الله عليه وسلم يقول يا رحمن ان
محمدا يدعو الها غير الله قلنا الاختصاص توقيفي ولذا لم تح رد اعليهم لما ادعوا الله وادعوا الرحمن

ومثله يقال في قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن الآية هكذا ينبغي له ان يعرض دليل المعلم لا بما ذكره فانه
لم يتعرض فيه للكثرة وهو روح الدليل واما ما قاله الشمني في الاعتراض عليه انما استدل المصباح بان لفظ الرحمن
لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرى من آل لان الجواز استعماله كذا للاحتى يقال ان ذلك يجوز
في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية انتهى فيقال ~~عليه انما استدل به على الوصفية صفة صفة~~ قلا ان المعلم انما استدل بكثرة مجيئه غير تابع لوجب
~~لا يصح عليه على الوصفية لان الوصف بالجامد مجيئه صفة صفة~~ مجيئه كذلك ثم قال معترضا عليه واما عدم استعمال لفظ الرحمن لغيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية
انتهى وهو حق لكن الذي نقله ابو حيان في البحر عن صاحب هذا القول يقتضي انه من قبيل العلم الذي بالغلبة
الذي جاء على صورة الصفة قال في البحر كما ذكره غير واحد قبل وذهب الاعلم وغير الى ان الرحمن بناء وزنه علم
وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا
من دبر صيغ للعلمية فجاء على مثال لا يكون للمنعوت قال ولا يدل على علميته ورود غير تابع اسماعيلة قال
تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد السهيلي البدل في عندي ممتنع ولكن لك عطف البيان لان الاسم الاول
لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله
وهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام انتهى ولم يبين كذلك وجه امتناع البدل لظهور انه
يلزم عليه ان يكون لفظ الجلالة غير مقصود وهو غير لايق وقوله وان كان مشتقا اي على صورة بناء لبدل قوله
قوله صيغ للعلمية الخ فيقتضي هذا انه علم بالغلبة جاء على صورة المشتق كما في سعاد ولعل هذا انسب
من القول بان اصله صفة لما قيل ان الغلبة انما تكون في اسماء الذوات دون المشتقات انتهى تقرير شيخنا
الشيخ قاسم المغربي فتلخص لما تقدم ان الاعلم وابن مالك يقولان ان الرحمن علم والزمخشري وابن
الحاجب يقولان انه صفة وقد علمت استدلال كل بما ذا ويظهر اثر هذا الخلاف في الجار للرحمن بناء
على القول بانه صفة اي نعت يجري فيه خلاف التابع للمجرور في البدل اهو مجرور بما جر المتبوع او
بنفس التبعية والاصح منهما الاول دون الثاني لنظير ما قلناه في الاضافة عن الرضي من انه لا يخلو اما ان
يراد كونه تابعا وهو الذي المقتضي للاعراب او النسبة بين التابع والمتبوع والنسبة لم يقل انها
عاملة الاخلف لما مر في الاضافة واما من قال ان البنية مشاركة ثان لاول وفي اعرابه لحاصل
والمتجدد وفيه زيادة على ما مر ان المشاركة في العمل انما تحصل بعد تحقق العمل فلو كانت عاملة لزم الدور
وبني قول ثالث وهو ان العامل هو الاول لم الصحيح ان العامل في التوابع كلها بدلها ونسقها
وغيرها هو العامل في المتبوع هذا هو مذهب سيبويه كما في الرضي وعلى القول بانه بحكم علم فيكون
بدلا مجرورا بالمحذوف مماثل للعامل في المتبوع على في قول سيبويه وعلى قول هو نفس العامل في
المتبوع وهو التحقيق وان كان المشهور على الالسنة ان البدل على نية تكرار العامل واما الرحيم
فعلى القول بانه الرحمن صفة يبقى الرحيم صفة بعد صفة وعلى القول بانه بدل يبقى الرحيم صفة للرحمن
لا للفظ الجلالة لما تقدم سابقا من ان البدل لا يتقدم على ما نعت للقاعدة المشهورة وهي انه اذا اجتمعت
التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم بحاء بعطف النسق مثاله مررت باخيك
الكريم محمد نفسه برجل صالح وجاءك زيد آخوك وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا اجتمعت يوما ابيك توابع
وجاءتك في نظم بديع تناسق تقدم نعتا ثم يتلو بيانه وتوكيد ابدال وختمك بالنسق ثم معنى الرحمن
المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ومعنى الرحيم المنعم به فاينهما ولعله يعنها والرحمة في الاصل
معناها رقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فنعني صرفها ذلك محمد اصله

الى

بسمها

انتهى من تحفة ... حر

الى مجاز يليق به تعالى فذهب قدوتنا ابو الحسن الاشعري رحمه الله الى ان المراد برحمة تعالى ارادة الاحسان
واختاره امام الحرمين فان من رحم شخصا اراد ايصال الخير ودفع الشر وارادة الاحسان
من لوازم الرحمة بالمعنى الاصلي الذي هو العطف والحنو والشفقة فهو من مجاز الملازمة المرسل
وحمل رحمة تعالى ترجع الى وصف ذاتي لا تعدد فيه بوجه واما التعدد بحسب التعلقات وذهب القاضي
ابو بكر بن الطيب الى ان المراد برحمة تعالى نفس الاحسان وهو ايصال الخير ودفع الشر فان من رحم
شخصا اصابه معروفه ودفع عنه ما يؤلمه وح فرحمة تعالى ترجع الى صفة فعل وتبعه شيخ الاسلام
القاضي زكريا في كتابته على البسملة وعلى هذا يجوز ان يكون من مجاز السببية المرسل وهو اطلاق
اسم السبب على المسبب وان يكون من مجاز التشبيه بشبه معاملة الله تعالى معاملة الراحم ويجري مثل ذلك
في كل ما استحال اطلاقه على الله تعالى باعتبار مبدايه فيطلق عليه باعتبار منتهاه وغايته وقدم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسما صفات وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص اذ لا يقال لغير الله بخلاف
الرحيم والخاص مقدم على العام ولانه لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها
ولطف فيكون كالتتمة والرديف انتهى ملخصا والرحمن ابلغ من الرحيم والابلغية تكون تارة باعتبار
الكمية واخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثير الكمية باعتبار كثرة من يصل اليه من مؤمن وكافر
وحيوان قليل الكيفية باعتبار قلة الدنيا وسرعة انقراضها وكثرة ثوابها والواصل في الآخرة
قليل الكمية بالاضافة الى من يصل اليهم وهم المؤمنون كثير الكيفية لوجود الملك المؤبد والنعيم المخلد
قاله الشيخ حمدان انتهى شيخنا حفني اي ولان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا ~~لا يصح~~
~~الا بنع~~ وقاعدة ان زيادة المعنى تدل على زيادة المعنى مشروطة بثلاثة شروط الاول ان يكون
ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو خوشكر وخشم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتحد اللفظ
في النوع فخرج نحو خندريس وحاذر اي فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل والثالث ان يتحد في الاشتقاق
فخرج نحو رجل وزمان فاذا توفرت هذه الشروط فلا حاجة الى زيادة قولنا غالبا لان القاعدة تقتضي
كلية لا اغلبية قاله المدابغي وجملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة
بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو للجار والمجرور بل للجر والوحدة على التحقيق
من ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال انها جملة اذ الجملة ما تضمن اسنادا كما سيأتي فيه القائد وان
لم يذكر بالفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما ايضا بل مرادنا بالجملة ما تألف المحذوف وفاعله ان
قلت ~~ح~~ البسملة خارجة عنه فقد لا جملة البسملة من اضافة المصاب قلت بل من اضافة الكل للجزء
فان فضلات الجملة منها ثم ثم يقال للرابط الفضلة انتهى جملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه انتهى امير
قوله لكن لما كان المقتضى على البسملة لا يسمى حامدا عرفا وان كان لفظ الجملة من افرادها وما صدقا نهما
ولذا اقتضى عليه الاعلام والذي في موطئه والبخاري في صحيحه اردفها المصنف بما لا كذب يا على العرف المستمر فقال
لحمده ولدفع ايهام التعارض بين حديث البسملة ولجملة اذ حديث البسملة محمول على الابتداء الحقيقي
~~لجملة~~ والاضافي على الابتداء الاضافي ومعنى الحمد الثناء بالكمال ثابت لله لان الكمال اما قديم فهو وصفه واما حادث
فهو فعله فالكل له قال في المحلى او للاستغراق والاول يستلزم الثاني وجه الاستلزام ان لام
~~وجه الله~~ له للاختصاص واذا اختصت لحقيقة به فرد من افراد تلك الحقيقة اولى بان يختص واولى من هذين
~~على الحقيقة~~ بجردها ان تكون للعهد اذ فيها الاشارة الى الحمد الذي حمد به نفسه المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء
~~من عبد~~ عليك انت كما اثنيت على نفسك لا يقال جعل الانعام علة لثبوت جميع المحامد له تعالى لانا نقول هو علة
~~شيء من شيء~~ المحامد ثناء عليه جملا ~~وجعل لانه مثل~~ ~~صحة~~ ~~يحي~~
~~لجملة~~ جار ~~الفعلي~~ الحضور معناه في علم المخاطب صح

Cornell University

وعطف الصحب على الآل
التفاتا لبعضهم لتشمل الصلاة
بالتهم والمراد بالعطف
اللغوي وهو ذكر الشيء
بعد الشيء والا فان العطف
انما هو على الاول اذا
تكرر المعطوف فاذ على
الصحيح فالعطف هنا
على محمد لا على الآل او انه
مبني على القول المرجوح
انتهى ملخصا صح

وعاملها الصلاة والسلام
المتقدمات لا الاستقرار
ولا يخفى انه اذا عطف سلاما
على صلاة يلزم اتحادهما في
العامل للزوم كون عامل
المتبوع هو عامل التابع
حيث العمل على قول والعامل
هنا في المتبوع هو الصلاة
فيلزم ان يكون ايضا عاملا
في سلام وهذا مما نأباه القواعد
والمعنى اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان القصد تقوية
السلام الاول وتقريره وذلك
لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما
لا يخفى والذي يظهر ان ذلك لا من
عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف
عليه محذوف والتقدير اصلي
صلاة واسلم سلاما انتهى صح

من العباني صح

حرف فيه معنى الشرط انتهى صح

في كلمة الايتان بها وجملة
الايتان بها انها كلمة
فيها حسن صح

انتهى من تحفة ابن حجر

Community

قوله مستحق اسم فاعل لاستحق وقوله وملهمه اسم فاعل لألهم والالهام يكون من الله بالخير وعند والمراد الاول ومستحق وملهم نعتان للفظ الجلالة لمجرد المدح ووضع نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فالاضافة محضة او بدلان ويمتنع عطف البيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي لهما علما او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا قوله ومنشئ الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والافناد ولا يخفى ملاءمة الانشاء بالاعدام من الطباق قوله والصلاة والسلام مجروران بالعطف على محمد الله وتقدم تفسيرهما قوله على اشرف الخلق متعلق بمحذوف تقديره كائنان وفيه من باب التنازع وان جرى عليه بعضهم لفقد الاشتقاق الذي هو شرط العاملين المتنازعين فليس قاله المجد وغيره شئ قوله المنعوت اي الموصوف من النعت بمعنى الصفة قوله باحسن الخلق بضم الخاء واللام وقد تسكن اللام والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبهما من البديع الجناس المحرف قوله واعظمه معطوف على احسن وهو يقتضي ان قوله تق والله لعلى خلق عظيم وكان خلقه صلى الله عليه وسلم القرآن قوله محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لمن ذهب الى لفظية قوله نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل هو الذي خلصت محبته وخليل الشخص من يثق بفرحه ويحزن لحزنه وتخللت محبته في الاعضاء والصفي المختار قوله وعلى آله اعاد الجار مع آله لطول الفصل قوله واصحابه جمع صاحب وصحب وصحابي جنس واصحابه وان الراجح الحاقه بالمفرد ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تحاموا وانحازوا غلظة وقوله اشداء على الكفار قوله واحبابه جمع حبيب وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في الاعضاء وتغلغلت في الاحشاء والاحباب نوع من الجناس اللاحق قوله فان كتاب لخلاصة الخ جواب اما ولذا قرن بالفاء وصح ذلك على ضعف من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة الخ الآن صفات للمذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معلوله اقيم مقامه هذا حذفه والتقدير فاقول ان كتاب الخ كذا وكذا واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة النوع الى الجنس كخاتم حديد اضافة الجنس الى النوع كذا قال الرواني انما يحتاج الى التقدير لو اريد بالشرط الزمان المستقبل اما التعليق مع ارادة المزاد به مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الحاضر كما في شرط لو فليكن هذا منه انتهى على ان يراد على تقدير القول ان حذف القول يوجب حذف الفاء منه كما سيصرح به الشارح لكن في الجمع ما يدل على ان بعضهم جوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله قوله كتاب الخلاصة اصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب ثم جعل اسما للمؤلف وهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك ونهر اضافة للبيان لا بيانية قوله الالفية بهاء بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة نسبة الى الالف بناء على انها من كامل الرجز ووزنه مستفعلن ست مرات ويكون مثلا فالهجو هو ابن مالك احمد رضي الله عنه مالك بيتا مصرعا اعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعر مستقلا وقيل نسبته الى الالفية بناء

تمعنى اختص صح
ما يليق في الروع بضم الراء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي ليس تموت نفس حتى تستكمل رزقها وصح

وعلى الله الباقي متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع ومراده كما قال الفاضل الرواني بحسبي التفريع التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذفه متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك اي لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على انه سيأتي ان المراد اسماء تشابه بينهما تهاتي العمل لاي التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هنا البعض وفي الاعمال بكليهما في على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من اصله انتهى صبان صح

وهو المختلف في انواع الجر وفي وشبهه فيه ان الاضافة لا تفيد الا الخفض فالاولى ان يقال من حروف الجر ان كان الخ فافهم المتقاربين في المعنى كان الجناس مضارعا مكتهنون وبناؤه وان يكونا متقاربين كان لاحقا من المضارع لجناس معقود بنوعها بر صح

على انها من مشطور الرجز والشطر جزء النصف بان يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فيكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا واحدا وزنه رجز مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا لكن لا يخفى بعد ولا يرد عليه انه كان عليه ان يقول الفيتيه لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسب كما قال فيما بعد وعلم التثنية اخذ في النسب الخ قوله في علم العربية حال من كتاب اي في بيان الاصول علم العربية والمشهور ان الظرفية في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان يمكن بجز هذه الالفاظ فكان البيان محيط بها فجعل التحول المعنوي كالتحول الظرفي وهذا يرجع الى الاستعارة او التشبيه البليغ وقال العلامة السعد ظرفية المعنى لكونه حاضرا له اخذا بجوانبه فلا يخرج كل ظرف من اللفظ عن طرف من المعاني او لكونه يتعقل المعنى اولا ثم يؤتى باللفظ على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية مجاز عن الدالية لعلاقة ان المظروف دال على الظرف او في بمعنى اللام اي انه دال عليه كهذا غير واضح المناسب ان يقدم قولهم اي انه دال عليه على قولهم او في بمعنى اللام لانه من تتمة ما قبله كما يخفى وعلى غير المشهور من الوجوه السبعة لحاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية ان شبه الدال والمدلول من بالمظروف والظرف بتشبيها مضمرا في النفس وهو الاستعارة بالكناية واثبات شئ تخييل او استعارة بالتبعية ان شبه الحالة التي بين الدال والمدلول وهي الظرفية المعنوية بالحالة التي بين المظروف والظرف وهي الظرفية المحسة ثم استعيرت الحالة الثانية للاولى ثم استعيرت في بتبعية استعارة الحالة الثانية للاولى او اعصام يكفي التشبيه فلا حاجة الى الاستعارة او الاستعارة تمثيلية ان شبه الصورة المنتزعة بالصورة وقد ذكر التفتازاني انه قد يكون اللفظ المستعار في التمثيلية لفظا مفردا والاعلى مركبا اي كما هنا فانه لم يذكر الا في او تشبيه بليغ اي كانه فيه اي بسببها الدال بالمظروف والمدلول بالظرف واقف على الكاف الداخلة على محذوف هو المشبه به تقديره كظرف في كذا على حد زيد اسد هذا ما ذكره السيد الصفوي ونقله عنه الشيخ الشنواني والشيخ الطبلاوي مع ايضاح ذكرناه في حاشيته فتأمل وهو جار في قولهم كتاب في كذا او فصل في كذا ونحو ذلك فليحفظ قال الشيخ الشنواني والمراد بكونه في كذا عرفا انه المقصود منه بالذات فلا يضر استمال الشرح على الخطبة ونحوها مما ليس من اصول علم العربية او الى ادراجها وما ناسبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما بني عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها اي قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب اي جملة خبرية يحتمل الصدق والكذب هذا معنى القضية وقوله كلية اي عامة للافراد او بعض وقوله يتعرف اي يعرف منها احكام جزئيات اي احكام افراد موضوعها اي موضوع تلك القضية مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية نعلم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد زيد ورقد بكر مثلا الذي هو حكم من احكام افراد الفاعل ونراد ان الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد بمعناه لغة واصطلاحا ما ذكرنا في الاصل ويقال الاصل في الاصطلاح ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل ويقال الاصل في هذه المسئلة اكتاب والسنة اي الدليل وتنقسم علوم العربية الى اثني عشر قسما والمراد منها هنا علم النحو فقط قال الشيخ الشنواني واسماء العلوم كالنحو تطلق على ثلاث معان على المشهور المسائل المدونة وادراكاتها اي القصد بقيات المتعلقة بها وملكة استحضارها اي قوة حاصلة من تكرر ادراك القواعد ليقتدر بها على استحضار ما يريد من المسائل كذا تقرروه والحق ان كونه من التكوين غالبي واللازم حصولها بعد الادراك او معه بالاقتضاء وعلى المعنى الاول وهو ان المراد المسائل المدونة فاضافة اصول الى علم من اضافة العام مطلقا

بناء

وقد نظر ان كتاب اسم لما يكتب فيه والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال آن ان الحال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا وكون المضاف موجودا لانه كبعض المضاف اليه صحة سقوط المضاف واغناء المضاف اليه عنه وان يقال فان الخلاصة صح

Copy Right

هذا حد

والاضافة لمبنى تضمن غير معنى اللام قوله انه بفتح الهمزة والضمير يرجع لكتاب قوله لافراط
هو مجاز وقد الحن قوله الايجاز قيل هو والاختصار بمعنى واحد وعينه حماة وقال في المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ
مع عذوبة وسهولة معناه فهو اخص من الاختصار على هذا قوله كاد اي قارب قوله الالغاز جمع لغز
بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثلث رطب وارطاب وهو الكلام المعمى يقال الغز في كلامه عمّى وشبهه والغز
اليربوع في جحره مال يمينا وشمالا في حفره والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها
الرماميني قوله اسعفت اي ساعدت يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة
والمساعدة قوله مختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر من الاختصار والمختصر اسم مفعول مشتق من تخصر
وهو يبس الشيء وخلاصته قال الخليل يبسط الكلام ليفهم ويختصر ليحفظ وقد اختلفت عبارتهم فيه
فقيل هو رد الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى وتحصيله وبدل لهذا القول الحريري واختصر الكلام
اختصارا وقيل الاقلال بلا اخلال وهو قريب من الاول وقيل تكثير المعاني مع تقليل المباني
وقيل حذف الفضول مع استيفاء الاصول وقيل تقليل المستكره وضم المنتشر الى غير ذلك من
العبارات الرشيقة وانما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت المخصرة مخصرة لاجتماع السيور
وخصل الانسان حصل لاجتماع ورقته قوله اي يقارب في مسايله لانه في حجمه لانه احس بأياه قوله
وموضح اي مبين وكاشف وبهذا الاسم اشتهر هذا المتن فقيل له الاوضح قوله يسايره اي يجاذبه ويقيل
يمشي مشيه مفردات الفاظه واوضح معانيه بفتح الياء اي اكشفها وابينها قوله احل بفتح الهمزة مع ضم الحاء اي ابين به
افكها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك مثبه فك التراكيب بحل الشيء المعقود ونحوه اطلق
الحل على الفك ثم اشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية او نقول شبه
الفاظ الالفية بالاشياء المعقودة التي تحل واثبت لها الحل على طريق الاستعارة المكنية التي قرينتها التخييل
وانقح اي اهذب قوله مبانيه بفتح الياء الثنية جمع مبنى ومباني الكتاب ما يبنى عليه مسايله
اعذب بالذال المعجمة اي حلي ومنه الماء العذب بالقاف والمهملة وفي القاموس الورود الاستراق على الماء وغيره دخله او لم يدخله قوله موارده جمع مورده بالهمز وهي في الاصل طرق الماء
ولذا سمي العقل عقلا لعقله صاحبه عن ما لا يليق ولذا قيل لمركب المعاجم لا عقل له واعقلا اي امنع اذ العقل المنع
شواردة جمع شاردة اي نافرة وشبه ما تضمنته الالفية بالشارد بجامع صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل بمعنى الربط ووجه الشبه مشتة النفور في كل اخليني اي اتركك
قوله مسئلة مفعلة وجمعها مسايل وهي مطلوب جزئي يبرهن عليه في العلم فهي من حيث يسئل عنها تسمى حكما
ومن حيث انها تطلب بالدليل تسمى مطلبا ومن حيث انها تبحث عنها تسمى مبحثا ومن حيث انها تستخرج
بالحجج تسمى نتيجة ومن حيث انها تدعى تسمى مدعى قوله من شاهد اي من دليل والشاهد جزئي
بين كمر لاثبات القاعدة من كتاب او سنة او كلام عربي فصيح واعترض بان الشاهد من جزئيات القاعدة
حيثت بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج ثابتة في نفسها فيثبت بها الكلية
من حيث انها كلية ليقاس حكمها فيما لم يرد به من جزئيات مضمون الاستقراء او لدوري فيه تامل قاله الامير
او تمثيلي اي مثاله وهو جزئي من جزئيات قاعدة بين كما لو ادعى ان تلك القاعدة فيه وبين
الشاهد عموم وخصوص مطلق فكل شاهد مثال ولا عكس قوله اضمير فيه ضمير يعود للمتكلم اي انا
الخلاف اي للناظم او لغيره كقوله في باب الجوار خلافا لابن مالك او نقل بالدال اي انتقاد
على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تالية وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا
ولم آل بعد الهمزة مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها الف منقلبة عن الهمزة محذوفة حذفا مستمرا لازما

لامه

لامه التي هي واو وماضيه آلى كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير او الترك او الاستطاعة الوكد لو والوّ
كعلق كما في القاموس وان كان بمعنى المنع الوكد لو كما في حاشية شيخنا السيد مكي في حاشية ابن قاسم على المنهج
وحاشية حنيز وعلى المطول ان المنع مجاز مشهور للالولا حقيقي ويصح هنا ما عدا الاستطاعة
فعلى الاول قوله جهدا اي اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقض اجتهادي اوجال
بمجتهد وعلى الثاني مفعول به وعلى الاجتهاد مفعوله الثاني وجهدا مفعوله الاول لعدم تعلق
الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا وعن ابي البقاء ان الآل من الانحلال الناقصة بمعنى لم يزل
مجهدا جز بمعنى جاهدا والذي يؤخذ من القاموس والمختار ان الجهد بمعنى الاجتهاد والمشقة بفتح
الجيم لوعين وبمعنى الطاقة بالفتح والضم قاله الصبان قوله وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته
وربما خالفته اي كفعل في الحكم والفعل وحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم قوله وترتيبه
وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب قوله
وسميته اوضح المسالك الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب من حيز علم التخصص
وانها من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات
المخصوصة لانتقيد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد لا يتحقق فلسفي لا يعتبر ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون
وضع الضرب والفعل وضعا شخصيا لانوعيا لجعل الموضوع اثرا متعينا لا متعددا انتهى ومثل اسماء
الكتب اسماء الخواتم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها خطأ بل واسماء العلوم لان مسمياتها
وهي الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد لا يتحقق فلسفي لا يعتبر ايضا
ارباب العربية هذا هو المتجه عندي وان اشتهر الفرق فتامل قاله الصبان قوله المسالك جمع مسلك
وهو طريق السلوك وباء اعتصم قدم المعمول افادة لحصر اي لا بغيره والعصمة المنع فاعتصم اي استمع
بضم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوضم اسم جنس جمعي بمعنى العيب والعار ولا ماء ول الا
حيزه اي لا مرجو الا ايضم وخبر لا محذوف وحيزه مرفوع على البدلية من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثنا
لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل في نكرة منفية قوله عليه توكلت اي اعتمدت لا على غيره لان التوكل
هو الاعتماد على الغير قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت
عليه بمعنى اعتمدت قال تعالى وعليه فليتوكل المتوكلون ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر
اضافي بالنسبة الى الاصنام او المراد الاعتماد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير
مختصان به تعالى او ان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري ومعنى اعتمدت
على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان قوله اينب اي ارجع قوله اعلم ان من اراد الخوض في
علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يعرف شرف العلم ويعرف واضعه ويعرف وجه تسميته باسمه
وان ينصور حقيقته بحد او رسم ليكون على بصيرة في طلبه فان من ركب متن عمياء حنبط حنبط عشواء
وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية قوله وهو ما يبحث الخ
اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث وان تكون تلك
الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا كان الشروع فيه عبثا
في نظر فاذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تتوفر رغبته فيه و بالغ في تحصيله كما هو حقه
قوله وهذا العلم وهو علم النحو مشهور حتى قيل النحو في الكلام كالملح في الطعام وقيل ايضا النحو من
للفقيه يكون حيث اتى من لم يكن بحسنه محققه ان يسكتا الى عزف ذلك ويكفيه من الشرف ان كلام
اسم وكلام رسوله لا يعلم الا به ولا توخذ منهما الاحكام وتستنبط الاعرفته وواضعه ابو الاسود

Cc Society

وانما جعلت الياء علامة للنصب والجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغني عنه في الجملة بخلاف
الرفع فانه عمدة الكلام وانما قلنا في الجملة لئلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولي ظن ولا يخالفه قول ابن
ابن مالك في التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء
غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي
موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهي اخف
الحركات والفضلة اكثر دورا فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته
الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها لما بينهما المتوسط بين الرتبتين
وهو المضاف اليه بواسطة حرف جر ملفوظ به او مقدر وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء
ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وانما اختص المثنى في الرفع بالالف
لان المثنى اكثر دورانا في الكلام والالف خفيفة فجعلوا الخفيفة في الكثير ليكثر في كلامهم ما
يستخفون قاله ابن اياز في شرح الفصول وانما حركت التي بعد علامة التثنية المزيدة لدفع توهم
اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك اي ان اصل هذه النون ان تكون
ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت
لذلك لا ينافي انها حركت لكونها على حرف واحد وقولنا المزيدة بالرفع صفة للنون وقولنا لدفع توهم
اضافة او افراد اما توهم الاضافة ففي نحو جاء رجلان خليلان موسى وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة
واما توهم الافراد ففي نحو جاءني هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادي وليس بجيد لان هذان
ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الجوزلان تثنية الجوز لا في لغة والا فالاكثر قلب الالف اذا كانت
زائدة على ثلاث ياء ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد
وربما فتح النون التي بعد علامة التثنية مع الياء وهو لغة لبني اسد كقوله على احوذيين
استقلت عشية الرواية بفتح النون وربما ضم النون مع الالف وهو كما قال الشيباني لغة لانها
شبيهة بالف عضبان ومنه قوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان اذا اريد تثنية
الاسم المستوفي للشروط المتقدمة فان كان صحيحا بان لم يكن آخره حرف علة كزيد ورجل او معتلا جاريا
مجرى الصحيح بان كان آخره واوا او ياء قبلهما ساكن كظبي ودلو او منقوصا او مهموزا غير ممدود كرشاء
او ممدودا همزته اصلية كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضيء لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص ان كانت محذوفة كقاض منكرا وشذ في الية وخصية اليان وخصيان
والقياس اليتان وخصيتان وقيل هما تثنية الي وخصي المذكورين واما قولهم قايمان في قايم وقايمة فلان العلامة
انما لحقت قايما لانه المغلب وان كان مقصورا فالالف اذا كانت زائدة على ثلاثة بان تكون رابعة كحبلى وملهى
او خامسة كمعطى او سادسة كمستدعى فتنقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان
وشذ قولهم مذروان لطرف الالية والاصل مذريان لانه تثنية مذري في التقدير لكن علة تصحيحه انه لم يستعمل
الا مثنى فلم تثبت الالف قط في مفرده حتى تقلب او لم تكن الفا زائدة لكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع
الى اصلها في التثنية ودخل معها السحو فتيان وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان وحكاه
الفراء فان الف منقلبة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان وقد يكون للالف اصلان باعتبار لغتين
فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فيجوز رحيان
ورحوان والياء اكثر او كانت الفا مجهولة الاصل او الاصلية واميلت ايضا قلبت ياء قال الرضي وان كانت
الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة في البناء اصل
او كانت

النون التي صح

وفتح ما قبلها صح

والقذان بكسر القاف ... لان ... الالف ... لا يكون ما قبلها ... الا فتحة والياء ... محمولة عليها صح وهو البرغوث

فالقذان البراغيث ... تخريج هذا ... اعراب المثنى على النون ... الظاهرة صح

واميلت صح

او كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هنا سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن ياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في
النوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونه اخف من الواو انتهى وان لم يكن الف المقصور
كذلك تقلب واوا وذلك بان كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان او كانت
مجهولة الاصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من دد ولا الدد مني
ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل الفه عن واو او عن ياء لان الالف في الثلاثي المجهول
لابد ان تكون من احدهما والثاني اكثر فتقول ددوان حملا على الاكثر او كانت اصلية ولم تمل نحو على
واذا اذا سمي بهما فتقول علوان واذوان وهذا مذهب س وهناك اقوال اخر منها ان الالف الاصلية
والمجهولة تقلب ياء مطلقا **قوله** وحملوا عليه اي على المثنى الحقيقي في الاعراب بالحروف **قوله** اربعة الفاظ اي على
ما ذكره هنا والا فالملحق لا ينحصر في الاربعة المذكورة بل منه ما سمي به من المثنى وسياتي بيانه وكانه
اقتصر على ذكر الاربعة موافقة للنظم وهذه الاربعة اثنان منها يلحقان بالمثنى من غير شرط واثنان
بشرط **قوله** اثنين بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث **قوله** واثنتين بالمثلثة للمؤنثتين ومثلهما
ثنتان في لغة تميم وهما من اسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة وهذان اللفظان يلحقان
بالمثنى من غير شرط **قوله** مطلقا اي حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما اذا اضيفا
الى ظاهر او غير مثنى ام الى مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت
لهما مفرد فيعرب اعرابه وان ركبا مع العشرة كجاءني اثنا عشر واطلاقهم صحة اضافتهما الى المضمر يقتضي
انه لا فرق فيه بين ان يكون ضمير مفرد نحو جاءني اثناه او ضمير جمع نحو جاءني اثناهم او ضمير تثنية
نحو جاءني اثناهما وهو ظاهر ان كان المضاف اليه غير المضاف بان يراد بالاثنين اثنان غير المخاطبين
مضافان اليهما كعبدين لهما والذي تحرر عندي في هذه المسئلة ولم اره منقولا انه ان اريد بالمضاف
غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره واذا اريد بالمضاف والمضاف اليه شيء
واحد امتنعت الاضافة مطلقا اما المثنى فلما فيه من اضافة الشيء الى نفسه واما الى غيره فلعدم التطابق
واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض قاله شيخنا الغنيمي **قوله** وكلا وكلتا هذان اللفظان
يلحقان بالمثنى بشرط وهو اضافتهما الى المضمر صح ووزن كلا عند البصريين فعل نحو معا والفه قيل
بدل عن واو وقيل عن ياء عند س لانه الغالب في المنطقة ولانها اميلت وكلتا وزنها فعلى كذكرى والفها
عند س للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار
ابي علي وذهب الجرمي الى انها زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن
غير الف وانما وقعت حشوا في نحو ثنتان لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر ويقال الممنوع وقوعها
حشوا في اول الحصول فان قلت اذا كان الف كلا اصلية والف كلتا للتانيث او اصلية فالالف فيهما
غير مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا اجيب بان الاعراب قد يكون هو نفس الكلمة كما في
الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده فكون ذلك حرفا قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية
او الجمع او غير ذلك على شيء كما في الاسماء الستة وبعد دخول الاعراب فقد تغير الآن بدخول العامل عما
كان عليه قبل دخول تغيير صفة فتدبر **قوله** مضافين اي حال كونهما مضافين لمضمر قال الرضي وهو
ثلاثة اشياء كلاهما وكلاهما وكلانا انتهى وهو ظاهر كما في المغني ايضا في امتناع كلاكم لانه جمع اللهم الا اذا

قوله المفتوح ما قبلها انما ابقوا الفتحة قبلها لان النون المكسورة فلو كسر ما قبل الياء بين كسرتين مستثقل جدا ولا سيما بانها خلف عن الالف والالف لا يكون قبلها الا مفتوحا صح

... فانقلب ... اضافة ... الى ضمير ... والمضاف ... صح

يجوز به عن اثنين وانما اشترط في لفظها بالمثنى كونها مع المفرد لانها في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير غايب
كانا تابعين للمثنى تاكيدا لمجاء الزيدان كلاهما فجعلوه موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك
فيها اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب نحو جئتنا كلانا وجئتكما كلاكما وانما وكلا ما ذكروا ان كانا تابعين
للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في الاصطلاح لاشتراطه كما تقدم ان يكون موزونه معربا
فلا يصح في ذلك ان تكون تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبني فقيل بالطرد قوله فان اضيفا الى ظاهر
الخ اي ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر قال الرضي واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف
كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز توهم
المثنى الا في السم نحو كلا زيد وعمرو وللحاق التاء حضا فالى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين انتهى
وفي المغني نحو مع بسط ونقل في المغني ان ابن الابناري اجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكريرها
نحو كلاي وكلاك يحسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان
رجلين قد تخصص بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع بهما اي تاركة للغزل
وبه يعلم ما في اطلاق المص حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدالة على اثنين
بسبب كلتا وكلا اسمان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذا اجيز في ضمير هما العايد اليهما اعتبار المعنى فيثنى
واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد قطعا وكلا انفرادي الان
اعتبار اللفظ اكثر وبرجحه التنزيل نصا لان كلتا الجنتين اتت اكلها ولم يقل آتتا فلما كان كلا وكلتا
حفظ من الافراد وحفظ من التثنية اجريا في اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص اجراهما
مجرى المثنى بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات والاضافة الى
المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
مراعاة للمناسبة وما ذكره المص في كلا وكلتا هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونهما مضافين الى الظاهر
ايضا اعراب المثنى ومن العرب من يلزمهما الالف في الاحوال كلها اضيفا الى مضمر او مظهر نقله صاحب
العين قال الرضي للادري ما فصحة تتمة لو سمي بالمثنى كزيدان علما ففي اعرابه وجهان احدهما
اعرابه قبل التسمية فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء وهذا واضح اذا سمي بصورة حال الرفع فهل كذلك
اذا سمي بصورة حال النصب والجر حتى يجوز في آن يرفع بالالف كلاهم يستعمل ذلك ويؤيد ذلك انهم
اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع ان ينصب ويجر فكذا اذا سمي بغير المرفوع يجوز
ان يرفع بالالف وهل يجوز ايضا مع التسمية بصورة المنصوب ان يعرب اعراب ما لا ينصرف بان
يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون وفيه نظر والجواز بعيد والوجه الثاني يجعل
كعمران فيلتزم الالف ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وقيده في التسهيل بان لا يجاوز
سبعة احرف كاشهيبا بين تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة اليبوسة فلو نظرنا فان جاوز السبعة
لم يجز اعرابه بالحركات واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الاديار الحي بالسبعان فانه في الاصل تثنية
سبع فاجراه مجرى سلمان اذ لو اجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع وهل يؤخذ
منه انه اذا سمي به مقنع وفاباك يمنع من الصرف لان الجزء كلمة محل نظر ثم لما انهى الكلام على الباب
الثاني من ابواب النيابة شرع يذكر الباب الثالث منها فقال الباب الثالث الخ قوله جمع لانه

٣٣ قوله بالياء المكسور ما قبلها اي لفظا كحورايت الزيدين او تقديرا كمررت بالزيدين او تقديرا كحورايت المصطفين واصله المصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين صح

University

اي جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه فاكثر بزيادة في آخره صالح للتجرد وعطف مثليه فاكثر
عليه والمراد به هنا اسم المفعول اي المذكر المجموع جمع سلامة وهو ما كان آخره واوا او ونونا
في حالة الرفع او ياء ونونا في حالتي الجر والنصب ولذا ان تقول هو اسم ضم الى مثليه فاكثر صالح للتجرد به
وعطف مثليه او امثاله عليه قوله للمذكر اي باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحمزة المذكرين
فانهما يقال فيهما زينبون وحمزون قوله وعلمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع قوله السالم
بالجر نعت لجمع ويصح ان يكون نعتا للمذكر وهو ارجح لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما
يفهم من تعليلهم تسميته بالسالم حيث يقولهم لسلامة بناء واحده اي بنيته اي لغير اعلال فدخل في جمع
السلامة نحو قاضون ومصطفون ويقال لهذا الجمع ايضا جمع السلامة لمذكر ولجمع على حد المثنى
لان كلا منهما يعرب بحركات على نونه تسقط للاضافة وهذا الجمع معرب خلافا للزجاج وحده
هذا الجمع ما دل على اثنين مع سلامة بناء مفرده لفظا او تقديرا فخرج جمع التكسير اي المتغير
لفظا كرجال او تقديرا كصنوان قوله كالزيدون اي من الاعلام والمسلمون من الصفات واتى بالمثالين
مع كونهما مرفوعا لانه اول احواله قوله فانه يرفع بالواو اي ظاهرة كما في الزيدون او مقدرة
كما في صالحو القوم او منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق والسبب في اعراب هذا الجمع بهذا الاعراب
هو انه كالمثنى في كثرة دوره في الكلام فاجري مجراه في خفة العلامة وترك الاخلال بظهور
الاعراب فجعلت علامة جمع المذكر السالم في الرفع واوا لانها من جهات الزوائد ودلوا بها على
الجمعية مع الفعل امتيازا في نحو هم فعلوا وجرا في نحو الكوفيين البراغيث وضما قبل الواو وابتاعا
وجعلوا الاعراب فيه بالانقلاب اي في عين الرفع لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها فجعل
الاعراب فيه بمقدار الواو في الرفع على صورتها في اول الوضع فاذا دخل عامل الجر قلبوا الواو ياء
لمكان المناسبة وكسروا ما قبل الياء كما ضموا ما قبل الواو لئلا يلتبس الجمع بالمثنى في بعض الصور
وحملوا النصب على الجر كما في التثنية ولانا لو قلبت الواو والفا في النصب لادى ذلك الى الالتباس
بالمثنى المرفوع في حال الوقف واما في حال الوصل فالتنوين يرتفع فيلتبس المثنى وفتح نون الجمع
قوله ويشترط اي زيادة على ما اشترط في المثنى فان الشروط المتقدمة الثمانية كما
انها شروط للمثنى كذلك شروط لجمع المذكور من جملة ما اشترط في المثنى التنكير فلذلك
يشترط التنكير في الجمع فلا يجمع ما لا يقبل التنكير نحو فلان وفلانة مما هو كناية عن العلم
ولا الجمع العلم باقيا على علميته فان قيل اشتراط التنكير ينافي اشتراط العلمية مع انهم اشترطوا
لمفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون اعلما كما سياتي في كلام المص اجيب بانه لا منافاة لان
العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتنكير شرط لتحقق ذلك الحكم فاذا اريد جمع
العلم الابقاء تنكيره اي يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم فيحصل مجرداعن المشخصات فيصير كاسماء
اسماء الاجناس كرجل ومن ثم قالوا في الالباب وطريق تنكير العلم ان يقال واحد من
الامة المسماة فيصير كاسم الجنس وهذا واضح في علم الشخص واما علم الجنس هو فكرة معنى فلا
معنى لتنكيره الا ان يقال نعناه ان لا يلاحظ فيه التعيين في الذهن الذي هو تشخص ما

University

او يقال في الجواب العلمية من الشروط المعدة بكسر العين اي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط
وهذا في الجواب بيحمل لغز الدماميني المشهور الذي الغزه في هذا المعنى اي شتراط العلمية ثم اجاب
التكسير وذكره في جملة ابيات الى ان قال يعني يعني نفسه مخاطبا لعلماء الهند فيسأل ما آفرش طلم وجوده
لحكم فلم تقض السماحة برده فلما وجدتم ذلك الا رجحا ضلا سعيتم بثوب لحكم الا بفقد وهذا العمري
في الغزاية غاية فهل من جواب متعون وبحثه قوله في كلما يجمع اي اسم علم او صفة يجمع هذا الجمع الخ قوله
الخلو من تاء التانيث اي مالم تكن عوض فاء او لام نحو عزة وثبة فان كانت عوض عما ذكر فانه يجوز
جمعه هذا الجمع خلافا للمبرد فانه اوجب جمعه بحذف وتثبيت التانيث بالتاء احترز عن التانيث بالالف
فيجوز جمع حبلى وسلمى واسماء محمولا على اعلاما للرجال والمراد بتاء التانيث التاء الموضوعة له وان استعملت
في غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتاكيد ما للتانيث وغير بتاء التانيث دون هاءه
ليشمل نحو اخت وبنت وسلمات اعلام رجال ثم العلة فيما ذكر انه لا يخلو اما ان تحذف له التاء
اولا والا يلزم على الثاني الجمع بين علامتي تانيث متضادتين وعلى الاول اخلال الاتيان بها في معنى وضعت
لازمة بالعلمية لان الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا بقاء
التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لانه سمع علانون وارجون في جمع علانية للرجل المشهور وربعة
لمعتدل القامة وقياسا على ما ورد من جمعة جمع تكسير وان اوس الى حذف التاء كقوله وعقبة
الاعقاب في الشهر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه عن القياس وبان جمع التكسير يعقب
تاءيشه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على ان جمعة تكسير علم لانه لم يرد
منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم
نحو طلحة اي من الاسماء وعلامة اي من السمات كل علم فيه تاء التانيث قال الدماميني والظاهر
لاي شيء امتنع طلحون ونحوه وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا باللفظ وقيل يجمع لعدد ثلاثة طلحات
بالحاق عدده حرف التاء فاعطاه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى قال بعض الافاضل المراعى
المعتبر عندهم اولا وبالذات انما هو المعنى فاذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض
ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك
ما يمنع مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التانيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث
لئلا يفوت المعنيان قوله وعلامة اي ونحو علامة من كل ما فيه التاء وليس للتانيث بل للمبالغة نحو
ملول وملولة وفروق وفروقة وراوٍ وراوية قوله المذكر اي باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب
وسعدى علمين للمذكر وخرج نحو زينب وعمر وعلمي المؤنثين قوله فلا يجمع الفاء تفريعية وهو محترز قوله
المذكر قوله نحو زينب اي مما كان علما للمؤنث فانه جعل علما للمذكر جمع هذا الجمع كما تقدم قال البدر الدماميني
والظاهر لاي شيء قيد زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للمزال منزلة تاء التانيث وانقلبت
زينب منقولة الى المذكر زينبات تنزيلا منزلة طلحة قوله وهابض اي ونحو هابض مما كان صفة
لمؤنث وعلة عدم جمع نحو علم المؤنث هنا الجمع خوف التباس جمع المذكر بالمؤنث قوله ان يكون لعاقل
المراد ما شان جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل انه يكفي ذكور
بعض الافراد المنتمي والمجموع وعقله مع اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال رجلين في رجل
وامراة ولا عالمون في عالم وقائمتين قال بسم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية
ايضا

من كل علم لتاليه موضوع عوض عن فاءه تاء التانيث صح

فلا يجمع نحو زنة لخلوه من تاء او فاء تفريعية صح

واذا جمع مذكر ومؤنث غلب المذكر والا ساغ من ضبعان والقياس ضبعانات فاء صح

ايضا فليحرر انتهى اقول في الدماميني على التسهيل ان ادخال المتن في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة الى اشتراط
اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على
التغليب والتعبير بالعاقل اولى من التعبير بعالم لانه ادل على المقصود ولا يرد جمع اسماء الله تعالى
كما في وانا الموسعون فنمنع الظاهر ونحن الوارثون لانه من سمائي لانه اسماء الله تعالى توقيفية وليس لاحد
من غيره ان يجمع شيئا منها والكلام في الجمع المقيس وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد وصفة
لان الجمع فيها ايضا لا ينقاس قال الدماميني معنى الجمعية في اسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ
الجمع فهو للتعظيم يقتصر عليه فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد
كوارثون ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو اينعا طيبين راتعين في ساحتين
لان ذلك لتنزيله منزلة العالم بهم في الصفات لكون بعض تلك الصفات من افعال العقلاء ومثله
في العقل وكل في قلك يسبحون هذا تحرير المقام وخص الواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير قوله فلا يجمع الفاء تفريعية ايضا وهو محترز قوله
عاقل قوله نحو واسق اي مما كان علما على الغير عاقل فانه جمع جعل علما العاقل جمع هذا الجمع ولذا كانت
بكونه علما كالكلب قوله وسابق اي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل قوله ثم يشترط اي في انفراد
كل من الاسم والصفة واما الشروط الثلاثة المتقدمة فهي جارية فيهما معا وثم هنا للترتيب
الذكري قوله ان يكون اي ما يجمع هذا الجمع قوله علما اي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون
او الياء والنون الا ما كان علما على السؤول التوكيدي نحو اجمع فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه صفة
في اصله لانه افعل تفضيل اصالة قاله الرودائي ويشترط في العلم ان يكون غير معرب واعتذر المازني
فانه منع تثنية عم وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاني رطلان كلاهما عم ورجال كلهم عمي قال ابو
حيان ولا اعلم احدا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كقريبر وغليم وسكيران
ثم اشتراط العلمية شرط للاقدام على الجمعية بالفعل فلا منافاة بين اشتراطهم تنكيره كما تقدم ذلك
انفا استوفى قوله غير مركب لنحو هذا مشروطا في الشرط قال بعضهم وحذف هذا الشرط اولى لانه شرط لمطلق
الجمع مصححا او مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه انتهى قوله فلا يجمع الفاء تفريعية وهذا
محترز قوله غير مركب قوله نحو برق نحره اي هذا اللفظ ونحوه من كل مركب اسنادي كتابط شرا فان
اردين جمع ذلك هذا الجمع جمي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاء ذوو برق نحره وذوو ابط
شرا وبرق بفتح الراء بمعنى لمع قوله ومعدي كرب اي معدي كرب ونحوه من كل مركب مزجي وهو
المختوم بويه كسيبويه فان اردين جمعه هذا الجمع جمي بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة ايضا فيقال جاء ذوو
معدي كرب وذوو اسيبويه وهذا القول في المزجي هو الاصح ومقابله يجوز جمعه مطلقا اي ختم بويه
او لا فعليه يقال جاء مكرمون وسيبويهون وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم
بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيبوون
وهذا الخلاف في المختوم بويه محله على القول ببنائه وهو المشهور كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب
ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز جمعه هذا الجمع وسكت المص عن المركب الاضافي لانه يثنى ويجمع جزوه
الاول ويضاف للثاني فيقال في غلام جاء غلاما زيدين وغلاما زيد وجوز الكوفيون تثنية الجزئين
وجمعهما فيقال غلاما الزيدين وغلاموا الزيدين قال الرودائي ولا اظن ان احدا يجري على شاذ ذلك

اي اتفاقا بالنسبة لمركب الاسنادي وعلى الاصح في المركب المزجي صح

واما عدم جمع الثاني لعدم الحاجة اذ المدلول المتعدد هو العلم مثلا المنسوب الزيدين

Copyright Society

فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله الاله واحد انتهى قوله واما صفة عطف على علما اي صفة لمن كر عاقل انما
خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جبرا للعلم بالتصحيح لمخالفة من زوال
التعريف العلمي وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لنصب العلمية وتكون العلامة الدالة
على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه
معلا بالعلة المصححة بتصحيحه وهي في الفعل واو وكذا في الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو
الفعل اسما قوله تقبل التاء اي وان لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا صفة تقبلها
لا لمعنى التأنيث بان تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو رحيم لانه يقال امراة رحيمة
كما جوابه وامار حمن فينبغي امتناع نحو لانه مختص بالله تعالى واسمائه توقيفية لكن صرحوا بانه
لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر ويؤخذ من ذلك الجواز في الوصيم اذا اريد به غير الله تعالى وينبغي التفصيل
فيما اذا اطلق على الله وعلى غيره آخرين قال ابو حيان بقي صفة لا تقبل التاء ويجمع كذلك بلا خلاف
وهو ما اذا كان خاصا بالمذكر كحائض قال المرادي اذا لا يقصد به معنى التأنيث ولا بد ان يكون
قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مساكينون
بقياس قوله او تدل على التفضيل اي او لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرفة بالاضافة
الى معرفة نحو الافضلون وافضلو ابني فلان بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم
التوحيد وهذا معلوم من باب افعل التفضيل فلا اعتراض على قوله او تدل على التفضيل فان قيل الشرط
منقوض بجمع ذو قلت ذو شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتامل وانما اعتبر في
الصفات قبول التاء لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت
ويعرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما اشبه الفعل الحاقا به اذ اوصف به المذكر
لحقه بعد سلامة لفظه الواو ونحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام
التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا
الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله منا الذي هو ما ان طرت بارب والعاشقون
ومنا المرد والشيب جمع عاشق وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد
وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه وقوله ما ان طرت فيه وان زائدة وطر
بفتح الطاء من باب رمى اي بنت ويقيم بهذا المعنى ايضا ويعني قطع والعانس من بلغ اوان التزوج
ولم يتزوج ذكرا كان او انثى والامر فيمن لم يبلغ اوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طرت فيه
لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه اوان الانبات وتخلف ابن السكيت من التكلم بما يفهم
حيث زيدت بعدها ان لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة وقول الموضح
قابلة للتاء او تدل على التفضيل هو تبع قول الاسنوي وغيره ليست من باب افعل فعلاء ولو كان
باب فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث وقوله افعل فعلاء بالاضافة التي
لادنى ملابسة اي ليست من باب افعل الذي لمؤنث على فعلاء كاحمر فلا يقال الحمرون وكذا يقال في نظائره
وعبارته صادقة بان لا يكون من باب افعل اصلا كقايم وبان يكون من باب افعل الذي ليس
لمؤنث اصلا كاحمر لكبير حمرة الذكر وبان يكون لمؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل
فهذه اقسام يجمعان هنا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بان لا
يكون

يكون من باب فعلان اصلا كقايم وبان يكون من باب فعلان الذي ليس لمؤنث اصلا كلحيان
للطويل اللحية وبان يكون لمؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا
من الندم قوله نحو قائم اي قايم ونحوه من المجرد وقوله ومذنب اي ونحو مذنب من المزيد وهذان
مثالان للصفة التي تقبل التاء تقول قائمة ومذنبة قوله وافضل هذا مثال للصفة التي
تدل على التفضيل قوله فلا يجمع الفاء تفريعية وهو محترز قوله تقبل التاء او تدل على التفضيل
قوله نحو جريح فلا اي جريح ونحوه مما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه
على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين
ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل اصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث
اصل فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع ولان الاسماء المذكوران غالبا ويؤخذ مما تقرر ان
محل منع جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث تح اما اذا لم يذكر
فينبغي ان يجمع هذا الجمع فليحرر او فعول بمعنى فاعل فاذا كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو ناقة
ركوبة او صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل التاء الا عند بني اسد او مؤنثها على فعلاء فان
جعل نحو جريح وصبور علما جمع هذا الجمع تنبيه الاسم اذا جمع وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه
او مهموزا غير محمد واحمد واحمر نزلت اصلية لحقته العلامة من غير تغيير واما المقصود والمنقوص اذا جمع كل منهما جمع تكسير
فان آخرهما وهو الالف في المقصور والياء في المنقوص يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما
قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف كما في انتم الاعلون في المقصور فان اصله الاعليون حركت الياء
المبدلة من واو في الاصل لانه من العلو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة
دليلا عليها ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف فتقول في جمع القاضي هما يا وه
اصليه والداعي هما يا وه منقلبتة عن واو القاضون والداعون والاصل فيهما القاضيون والداعيون
حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء والتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل
الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان
شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلم من قولنا اذا جمع كل منهما جمع تكسير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في
جمع التأنيث ووجه الفرق ان العلامة في جمع التذكير ثقيلة وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص
ولا الياء والواو المنقلبة عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة الجمع المؤنث السالم خفيفة فجاز
ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا والالف اخف منها واما علامة التثنية فالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا بخلاف ياء جمع المؤنث السالم المفتوح فانها مكسور ما قبلها انتهى
ومما يبين بزيادة ثم لما فرغ من بيان جمع المذكر شرع في بيان ما حمل عليه في اعرابه وهو ليس منه فقال وحملوا
قوله اسماء جموع اي لا واحد لها من لفظها غالبا فلا يرد ان العالمين اسم جمع لعالم قوله الويكتب بالواو
بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارية في الرسم نصبا وجرا وحمل عليها الرفع والواو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو
بمعنى صاحب لا واحد له من لفظه بل من معناه لانه لم يات اولي في المفرد بخلاف ذو وفا نر جمع ذو حقيقة
قوله وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لان العالم عام في العقلا وغيرهم فيطلق على كل ما سوى

فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف ح

ح ذو ضم

Copyrsity

الله تع والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لايكون جمعا لما هو اعم منه ل الصفات والمتجه عندي
ان هذا اي كون الخاص لايكون جمعا لما هو اعم منه كلي لا اغلبي وانه لا يجوز ان يكون مساويا
لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لوجاز كونه مساويا لم يكن في الجمع فايدة ولم يتم قولهم
اقل مراتب الجمع ان يشمل ثلاثة من مفرده او اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا في الشمول انتهى
والقول بانه اسم جمع هو قول ابن مالك ومن تبعه كالموضح هنا وقيل انه جمع لعالم باعتبار غلبة حقيقة هو
من يعقل او باعتبار اطلاق العالم على كل صنف من اصناف الخلق على حدته كعالم السموات وعالم
الارض وعالم البحر وعالم الوحش وغيرهم او باعتبار اطلاقا لعالم على كل صنف من اصناف العقلاء
كالروم والبربر والمغربي ونحوهم فانه يجمع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع اعم من مفرده لانا
اذا جعلنا على هذا القيل مفرد العالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون الجمع
المفرد اعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من اصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف
فلم يكن المفرد اعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فاذكره بعضهم من لزوم كون المفرد مساويا للجمع
على هذا القيل الثاني وانه لا محذور في ذلك لان كون الجمع اعم اغلبي عندهم مسلم كما ستكشف لك
لا يقال المساواة من حيث صدق العالم المفرد هموم بدلي ومتدرج لجمع عموم شمولي والمعتبر
هنا العموم الشمولي والا لزم ان غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية
لمفردها فيبطل قول هذا البعض ان كون الجمع اعم اغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام
وهذا القيل الثاني وهو انه جمع حقيقة هو ما عليه المحققون لكنه على هذا القول يكون
جمعا لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر لانه جمع لغير علم ولا صفة بل اسم جنس لكل صنف
من اصناف المخلوقات وقال الرضي هو جمع للعالم الذي يعلم منه ذات موجدة تع ويكون دليلا
عليه نحو بمعنى الدال وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قالم
المرابغي والصبان قوله وبابه وهو سابر العقود الى التسعين قوله الى التسعين الغاية داخلة
في المغيا وجاء القرآن بها كلها قال تع ان يكن منكم عشرون واعدنا موسى ثلاثين فتم ميقات ربه
اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا زرعها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما كان عشرون وبابه اسم جمع
ولم يكن جمعا لانه لو كان جمعا لزم تحقق ثلاثين مثلا على تسعة ولزم صحة انطلاق عشرين على
ثلاثين وايضاحه ان اقل الجمع ثلاثة فاذا كررنا في انطلاق ثلاثين مفرده الذي هو ثلاثة ثلاث مرات
دل ثلاثون على تسعة وكذا عشرون اذا كررنا مفردها على فرض كونها جمعا ثلاث مرات لزم صدق
انطلاقها على ثلاثين لان العشرة اذا كررت ثلاث مرات بلغ التكرار الى ثلاثين واللازم باطل فكذا
الملزوم باطل فتامل قوله بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان
ولكن خالفوا تصحيحه تثنيته لعلة تعريفية ادت الى حذف الهمزة والطاء قيل هي خفة التثنية و
ثقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو
بغير حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذف في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث
قيل ابنان كانهم اراد وا انه يبنى على ان الفاء في الاصل مفتوحة انتهى وهو ماخوذ من كلام الدماميني
في شرح التسهيل وكتب شيخنا العدوي ما نصه يقال ولم اره منقولا ان صورة المعوض عنه هو الواو المحذوفة

والمانع من حذفها الوزن رجعت
ومن قبلها الفا سكون
ما بعدها الفي بنان
صح

في الجمع ولا كذلك في التثنية او يقال لم تحذف في التثنية ويقال ابنان لوجود اللبس بالبنان وهي الاصابع
انتهى وكتب الدنوشري ما نصه وذلك لان ابنا اصله بنو حذفت لام تخفيفا وعوض عنها همزة الوصل
ولما يرد الاشياء الى اصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة
كالثابت فلم تات الهمزة واما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة
بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت اولا لغرض التخفيف فلو رجعت لذال ذلك الغرض ولو حذفت
لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان الكين بخلاف بنون ثم رايت بعض من حشى هذا وكتب الرواني العلة
النقرير بقية هي ان اصل ابن بنو حذفت لام تخفيفا وعوض منها الهمزة وتثنية وجمعه بنوان
وبنون لانها يرد ان الاشياء الى اصولها فاراد وا مناسبتها للمفرد لمناسبتها هما ولهذا وة تفعل
بها ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسر الجمع الهمزة
في الجمع الى ضمة النون اوجبت حذف الهمزة والفاصل بينهما كونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا
فاصلم ان جمع ابن هذا الجمع خاص عاذا اريد به من يعقل في التسهيل يقال في المراد به
من يعقل من ابن واب واخ وحم وذي بنون وابون واخون وحمون وذوون انتهى اي
واما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء انتهى ملخصا قوله واحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها
وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بكسر الهمزة وفي التصريح ان الاولين
ايضا جمع حرة وانه حينئذ اصله احوة حذفت همزته وان هذا الاصل ترك نسيا منسيا فالمستعمل
حرة بلا همزة ولحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار قوله وارضون بفتح الراء
جمع ارض بسكونها وانما فتحت راءه لانه من باب ارضات قال المص وبجوز اسكانها في الشعر وعبارة
الدماميني وحكي اسكانها وانما كان الاصل ارضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تع ان الارض لله
يورثها من يشاء من عباده وقولهم في تصغيرها ارضة وجمع ارضون هذا الجمع لانه ربما يورد
في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر
الا انه سكن الراء للضرورة واعلم ان ارضون مما شذ من باب سنين لان مفرده ارض وهي لفظ ثلاثي
لم يحذف منه شيء فكان ينبغي قياس ارضين من سنين قوله وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
اسم للعام والهاؤها واوها لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وللجمع الفعل على سانيت وسانهت
وكلا من الجمع والفعل المسند الى ضمير متكلم او مخاطب يرد الاشياء الى اصولها فاصل سانيت سانوت
قلبوا الواو ياء حين جاورت متفارقة ثلاثة احرف فان قلت تعليل كون لام سنة واوا بقولهم في الجمع
سنوات فيه دور لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد
على اصالته في الجمع قلت اجيب بمنع ذلك لان التوقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف
علم وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحقق جهة التوقف فتامل واعلم انوا
الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب وكات الاعراب على الواو
لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها وقد يقال لا دلالة في الجمع وبجيء الفعل على ما ذكر على تعيين احدهما كما هو
المشهور لجواز ان يكون له اصلان باعتبارهما اختلف الجمع وبجيء الفعل على ما ذكر قوله وبابه
الجاري على سنين ثم ذكر المص ضابطا لباب سنين وهو قوله فان هذا الجمع الخ قوله فان هذا الجمع اي
جمع سنين وبابه قوله مطردا اي كثيرا وشايع استعمالا فلا ينافي انه شاذ قياسا هو وما قبله وهو ارضون

لا يقال ما ذكرت
من الفعل يرد على
ان الاصل الياء لا
الواو ولا تا نقول ص

وانما خصينا باب سنين وارضين بالنص على شذوذهما قياسا مع ان جميع الملحقات شاذة قياسا وهذا
كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذها لكونه من ثلاثة اوجه لان كلا منهما جمع
تكسير ومعوده مؤنث وغير عاقل بل اربعة لان منه ذكرا غير علم وغير صفة قوله من كلا اسم ثلاثي اي من
كلا اسم هو واحد ثلاثي في الاصل وذكر المصنف ستة يتوهم كون الاسم ثلاثيا والمحذوف منه وكون المحذوف اللام
والتعويض عنها وكون العوض هاء التانيث وعدم التكسير ولكن من تامل كلامه الآتي في اخذ المحترزات
عرف ان المهم الغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ليبان الواقع لا للاحتراز قوله ولم تكسر اي تكسير ايرد
معه بالحركات فلا ينافي قوله اولا والثالث جموع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسرت ثلاثة
المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ان لا يكون
لمذكر جمع بالواو والياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا به التبس
المؤنث بالمذكر قوله نحو عضة وعضين اصل عضة عضو من قولهم عضيته وعضوته والاول بالتشديد
والثاني بالتخفيف ومصدر الاول تعضية ومصدر الثاني عضوا بفتح فسكون اي فرقته تفرقة قال
ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى اي بالمفرق لانهم فرقوا اقاويلهم فيه وقيل اصلها عضه بالهاء
من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا والعضه ايضا السحر في لغة قريش
قال الشاعر اعوذ برب من النافثات في عقد العاضه العضه والنافثات جمع نافثة من النفث
وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطي ان النافثات
غير السحرة الا ان يكون من الاظهار في مقام الاضمار فعلى الاول لانها واو ويدل له جمعها على عضوات
وعلى الثاني لانها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة لان من شان الجمع والتصغير يردان الشيء الى اصله
قوله وعزة وعزين بكسر العين المهملة وفتح الزاي المعجمة من الناس واصلها عزي فالهاء عوض
من الياء التي هي لامها وفي الاسنوي اصلها عزو بالواو فعليه لامها واو وتجمع على عزى وعزين والفرق بين
الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى قوله وثبة وثبين
الثبة بضم المثلثة وفتح الموحدة وهي الجماعة لا وسط الحوض لانه ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن
فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي ايضا محذوفة
اللام من يثيب فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما واصل ثبة ثبو وقيل ثبي من ثبيت
اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء والاول اقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات
اكثره واو وحاصل ما ذكره المصنف من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء كسنة ومكسورها
كعضة وعزة ومضمومها كثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاره في الجمع نحو سنين وما كان مكسورها
الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين على الافصح ايضا وحكي ثبون وعزون بالضم وما كان
مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين وهل الضم والكسر في هذا الاخير على حد سواء
او لا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي انهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت او فتحت
في مفرد اشهر من ضمها وساغا ان ضمت انتهى والذي استوجهه الصبان رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة
الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار
ايضا من الانتقال من ضم الى كسر قوله جعلوا القرآن عضين اي ان الكفار جعلوا القرآن كالاعضاء في التفرقة
لان اقوالهم تفرقت في شانه وعضين مفعول ثان لجعلوا منصوب بالياء قوله عن اليمين وعن الشمال
عزين اي فرقا شتى كان المشركون يحلقون حول رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقا حلقا ويستهزئون بكلامه

صفة

فهم من قال شعرو منهم قال سحر ومنهم من قال اساطير الاولين صح

على الافصح وحكي سنون بالضم صح

صفة لهم طمعين ومهطعين حال من الذين كفروا منصوب بالياء ولم يقع في القرآن جمع ثبة الا
بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات قوله ولا يجوز الخ شروع في محترزات ضابط سنة ولوعبر بالهاء
كان احسن قوله ذلك اسم الاشارة راجع للجمع المعرب بالواو والنون قوله ولا في نحو عدة وزنة اي من كل
ما كانت الهاء فيه عوضا من الفاء واصل عدة وزنة وزقة ولدة وحشة وعدو وزن وورق
وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها فحذفت الواو
وعوض عنها هاء التانيث وشذ لدون جمع لدة وهي المساوي في السن وشذ قلون في جمع لقة
وهي الفضة المفرقة وحسنون في جمع حسنة وهي الارض الموحشة ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكرين
فان كانا علمين لم جمعا هذا الجمع نيقال اعرون وزنون قوله لعدم التعويض اي من لامها المحذوفة و
اصلها يدي ودمي كما بسكون الدال والميم اهـ تقريع وحكى في المصباح قولا بفتح الدال والميم وقولا بفتح
الميم وقولا بانه لام دم وداو وحذفت لامها على غير قياس وجعل الاعراب على عينها قوله وشذ ابون
واخون اي بدهنون وحمون وذؤون وقلون على القول بسماع الكل قال الدماميني نحو ابون يحتمل
وجهين الاول ان يكون الاصل ابوون اي بردا اللام ثم ايتوا كما ايتوا في المفرد الضاف ثم استثقلوا
ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا
كما في حالة افراده وعدم اضافته قوله اسم واخت وبنت اصل الاول سمو بكسر السين او ضمها
وسكون الميم حذفت لامر تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت اخو بضم الهمزة
وسكون الخاء كما استظهره الرواني حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث لا هاؤه وكذا اصل
بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرواني فعل فيه ما مر قال في التقريح والفرق بين تاء
التانيث وهاء ان تاء التانيث لا يبتدا بها في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف
عليها بالهاء وتكتب غالبا مربوطة افتى وقيل ان التاء في بنت واخت ليست للتانيث لان قبلها ساكن صحيح
والحقيقة كلها للتانيث وقيل للالحاق بجذع وقفل او للثنائي بالثلاثي وتوسمي باخت وبنت مذكرا
لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء اجاز حذف التاء وجمعها بالواو والنون وشذ بنون في جمع ابن
لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يزهدوا التاء تحتي مؤنثا الا وذكره
محذوف الواو قال الجوهري قوله لان العوض عن الهاء اي وهو همزة الوصل في اسم وتاء التانيث
في بنت واخت كما علمت قوله شاة وسنة اما شاهة فاصلها سوهة بسكون الواو فلما قيل في الجمع شوه
الهاء لزم انقلابها الفا فصار شاهه فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويضها تاء التانيث
منها فقلبت الواو هاء التانيث فلزم التقاؤها فقلبت الفا فصار شاهه ويرد عليه ان حركة
الواو عارضة فلا يوجب قلبها الفا وقال الرواني لو قيل اصله سوهه كرقبة لكان اقرب مسافة لا
اعلالا واحدا اولى من اعلالين ولكان كشفه اذا اصله شفهه انتهى واما سنة فاصلها سنهة بالتحريك
كما يفيده كلام الرواني حذفت لامها وهي الهاء ايضا وقصد تعويضها تاء التانيث منها والدليل
ان اللام هاء التصغير والتكسير وكل منها يرد الشيء الى اصله وزعم قوم ان لام سنة واو لقولهم في
الجمع سنوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرها عن
تصحيحهما قوله لانها تعليل لكونهما لم يجمعا هذا الجمع مع ان كلا منهما محذوف اللام معوضا عنها التانيث
قوله كسر اي تكسيرا يوجب بالحركات والشرط في باب سنين ان لا يكسر كذلك كما تقدم قوله على بنيته اصله

والذي ذهب اليه الكوفيون واختاره ابن طاهر صح

واما شفة ابون لعدم التعويض ولو قال افشد بالفاء لكان اولى صح

قال في التقريح صح

Copyrsity

سواء قلبت الواو ياء او لا نكسارما قبلها قوله ظبون جمع ظبة بكسر الظاء كما في التقريح وبضمها كما في القاموس ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها كما في التقريح قال لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة وهي طرف السيف والسهم وانما سمّت لانهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين وأظب اصله اظبو كارجل قوله الثالث اي مما حمل على هذا الجمع قوله واهلون جمع اهل وهم العشيرة قوله وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير قال في مختصر الصحاح الوابل المطر الشديد وولت السماء من باب وعد قوله لان اهلا ووابلا تقليل لكونهما جمعين لم يستوفيا شروط الجمع قوله ليا علمني ولا صفتيه اي بل كل منهما اسم جنس جامد فاهل اسم جنس للمقرب يعني ذي القرابة واورد عليه الوصف بالمؤمنين في قولهم لحمد واهل يثرب بان الكلام في الاهل بمعنى القريب المستحق فان هذا وصف وجمع على اهلين حقيقي لو لحق كذا قالوا ولي فيه بحث لانه ان كان العين اللفظ فهو جامد مطلقا او المعنى فهو من معنى المشتق مطلقا فالفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى المستحق صفة الذين يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رايت الرودا في ذكر ان اهلا الوصف لم يستوف جميع الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل قوله كعليون مثال لما سمي به من الملحق وسيظهر التعليل بوجوب ان يختار ما سمي وعليون ليس بجمع في هذه الحالة فلا يناني ما قيل انه في الاصل جمع على كسكنت من العلو لكم سمي به اعلا الجنة او الكتاب الموضوع فيه واستدل في التقريح على ان اسم للاعلى الجنة بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وفيه ان بقية الآية تدل على ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يصار الى اضمار مضاف تقديره محل كتاب وفي الرضي انه اسم لديوان الخير على ما فسر الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه سند وذلا نه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى الكرسي وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل قوله وزيدون مثال لما سمي به من هذا الجمع فيعرب كل من زيدون وعليون بالحروف اجراء لها على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كان الآن مفردين قوله ويجوز الخ فاشد حيث قيل بالجواز والامتناع في احكام العربية فانما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الامم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كان نصب الفاعل او رفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى وقوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا لمقصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر افاده الشمني قوله في هذا النوع اسم الاشارة راجع للنوع الاخير وهو المسمى به قوله غسلين هو ما يسيل من اجلود اهل النار وصديدهم وعدل للوضع عن التشبيه بحين لانه يشبه الحي في كونه ذا زايدتي الياء والنون قوله في لزوم الياء اي في الاحوال الثلاثة قوله بالحركات اي الثلاث قوله مع النون قوله منونة اي ان لم يكن اعجميا تقول هذا زيدون وعليون ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاق التم بتبعا للنظم في قوله وسلاحي قد يرد ذا الباب محمول على المصرف بقرينة التشبيه قوله ودون هذا اي احط وانزل من هذا اللغة المتقدمة

ان

ان يجرى الخ واسم الاشارة عائد الى مجرى اي ودون هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجرى الخ وزاد في التقريح قبل هذه اللغة لغة اخرى وهي ان يجرى هذا النوع مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة للعلمية وبسنة العجمة كجرون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين قوله عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة وتسمية العامة له ربعون وهو تعجيل شيء من الثمن قوله كقوله وهو ابو ذهيل الخزاعي واسمه وهب بن وهب بن ربيعة الجمحي الشاعر المجيد المحسن المدح وهو من قصيدة نونيه من الخفيف وهو اولها وبعده صاح هيا الاله ترتجيا ودوا عند اصل القناة من جيرون قوله واعترتني الخ بجزبيت وصدره طال ليلي وبت كالمحزون والمعنى واعترتني الخ ومعنى اعترتني غشيتني من عراه هذا الامر اذا غشيه قوله بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون والماطرون بالميم وطاء مهملة وضم الراء اسم موضع بناحية دمشق وقيل بستان بظاهر دمشق وذكره بجوهري بالنون موضع الميم قال صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به قوله وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب وذكره ايضا السيوطي ايضا في جمع الجوامع والظاهر ان اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كقوله وهو فتح يزيد بن معاوية وهو من قصيدة عينية من الرمل يتغزل بها في نصرانية كانت قد ترهبت في دير الخراب عند الماطرون وبعد فرقة حتى اذا ارتبعت ذكرت من جلق بيعا قوله ولها بالماطرون الخ ولها اي للنصرانية المذكورة وهو في محل رفع على انه خبر عن قوله فرقة والباء ظرفية اي في الماطرون واذا العامل للوقت والتقدير لها فرقة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لتاكل ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى واربتعت من ارتبع البعير اذا اكل وجلق بكسر الجيم وتشديد اللام المكسورة وفي آخره قاف موضع بالشام وسوق الجلق بعروفة والبيع بكسر الباء الموحدة وفتح الياء آخر الحروف جمع بيعة النصارى والشاهد فيه لزوم الواو وفتح النون وهذا ضعيف جدا ولذا قال المحدودون هذه قوله وبعضهم اي العرب قوله وبابه سيبويه اي وان لم يكن علما قوله مجرى غسلين اي في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قوله قال اي احد ولاد علي به ابي طالب رضي الله عنه وهو من الوافر قوله وكان لنا في لنا نافية لا با ولكن لما تقدم عليه صار حاله وعلي عطف بيان من عطف الاسم على الكنية وبنين جر لقوله نحن والمعنى نحن بنيه ابراد نحن فحذفت الصفة للعلم بها وفيه الشاهد حيث اجراه مجرى غسلين فاجرى الاعراب على النون والقياس بنون قوله وذكر اي الصمة بن عبد الله بن الطفيل شاعر اسلامي بدوي من شعراء بني الدولة الاموية مات في طرسان وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق الى الوه وطنه قوله يخبر دعاني لم معناه اتركاني من بخل يخاطب به خليله ومن عادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما ويخبر اسم للبلاد التي اعلاها تهامة واليمن واسفلها العراق والشام واولها من ناحية الحجاز وان عرق الى ناحية العراق والمعنى دعاني من ذكر بخل والفاء في فان للتعليل وتمة هذا البيت لعمري بنا شيبا وشيبنا مردا فشيبا بكسر الشين مع اشيب وهو حال من المجرور بالباء وورد

ان

وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع تشبيها للمحق بالمجموع بشرط ان لا يتجاوز سبعة او ان كان شبيها بين فان تجاوزها العرب بالحروف ص

ان النون كما يفيده كلام التقريح ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت في الاصل اعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحبي ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة ص

حال من مفعول سيبتنا والشاهد في قوله فان سنينه حيث اجراه مجرى غسلين في الاعراب بالحركات والزام النون مع الاضافة ولولم يجعل الاعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون للاضافة وقرأ سنين وبعضهم اي النحاة كالفراء يطرد قال في المختار اطرد الشيء اطرادا تبع بعضه بعضا وجرى تقول اطرد الامر استقام والانهار تطرد اي تجري انتهى قوله هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة لان باب اليآء أوسع من باب الواو وهذا اعم من قول وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد قوله وهي لا يزال النون لا عجز بيت وصدره وبذ حي عربدس ذي طلول وهو من الخفيف وعربدس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة وهو القوي الشديد والطلول بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وفي قوله لا يزال مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب بالحركات وقولنا على ان يكون الاصل ضاربي ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المعني او يكون الاصل ضاربين فثقل القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله او يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياآء النسب في الجمع ثم حذفت احدى الياآئين ثم اسكن الياء الباقية قوله وقوله وهو سحيم بن وثيل الرياحي قوله وقد جاوزت الخ عجز بيت صدره وما ذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين قوله في الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبرى الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه بحركة كالفعل في فيتان قال الامام يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثلة منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مختص بالمعقود فهو بمنزلة الواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولاد ليل لهما في هذين البيتين لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء كوضوءة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني انتهى بقريح لما انهى الكلام على جمع المذكر وما الحق به وذكر قبله المثنى وما الحق به بقي عليه من تتمة بحثها اذ بذكر حكم نونها فقد ذكر حكم المثنى وما الحق به فقد استقلا ليصير الجمع في الذهن فقال فصل نون المثنى الخ وقد اشار الناظم لاحكم نونها بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسر نطق ونون ماشئ والملحق به بعكس ذاك استعلوه فانتبه قوله نون المثنى قدم المحدث عنه حكم نون المثنى على ذكر نون الجمع لكون المثنى سابقا على الجمع اي لان مرتبة الاثنين قبل مرتبة الجمع الذي اقله ثلاثة في العدد اي انها سابقة في التعقل تنبيه قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على حد مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن احادهما والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فحمل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد اعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو اعرب المثنى والمجموع على احد بابي الحركات للزم ان يكون للفرع مزية على الاصل وهو غير جائز ولانهما وجدا في احد هما حروف وهي علامة التثنية والجمع فصلح ان تكون اعرابا بخلاف بعضها عن بعض فجعلوا اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة اخف من وجودها ملفوظة وهي صالحة للاعراب بها مع اعتبار الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب في الاسم ثلاثة

والاعراب

قوله لما انهى المصنف الى قوله اي انها سابقة في التعقل هذا كتناه سهوا في غير محله و محله سيأتي بعد التنبيه وسنبين محله باشارة على الهامش فيما يأتي بعد فتنبه

والاعراب ستة رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع فلو جعل اعرابها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رايت زيدك ولو جعل اعراب احدهما كذا لمد دون الآخر بقي اللافق بلا اعراب فوزعت عليهما واعطي المثنى الالف لكونها سلم لولوها على التثنية مع الفعل اسما في نحو اخواك وفي فاني نحو اخوك ولكونها سلم لولوها على الجمعية في الفعل اسما في نحو ابوك وفي فاني نحو اكلوني البراغيث وخص بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة وخص المجرور بالياء لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين انتهى اشموني ملخصا واعترض على قوله بقي الآخر بلا اعراب ان كان المراد بقي الآخر بلا اعراب اصلا ورد عليه ان المقدم لا يستلزم التالي لجواز اعراب الاسماء الستة ورد عليه ان لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الآخر بجزء اعراب الاسماء الستة بان يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو اعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا احتمالين لا التباس فيهما بان يعرب المجموع بالاوجه الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا ان يقال المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بان يعطى الاوجه الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون احدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وهي محصل للالتباس ولا يضر فيكون المراد بلا اعراب رافع للالتباس لا يقال لم لا يكن هذا يؤدي الى ان المراد باحدهما في كلام الناظم المثنى وبالآخر المجموع لان الآخر الدابر والآخر الدابر قد يكون الاول كما سيأتي في الممنوع من الصرف فتامل وكتب على قوله لان الفتح من اقصى الحلق الخ اعترضه البعض بانه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بان الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى اقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضمونة وجدت لها ميلا الى الشفتين تتميم ما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف هو المشهور ومرح به ابن مالك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين [illegible] قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن تبعه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الالف والواو والياء وردد بان مالكا بلتزم ظهور النصب في الياء المخففة ويلزم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للمحل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد التفرقة بين المثنى المذكور وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظ من العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى واجيب ايضا بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ به وارد على جواب ابي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء تامعني ذلك الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد انهم قلبوا الالف ياء في حالة الجر وان لم يكونوا اعربا بالتغاير صورة الكلمة في احوالها ولما كانت الياء انسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التي هي للجر حملوا النصب على الجر لمناسبته لم في ان كلا فضلة ولما حملوا عليه ناسب ان يوافقه في تقدير اعرابه وان تقلب الياء موافقة بباب المحمول والمحمول عليه وذهب الاخفش الى ان الاعراب مقدر فيما قبل الحرف وهو الدال ومن جملة ما رد به انه تقدير في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبانه لم يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء

وتقارب صح

فقد صح ذلك ومع وهو اقوى المذاهب والمجرود صح

انت صح

المتكلم وذهب بعضهم الى ان الحروف دلايل الاعراب بمعنى انك اذا رايتها فكانك رايت الاعراب وبه فسر ابو علي
مذهب الاخفش واستشكل بانه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة وليس لها شئ من اعراب وذلك غير موجود
في الاسماء وذهب المازني وطائفة الى ان الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابها نصبا وجرا
وهو مبني على ان الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
فلما دخل العامل لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب
والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر
ورد كلام مالك باستلزامه مخالفة النظير اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة انتهى
ملخصا من مبسس وغيره قال الفاكهي وذهب الزجاج الى انها مبنيان لتضمنها واو العطف خمسة عشر وليس الاختلاف
اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستقلة كالضمائر كما قيل في هذان والذان عند غيره ورده الرضي بانه
لم يكن في المعطوف في خمسة عشر بل حرف هو العطف بمعنى اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع العطف لوضوح
انه كان مذكورا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى هو في العطف فان قيل بل المفرد الذي لحقته علامة التثنية والجمع
تضمن معنى هو العطف لوقوعه على الشيئين او اكثر شيء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو
واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو قلنا بل هو دليل معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان كذلك
وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الاتي لما لم تقع
على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على اشياء كلفظ
كلا الاتي كل لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا تلبس بالمفرد لانها لم توضع له وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزاء
متضمنا لواو العطف والاوجب بناء الفاظ العدد كخمسة ونحو كل ورجال بل اذا لم يوضع كلمة واحدة للجموع
ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا من مبسس
وغيره قوله مكسورة اي بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وهذا هو الاكثر وحكى ابن ابي اسحاق ضمها
بعد الالف لقول بعض العرب هما خليلون وقوله يا ابتي ارقبي القذان * فالنوم لا تالفه العينان بضم النون
وارقبي بمعنى اسهري والقذان بكسر القاف وتشديد الذال معجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذز كبطل
والقذة والقذز البرغوث مثلث الباء والضم افصح قوله لغة اي لبني اسد حكاها الفراء قوله كقوله وهو
حميد بن ثور بن حزن ابو المثنى وقيل ابو خالد شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم واسلم وانشد
ابياتا يائية من الطويل يصف بها قطاة قوله على احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي الحاذق واراد بهما هنا خفي
قطاة يصفهما بالخفة وليست الياء فيه للنسبة ويتعلق لجار والمجرور باستقلت وهو من الاقلال بمعنى الرفع
والسين والتاء للتاكيد اي ارتفعت في الهواء والضمير الذي فيه يرجع الى القطاة المذكورة قبله وعشية
نصب على الظرفية والمراد بها عشية ما او معينة وقوله في تتمة هذا المصراع فما هي الا لمحة وتغيب عناه
فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطف على لمحة لا سيمة
قبلها والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسرها وليس بضرورة بل هو لغة قوله لا يخص اي فتح النون
قوله وبعد الالف اي في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور قال في التصريح وظاهر كلام
الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانها محمولان على
المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولعل شاهد استفيد اليه انتهى كلامه قوله كهو لم يتقاربا
وهو مجهول وقيل رويه وكلاهما غير صحيح والصحيح ما قاله ابو زيد انشدني الفضل لرجل من بني ضبة

هلك

عند هذه القولة محله
قوله ولما انهى الكلام
الخ المشار اليها على هامش
الورقة التي قبل هذه
فاقلب الورقة تجدها
على يمينك تامل

هلك منذ الكلام مائة سنة قوله اعرفي منها الضمير يرجع الى صلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق
وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر وبكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي
البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جمع في قوله والعينا بالالف على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين
على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان اصحاب تلك
اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اهـ
وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء ويفتحها وبضمها وظبيان اسم رجل
على ما صوبه العيني راد على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر حل المراد
اشبهما منخري ظبيان في الكبر او اشبهما نفس الرجل في العظم او الفتح قوله وقيل البيت مصنوع
ذكر بعضهم ان هذا البيت من جملة خمسين بيتا للمولدين ذكرها ابن قتيبة في كتابه وسوها عليه بنصه
لمذهب ذهبا اليه او توجيها للكلمة صدرت منه وهذا من جملة ما طعن به في كتاب ابن قتيبة وطعن
فيه ايضا بانه احتج فيه بشعر بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان هجاء لتركه
الاحتجاج بشعره قوله مفتوحة اي بعد الواو والياء طلبا للخفة في اللفظ لان قبلها في الرفع واو قبلها
ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمتا وكسرت لثقل اللفظ جدا وقيل انما فتحت الفرق وانما لم
يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ لقائل ان يقول هذا التخلف
لا يفيد حصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بعين حركة ما قبل الالف لان الالف في نحو المصطفى
تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثنى فمتى يقال جاء المصطفون وفي المثنى جاء المصطفيان
وح فيقال في النصبة الجر في الجمع المصطفين بيائين الفاء والنون وفي المثنى المصطفيين بيائين
بينهما لان الالف المثنى تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على انه اذا كان الفرق بحركة النون [illegible]
بحركتها وكان يكفي ان يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق قوله كقوله وهو جرير وهذا الملكور
عجز بيت وصدره عرفنا جعفرا وبني ابيه وقبل هذا البيت عرين من عرينة ليس منا برئت الينا
من عرينة وهما من قبيسة نوبين من الوافر واراد بعرين عرين بن نعلبة من يربوع وعرينة بضم النون
بطن من نجلة والمخ بتراث من عرين منتهيا الى عرينة كما في قولك احمد اليك اما اني اليك احمد قوله
ذعانف بفتح الزاي وبا تعيين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع ذعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير
واراد بهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا واراد وانكرنا الادعياء من جماعة احزين وهو جمع آخر بفتح
الخاء بمعنى مغايرة والشاهد في كسر نون اخرين للضرورة مع انه جمع وقيل كسرها لغة قوم حكاه العيني
قوله وهو سيحم بن وثيل الرياحي قوله ها الا بعين استشهد به هنا على ان كسر نون الجمع والملحق به لغة
بعض من يرمهما بالحروف وسابقا على ان اعرابه بالحركة على النون لغة نقل الى ان كلا محتمل ويرد عليه ان
الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما مر جوابه وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يجعل مثالا و تنبيه
تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو خليلي ما ان انتما الصاد قاهوى
اذا خفتما فيه عذلا ووائيا ونحو قراة لحسن والمقيمي الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل

للتخلف المذكور
قوله بعد الياء واما
بعد الواو فلم تكسر
النون في نثر ولا
شعر لعدم التجانس
صح
بؤنث
ع صح

لام ساكنة كقراءة بعضهم فيه يجزي الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب
وهو اكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضارين به من احد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول
التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان
التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة وحاصله انه تارة يرجح جانب التعويض بها عن
التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال
كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع
بغير الامور الآتية هذا مذهب سيبويه ومن تبعه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره ان النون
عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام الحركات الاعراب على الراجح ولانه سيقول ان
اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض الا ان يقال المراد انها
عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع ان
المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه
اجتماع حرفي التعريف وهو قد يكون في بعض المواضع علامة للتنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون
للتنكير اصلا فلذلك ثبتت معها وقيل واختاره ابن مالك انها لحقت لدفع توهم الاضافة في
نحو جاني خليلو موسى وعيسى ومررت بيني كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاني هندان ومررت بالهندين
اذ لولا ثبوت النون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد
واورد انه لو اعتبر لدفع توهم الافراد لاستغنت اضافة جمع المنقوص جوازا نحو مررت بقاضيك للالتباس
بالمفرد وواجبا نحو مررت بقاضي بالقرب بانه في جمع المذكر يكفي دفع الالتباس بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
لانه يوقف عليه تارة بردّ النون ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون لانه لو لم ترد النون لم يكن دفع
الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير ولخاصل ان سقوط النون الذي به الالتباس
عارض يكون زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير واقتضى تاني ان يراد على الجر لانه لا
التباس حال النصب لان بالمفرد يصير نصبا وبالجمع يسكن تخفيفا نقله شيخنا عن سم واقره هو والبعض
من زيادة النصب سهو فتامل ولما فرغ المص من بيان ما ناب فيه حركة عن حركة شرع في بيان
ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيئان ما جمع بالف وتاء وما لا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب
على جره والثاني فيه حمل الجر على جره والاول اكثر لانه افراد ثلاثة انواع هي المثنى والمجموع على حده
والجمع بالف وتاء واما الثاني فافراد نوع واحد وهو ما لا ينصرف فقال الباب الرابع اي من ابواب
النيابة وال في الرابع موصولة اي الذي ربع العدد اي صيره بضم اليه رابعا قوله الجمع لغة اعم من جهة
الاصل وهي ما جمع الى قوله للجمع لئلا يرد عليه ما ورد على الاصل من ان ما ان اوقعت على جمع يلزم تحصيل
الحاصل وان اوقعت على مفرد يلزم اعرابه في حالتي النصب والكسر مع ان المعرب هو الجمع وانه اجيب
عن الاصل بان المراد ما تحققت جمعيته وحصلت قوله بالف وتاء مزيدتين اي على مفرده اي بان
لا يكون تاني المفرد اصلا او يكونا لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت واخت كما بينه
عليه الدماميني في شرح لامية الجمع رد على الصفدي وانما وجبت له علامتان ليكون كزيادتي جمع
المذكر وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه للجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من هذين

يدل

الظاهر او المقدر بكا
في الممنوع من الصرف

كالظرف لا يقال في
القول بان الاصل في قيامه
مقام الحركات جمع بين
عوضين وهو غير جائز
لانا نقول الاصل في عوض
عما فات من الاعراب
بالحركات والنون عوض
عنه وعن دخول التنوين
معا ص

٥٤

يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمالة وضاربة لكن قال الراعي في شرح الالفية دلالة الالف والتاء
على التانيث مسلمة دون الجمعية وانما تفهم الجمعية من ابنية الجموع واشترط المص كغيره ان تكون الالف والتاء
مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وبيعة اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان وهي الياء
في الاول والواو في الثاني لانقلابهما الف قضاة وغزاة عن اصلهما اقضية وغزو بفتح العين والقاف
كساحر وسحرة فضموهما بعد قلب الالف الفا التي كهما وانفتاح ما قبلها فرقا بينهما وبين المفرد كقضاة وانما
قدروا ذلك لانهم رووا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهذا
عند غير ابن مالك واما هو فقال ان فاعلا المعتل اللام يجمع على فعلة وقال التاج البهاري كغيره من شراح
الالفية لا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا الجمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك
ان تكون الالف والتاء مستحقتين لاجل الجمع ولهذا اقتضى ما لا على قوله وما بنا والف قد
جمعا انتهى وهذا الخلاف مبني على ان الباء في قوله بالف وتاء هل للسببية والملابسة او للمصاحبة
فعلى جعلها للسببية والملابسة اي بسبب ملابسة للالف والتاء لا حاجة لقوله مزيدتين لانه ما
خرج به يخرج بجعل الباء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا اذا كانتا مزيدتين
وعلى جعلها للمصاحبة يحتاج الى قيد مزيدتين ليخرج نحو قضاة وابيات كما تقدم فعلى الاول مزيدتين
مستدرك او لبيان الواقع وعلى التاني للاحتراز تنبيه انما لم يعبر المص بجمع المؤنث السالم
كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كطلحات واصطبلات وحمامات وسرادقات وما لم يسلم فيه
بناء الواحد نحو بنات واخوات وسجدات وجبلات وضحاوات اعلم ان الجمع بالف وتاء
يطرد في خمسة انواع وجاء سماعا مقصورا على السماع ما فيه تاء التانيث مطلقا علما كان او اسم جنس
او معنى لو فيه بالتاء على تانيث او مبالغة كتسابات وما فيه الف التانيث مطلقا اي مقصورة او ممدودة
اسما او صفة ومصغر مذكرا لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب
ووصف مذكور غير العاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظم الشاطبي فقال وقس في ذي الباء ونحو كرز
ودرهم صغر او صحح وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا سمع للناقل فيقتصر فيما عد الاخير على السماع
كسموات وارضات وسجلات وحمامات وسجلات وبيضات وسوالات واجمات ويستثنى من الاول
خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء وهي امراة وامة وشفة وقلة زاد الرواني وامه بالضم والتشديد
وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة على اموات او اميات ومن الثاني ما كان على فعلا
افعل وفعلى فعلاوين غير منقولين الى العلمية لانه لما جمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف
والتاء واختلف في فعلوة الذي لا فعل له كعجوز آء ورقتان فقال ابن مالك تجمع بالف وتاء لان المنع
في حمراتابع لمنع جمع الصحيح وهو مفقود هنا ومنع غيره ويستثنى من الرابع بابجدهم في لغة من
بناه قاله الرواني وغيره قوله فان نصبه الخ صرح في اعرابه وزعم الاخفش انه مبني في حالة النصب وهو
فاسد اذ لا موجب لبنائه قوله بالكسرة اي نيابة عن الفتحة وانما نصب بالكسرة مع تاني الفتحة ليجري
على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره اجراء للفرع على وتيرة الاصل ولانه لو لم
يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية الفرع كون جمع المذكر المؤنث
معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ
من اجتماع الياء والواو والحركة اي في جمع المذكر السالم لو اعرب بحركة على الواو والياء ولا يلزم من تحمل الحذور

وغزاة ص

والحاصل انه

كسكرى مؤنث
سكران ص

لغرض تحمله او لغرض قاله شيخ الاسلام فان قلت قوله خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة
على انه مفعول به عند الجمهور وهو الصواب ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود
الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب ورجحه المص في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به نعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو نفس ايجاده
وان كان ذاتا الان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ
عبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة فقال اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو
مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك
ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن
موجود الحاصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم
فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى
ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامورا وانها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله
الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذا كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها
انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما
انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا الان الله اوجده حادثة
وابدعه فلو كان ايجاد العالم واصدا نفس العالم لكان قولنا العالم وجد الان الله اوجده جاريا
مجرى قولنا العالم وجد الان وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى
ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واجيب ايضا
بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود
بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل انتهى وباتفاق القولين ينصب النسوة
ونحوه بالكسرة ثم هذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث المنصوب بالكسرة بل جاريان في
نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة انظره فتامل قوله ان كان محذوف اللام كالسنة
المفرد حيث لم يجبر لعلى سنف المجموع في رد الاشياء الى اصولها وجبر الحذف لا مد وبحل هذا القول
ما لم يرد البنية المحذوف فان رد نصب بالكسرة لانتفاء العلتين المذكورتين كسنوات وعضوات
ثم ان النصب لهذا الجمع بالفتحة بشرط ان يكون محذوف اللام هو قول هشام من الكوفيين
وباقي الكوفيين لم يشترطوا هذا الشرط فيجوز وانصبه بالفتحة مطلقا حذفت لامه اولا
قوله كسمعت لغاتهم حكاه الكسائي من الكوفيين ولغاتهم بفتح التاء ومثله رايت بناتك
بفتح التاء حكاه ابن سيده اذ لم يقولوا لغوات ولا لغيات ولا بنوات برد اللام المحذوفة
فصارت بنيتها بجمع التكسير فنصب بالفتحة وهو في هذا اللغة عند البصريين وعلى هذا سنو
ينصب بالكسرة اجماعا من اهل البلدين لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في الجمع واما دعوى ابي
علي الفارسي في تخريج ذلك ان لغات حذف اصله لغوة او لغية تحركت الواو او الياء وانفتح ما
قبلها قلبت الفا فصار لغات فغير مسموعة لان قوله اصله لغوة او لغية فيه الجمع بين العوض
وهو هاء التأنيث والمعوض وهو لام الكلمة التي هي الواو او الياء اذا الاصل لغوا ولغيا
حذفوا تلك اللام وعوضوا عنها هاء التانيث فصار لغة وبعد قلب اللام الفا فيه الجمع بين

العوض

اولا واما القول صح
المفعول به بالنسبة الى الايجاد
فلا يقتضي ان يكون موجودا
صح

العوض وما هو قائم مقام العوض الان يتبع ابو علي ان اصل لغة لغوا ولغي ويدعي ان اصلها الغوة
او لغية وهذه اللغة لا تحذف اللام بل تقلبها الفا فلم يلزم ما تقدم وعزا هذه اللغة يحذف اللام
ويعوض عنها هاء التأنيث اي يقصد عوضيتها لا انه يجيء بها للعوضية قوله فان كانت التاء اصلية
تخرج قوله مزيدتين قوله كابيات واموات مثال لما التاء فيه اصلية وانما كانت التاء فيهما اصلية
لوجودها في المفرد فان قيل من جمع المؤنث السالم فاطمات وبنات واخوات كما علم مع وجود التاء
في المفرد اجيب بان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع حذفت منه هرب من اجتماع علامتي
تانيث في كلمة ومن ثم لم تحذف التاء في بيت وميت لانها ليست للتانيث فان قيل سيبويه
في احد قوليه على ان تاء التانيث بنت واخت ليست للتانيث اجيب بان هذا القول منه
محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل ذلك لسكون ما قبلها صحيحا اي لان ما قبل تاء التانيث في
الواحد لا يكون صحيحا ساكنا بل يكون متحركا نحو ظبية وعنبة او ساكنا معتلا كفتاة وقناة
اي فتاة بنت واخت لما خرجت عما هو حق تاء التانيث كانها ليست للتانيث وبدليل توهم
يوجد في البدل فانه لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة
وتدل على التانيث فان قيل هلا حذفوا الف التانيث في نحو حبلى وصحراء فقالوا حبلا
وصحرا كما قالوا مسلمات خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة اجيب بان الف
التانيث منزلة من الكلمة منزلة جزئها بخلاف تاء التانيث كما سياتي التنبيه عليه في الكلام
على حاله بيفرق قوله او الالف اصلية اي منقلبة عن اصل قوله كقضاة وغزاة جمع قاض وغاز وانما
كانت الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل الاترى ان الاصل قضيت وغزوة بفتح القاف
والعين كساجد وسجدة لانهما من قضيت وغزوت فضمهما بعد قلب اللام الفا التقى ساكنان
فرقا بينهما وبين المفرد كقناة وانما قدروا ذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل
اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك واما هو فقال ان فاعل المعتل يجمع على فعلة والتاء
في قضاة وغزاة زايدة للتانيث قوله فالنصب بالفتحة اي على الاصل لان المذكورات جموع تكسير وهو
ينصب بالفتحة قوله وحمل الخ هذا شروع فيما حمل على هذا الجمع وهو جمع المؤنث في اعرابه المذكور قوله
الات لا يخفى ان المقصود لفظ فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبر بمؤنثة لتاولها بالكلمة او اللفظة
منعت الصرف لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي وان اعتبر مذكرة لتاولها باللفظ او الاسم صرفت
واولات اسم جمع لمعنى ذوات ولا واحد من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحب فهو في المؤنث
نظير اولى في المذكر الا ان اولى مختص بالعاقل بخلاف اولات واصل اولات اليّ بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت الياء الفا حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات قاله في التصريح قال
الرود اني فيه انه يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا وهو خلاف المفروض فالصواب ان
وزنه فعلت بلا حذف اللام وما يتلو لا يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا بل فعلا فلم نجد زيادتهما في
عين المفرد معنى الا وهو جمع بجلاء المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زايدتين لكان تكسيرا
ان اولات كذا وفي لزوم الاضافة الى اسم جنس ظاهر قوله وان كن اولاحمل اولات خبر كان وهو منصوب
بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كنّ كونن بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم
توصلا لما ياتي ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف لثقلها على الواو بعد سلب حركة الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان

والالف ذاتية صح
فانها جمع بيت و
ميت فهما جمع تكسير
وليسا من هذا الجمع
صح

المدغم فيها ونونها

هو فعل ايجاد المفعول المطلق نفس الفعل
بالمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو نفس ايجاده
صح

ثم وجد الفاعل فيه شيئا
آخر فان اثبات صفة غير
الوجود تستدعي ثبوت الموصوف
واما نصب هذا النوع
بالفتحة صح

فحذفت الواو لالتقاء الساكنين قوله ماسمي به اي ما جعل علما لمذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل وسيأتي ما فيه قوله من ذلك اسم الاشارة راجع لجمع المؤنث وما الحق به قوله عرفات نحو رايت عرفات هو علم لموضع الوقوف واستدرس اعلم علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الال واللام وهي لا تدخل عليه قوله اذرعات بكسر الراء وقد تفتح قاموس وفي التهذيب النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره وذال اذرعات معجمة قوله الشام بالهمز وتركه وبعضهم يترك تنوين ذلا لخ حاصله ان العرب اختلفت في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولا يحذف تنويه ولا نونه وان كان منع الصرف للتأنيث والعلمية اذا كان علما على مؤنث لان تنويه ليس للصرف بل للمقابلة وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف فاعتبر بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه وجره وينصبه بالفتحة مراعاة للتسمية واذا وقف عليه قلب التاء هاء فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنويه قال السيوطي في التصريح وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين قال الشنواني وحقيقة ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان منصرفا ويجمع بسلمات انهم يصرفونه انتهى قال شيخنا لا يقال ينبغي انه لا فرق نظرا للتأنيث اللفظي بالتاء لانا نقول قد صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتأنيث وبان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب في الوقف هاء وهذه يوقف عليها بالتاء اي على الراجح وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في سم التسهيل من انه لا فرق حيث مثل بهندات علما وجلحاء امرأة فيه نظر لان الاعلى قول غير الجمهور انها كهاء التأنيث قوله ورووا بالاوجه الثلاثة فروي اذرعات بالفتح على منع الصرف كفاطمة واذرعات بالكسر بلا تنوين على اللغة الوسطى واذرعات بالتنوين والكسر على اعرابا اصله قوله وهو امرئ القيس الكندي في محبوبته وهو من قصيدة طويلة من الطويل واولها الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي قوله تنورتها اي نظرت بقلبي لا بعيني الى نارها الشدة شوقي اليها وانا بالشام وحلة واهلها بيثرب حالية وكذا جملة ادنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العمالق وهو يثرب بن عبيد وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو التوبيخ والعار واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وادنى دارها مبتدا ونظر عالي جزء الكلام على حذف مضاف اي من المبتدا اي نظر ادنى دارها او الخبر اي ذو نظر عالي والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها قال شيخنا عبد الله البوشري المراد المكان الكثير القرب من دارها صاحب نظر عالي اي الرأي اذا اراد ان ينظل الى دارها فلا بد ان ينظر في محل عالي فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن ادنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال

قوله الباب الخامس الخ لما فرغ المصنف من بيان جمع المؤنث وما الحق به شرع يذكر الباب الخامس منها وهو ما لا ينصرف فقال الباب الخامس الخ قوله ما لا ينصرف اي ما يصدق عليه ما لا ينصرف فيشمل الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهو التنوين او غيره ذلك قوله وهو ما اي اسم معرب بالحركات الرضي وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو حمران ومسلمون عليين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وانضافا النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرب اعراب المفرد اي جعل النون منقلب الاعراب وجب منع صرفهما للعلمية لان فيهما تنوين التمكين الا التنوين ومنها ان ولا يتبع نصبها الجر قوله علمان اي شيئان مسميان بعلمي منع الصرف معتبرين فلو يسكر الشاعر متى اضطر الجر المرفوع او المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه اذا صرف في اللغة عارض عن طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل او اراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وما جمع بالف بالف وتاء مزيدتين على علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جمع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة وله قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجيء فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لمشابهة الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك على الاطلاق المناسبة قوله من تسع حصر العلل في التسع استقرائي وقد جمع هذه العلل بعضهم بقوله جمع ووزن وعدل ووصف معرفة وتركيب عجمة وتانيث وزيادتها ومنهم ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا وانث بمعرفة وركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في باب بعقود له قوله كاحمر فان فيه الصفة ووزن الفعل قوله تقوم مقامها اي مقام العلتين في منع الصرف قوله كمساجد اي مساجد ونحوه مما كان على صيغة اي هيئة منتهى اي اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة وانما قام هذا الجمع مقام علتين لانه كونه جمعا بمنزلة علة وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وضابطه كل جمع مكسر بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن كمصابيح وسيأتي تتمته في بابه قوله وصحراء اي صحراء ونحوه من كل ما فيه الف التانيث الممدودة وهي الف بعدها الف فتنقلب هي همزة وانما قامت هذه الالف مقام علتين لانها بمنزلة تانيثين وصحراء اسم للفضاء الواسع قوله فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا نقض بما سمي به مؤنثا من الجمع بالف وتاء وما الحق

ذكر الباب الرابع من ابواب الاسم الباب الخامس منها وهو ما لا ينصرف اي ما يصدق عليه ما لا ينصرف فيشمل الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهو التنوين او غيره ذلك قوله وهو اي اسم معرب بالحركات الرضي وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو حمران ومسلمون عليين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وانضافا النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرب اعراب المفرد اي جعل النون منقلب الاعراب وجب منع صرفهما للعلمية لان فيهما تنوين التمكين الا التنوين ومنها ان ولا يتبع نصبها الجر قوله علمان اي شيئان مسميان بعلمي منع الصرف معتبرين فلو يسكر الشاعر متى اضطر الجر المرفوع او المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه اذا صرف في اللغة عارض عن طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل او اراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وما جمع بالف بالف وتاء مزيدتين على علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جمع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة وله قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجيء فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لمشابهة الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك على الاطلاق المناسبة قوله من تسع حصر العلل في التسع استقرائي وقد جمع هذه العلل بعضهم بقوله جمع ووزن وعدل ووصف معرفة وتركيب عجمة وتانيث وزيادتها ومنهم ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا وانث بمعرفة وركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في باب بعقود له قوله كاحمر فان فيه الصفة ووزن الفعل قوله تقوم مقامها اي مقام العلتين في منع الصرف قوله كمساجد اي مساجد ونحوه مما كان على صيغة اي هيئة منتهى اي اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة وانما قام هذا الجمع مقام علتين لانه كونه جمعا بمنزلة علة وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وضابطه كل جمع مكسر بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن كمصابيح وسيأتي تتمته في بابه قوله وصحراء اي صحراء ونحوه من كل ما فيه الف التانيث الممدودة وهي الف بعدها الف فتنقلب هي همزة وانما قامت هذه الالف مقام علتين لانها بمنزلة تانيثين وصحراء اسم للفضاء الواسع قوله فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا نقض بما سمي به مؤنثا من الجمع بالف وتاء وما الحق

وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفراء لا واحد له وقول الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض وورد بانه في الحديث بلفظ الجمع عرفة وعرفة كلها في الاصل موقف فليتاما مر ح ايي يتيقص

قال الاشموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى ص ح

والوجه الاخير من هذه الثلاثة منعه البصريون وجوزه الكوفيون والحق مع الكوفيين لوجود العلتين فيه ووروده في السماع به فلا وجه لمنعه فتامل قاله الصبان ص

وجمع عند المحققين لوجوده مع انه مبني للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى التقلب في الجهات والجر زيادة تقلب في الجهات والذي قيل انه امكن في التصرف اي اشد تصرفا في حركات الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه اذا سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد في الصرف بل هو في الحركات ص

به بناء على انه معرب اعراب اصلا لانا لانسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري او لا يوصف بالانصراف
وعدم سلمنا ولكن ما سبق يخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحا يعرب باعراب جمع المؤنث
السالم وانما حمل الجر على النصب هنا لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب واما
جر هذا الاسم بالفتحة لانه شابه الفعل في اجتماع علتين فرعيتين احدهما لفظية والاخرى معنوية
فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والاحكم عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين
لتاخيهما في اختصاصها بالاسماء ولتعاقبهما اي تناوبهما على معنى والحد هو مطلق التغيير اعم من ان
يكون لفظا او احتمالا وذلك انك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف لفظا لان التمييز
المنصوب على معنى من فضا واذا قلت عندي راقود خل كان القصد احتمال ان يكون خل تمييزا على معنى من
فيكون القصد المظروف وان يكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما
ان راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليها اضافة المميز الى التمييز
والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في ذكريا قوله نحو فخيوا باحسن منها مثل
للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسن ومساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة قوله الا ان
اضيف الخ الاستثناء من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة في سائر احواله الا في حالة كونه مع
الاضافة او مع ال قوله ان اضيف اي لفظا كما مثل المصا او تقديرا نحو ابداء بن امر اول في رواية
من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه قوله نحو في احسن تقويم التمثيل به اولى من بعضهما
لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف
ودخول العلة فيه ضعيف لما فيه من شبه الفعل لفظا ومعنى وليس الكلام فيه قوله او دخلته ال معطوف على اضيف قوله ال اي او بدلها كام في لغة حميري
وطي كقوله أما ورب ثمت من نجن بريقا تالقا تنبت بليل أم ارمد اعتاد اولقا فقوله اما
يحتمل ان تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان شرطية اتي بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض
والاستفهام للتقرير وثمت بكسر الثين المعجمة اي نظرت وبريقا تصغير برق وتالق لمع والاولق الجنون
وجملة اعتاد اولقا حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قال
العيني وبتغيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه والشاهد في كلها البيت في قوله ام ارمد
حيث اتى بام بدل ال اصله بليل الارمد قوله معرفة كانت تميمي الخ قوله كالاعمى والاصم مثال للموصوف
بناء على ما مشى عليه المص وهو في مقابلة الاصح والاصح كما في المغني وغيره ان ال الداخلة على الصفة المشبهة كهذه
المثالين وكالنفس ان تعرفت لا توصولة واما ال الموصولة فمثالها كقوله وهن الشافيات لحوايم
بخفض لحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي صفة والحوايم يحتمل انه من حام الطير او غيره
على الشيء بمعنى رامه واستدار به وطاف به ويكون المراد بالحوايم جمع حائمة وهي العطاش التي تحوم
حول الماء من الطيور ويحتمل انه من الحماية التي هي المنع والحوايم على هذا مقلوب حوامي بتقديم لام الكلمة
وهي الياء الى العين وفي المختار الحوايم جمع حمامة وهي عند العرب ذات الاطواق كالفواخت والقماري
وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك ولفظ حمامة يقع على الذكر والانثى انتهى قوله
كقوله وهو ابن عياذ الرماح بن ابرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك
ابن مروان من بني امية وهذا صدر بيت عجزه شديد باعباء الخلافة كاهله قوله رايت
بمعنى ابصرت او علمت قوله ابن اليزيد بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه ناقة على علينة
ويحتمل ان يكون قد رفع فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف كان له الحكم في شرع القطر وعليه
فلا شاهد فيه والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كالثقل بكسر المثلثة
و

وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله بحمل
اثقال الخلافة تنبيه ظاهر كلام المص ان ما لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال يكون باقيا على منعه
من الصرف لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه يكون منصرفا مطلقا اي لزوال علة
ام لا بناء على ان الصرف هو الجر وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما اضعفت تلك الشبهة
بما هو من خصائص الاسمية قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذي هو الصرف فحكمه الكسر دون التنوين
لانه لا يجامع ال ولا الاضافة لقيامهما مقامه وثانيها انه يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا فقد
التنوين وهذا القول مبني على ان الصرف هو التنوين وحده او مع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب
منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصائص الاسماء لانا نقول
هو من خصائص الممتزجة بالاسم الصايرة معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكر الا ترى ان العامل يتخطى
ال ويعمل فيما هو من حولها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه
علامة تامة وثالثها التفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه
تزول منه العلمية بالاضافة ودخول العلم والا فلا كالوصف وهذا القول اختاره ابن مالك
في نكته وهو التحقيق ومن ثم لما سمى بعض الامراء به شخصا سمي هل ينصرف او لا فاجاب بقوله ان
اضافة الامير الصرف والا فلا وذكر الاستاذ الصفوي ان في وجه الخلاف اشكال لان الفعل هو منه
ان منهم من قال انه غير منصرف وسواء بقي العلتان او واحد او اذا لم تبق العلتان فما وجه القول بمنع
الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء
بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت انتهى وقوله وان زالت كان يقال
مثلا في ابراهيم اذا نكر غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القايل هذا المقدار
بالنسبة للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتامله وقال ابن حماعة الحق انه لا خلاف
وتخريج القولين المطلقين على هذه الحالة انتهى وانما كان هو ظاهر كلام المص البقاء على منع الصرف
لان الضمير في قوله اضيف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا اضيف ما لا ينصرف او تبع
ال جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف فتامل ولما فرغ المص من مواضع
النيابة في الاسم شرع في الكلام على مواضعها في الفعل فقال الباب السادس قوله الامثلة الخمسة
اي ما يصدق عليه هذا الاسم وسميت امثلة اولى لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء
باعيانها وانما هي امثلة يعبر بها عن كل فعل كان موازنا لها وانما قالوا يفعلان بفعلان كناية عن يقوم
ويقعد كلاهما ويذهبان الى غير ذلك وكان الاولى والبقاء وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار وذلك ان
يفعلان بالمثناة تحت يكون لمثنى المذكر والمؤنث وعلى كل اما ان يكون الالف فيه ضمير او علامة فهذه
اربعة احوال نحو الزيدان يفعلان والهندان يفعلان ويفعلان الزيدان وتفعلان بالمثناة فوق يكون لمثنى
الاضمير فهذه حالتان نحو تفعلان يا زيدان وتفعلان يا هندان ومثله يا زيدان تفعلان ويا هندان

فعله عن شبه الفعل فكانه ليس فيه الا علة واحدة ص

فلا يجر بها بل يجر بالكسرة كالمنصرف لانه في حالة الاضافة ضعف فيها شبهه الفعل لفظا ومعنى وهي ال او الاضافة لاختصاصها بالاسم وتاثيرهما في معناه التعريف في الجملة فترجع الى اصله من الجر بالكسرة او يقال انما خفضت الكسرة بتبعية الجر في التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقبلان انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر صح

Copyright Community

تفعلان ويفعلون بالمثناة تحت يكون لجمع الذكور الغايبين فقط وتكون الواو فيه ضميرا وعلامة
تفعلان نحو الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون وتفعلون بالمثناة فوق يكون لجمع الذكور
المخاطبين فقط ولا تكون الواو فيه الا ضميرا فهذه حالة واحدة نحو تفعلون يا زيدون ومثله
يا زيدون تفعلون وتفعلين بالمثناة فوق لا غير يكون للمؤنثة المؤنثة المخاطبة فقط ولا تكون
فيه الياء الا ضميرا فهذه حالة واحدة ايضا تمام الاحوال العشرة نحو تفعلين يا هند ومثله يا هند
تفعلين ولا يخفى انها قد تزيد بالنظر الى انه قد يغلب المذكر على مؤنث وان كان المؤنث اكثر ومخاطب
على غايب من نحو انت والزيدون تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو انتما
يا هندان والزيدان تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغايبين وان كان المذكر
او محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتأنيثا وح فيقال في المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا
للذكور او غير ذلك والى انقسام المؤنث الحقيقي التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ
وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتابان بحثتان على تاويلها بالصحيفتين وقد يقال ان العدد
باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتامل قوله وهي كل فعل مضارع الخ اعترض ادخال
كل في التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف الافراد غير جايز والثاني
انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل بصدق الحد على المحدود واجيب بان التعريف
بما بعد كل وانما جيء بها لبيان الاطراد وبان المحدود في الحقيقة احاد الامثلة الخمسة قوله التعل
اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة متعلقة لغة الكلوني الراعيني قوله الف اثنين اسما بانه كانت
ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان او كانت حرفا دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة
الكلوني الراعيني قوله اثنين اي شخصين اثنين سواء كانا مخاطبين نحو انتما تفعلان
او مخاطبتين نحو انتما يا هندان تفعلان او غايبين او غايبتين نحو الزيدان يفعلان والهندان يفعلان
وتغيير بالف اثنين اولى من تغيير غيره بالف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان قوله او واو جمع المراد بالجمع
بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون والمراد بجمع المذكور مخاطبين او غايبين كما مثل
لهما ولا فرق بين ان يكون الواو اسما ضميرا نحو الزيدون يفعلون او حرفا نحو يفعلون الزيدون على لغة طي
قوله او ياء مخاطبة ولا تكون الا اسما ضميرا على الاصح وقيل انها حرف خطاب عند المازني والاخفش قوله
تفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين المذكرين نحو انتما يا زيدان تفعلان وكذا المؤنثتين نحو انتما يا هندان
تفعلان وكذلك الغايبتين المؤنثتين نحو الهندان تفعلان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتانيث
دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كان الفاعل اثنين بلفظ
ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان بالفوقية حملا للضمير على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد
الاشياء الى اصولها او يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين وذهب الى الاول ابو
العافية تلميذ الاعلم وهو المزج الذي ورد به السماع والى الثاني ابن ابي الدنيا فتامل فظهر ان المعاني تسعة
والالفاظ خمسة قوله بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اي بالنون الثابتة لفظا فهو كحمر قطيفة وثوب
تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين وانما كانت النون علامة للرفع عند جمهور
النحويين للضرورة التي دعتهم الى ذلك وهي ان الضمة لا يمكن تقديرها في الضمائر التي قبل هذه النون لانها ببنية
والمبني لا يصح تقدير الاعراب فيه فلما امتنع تقديرها اعني تقدير الضمة اضطروا الى ان يعوضوا عن الضمة

حرفا

تغيير بالف اثنين اولى من تغيير غيره بالف المثنى ليشمل ما اذا كانت الالف ضمير

والا على الجمع صح وعليه فالفاعل مستتر

حرفا يكون بعد تلك الضمائر وكانت النون اولى بذلك من غيرها من حيث انها مشبهة حروف العلة لانها تدغم
في الواو نحو من والد في اياة نحو وتي بقيت وتبدل الفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف
على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على اذن وانما جاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه
هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء حتى خصوصا اذا كان على حرف ومن حروف المد واللين وقد تحذف هذه النون
وهو باق على حالة الرفع فتقدر كما في نحو هل تقربان هل تقربن يا زيدون هل تقربن يا هند وجواز البكرة
في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تامرونني بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية والاصح
ان المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع لان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية
هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولى بالحذف واذا لم تحذف نون الرفع جاز الفك والادغام وبالاوجه
الثلاثة قرئ تامروني فقراء نافع بالحذف وقراء ابن عامر بالفك وقراء الباقون بالادغام واحترزنا بنون
الوقاية عن نون الضمير ونون التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع احدهما واقامتهما مقامه لان نون الوقاية لا
لفظي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد وبقلة في غير ذلك نحو ايت اسري وتبيني تذكي وجهد بالعز والسلك الناهد في تبيني وتذكي ان كان المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود انكارها او النفي وهمزة الاستفهام محذوفة
فيكون قوله تبيني معطوفا بالفاء محذوفة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير ايت اسري وتبيني تذكي انكر تقييد
الجمع بين الحالين او التعجب منها فالشاهد اذن في تذكي فقط اذ هو مرفوع قطعا قال الدماميني قال التتبعي لم لا يجوز
ان يكون بدلا من الفعل المنصوب فلو شاهد فيه قطعا فتامل ونحو قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا
تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا اصله لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران
تظاهرا ايه انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وادغم التاء في الظاء وحذف كينونة كذا في الكشاف ويعين
لكن قال الدماميني وشارح الجامع لو شاذ وقال في الهمع لو يقاس عليه في الاختيار قوله وجزمها ونصبها
قدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم في
الفعل نظير الجر في الاسم في الاختصاص فان صيغة تفعلون تختص كالزيدين وتفعلون
كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات تتمة اعراب هذه الامثلة بثبوت
النون رفعا وحذفها جزما ونصبا هو مذهب الجمهور ومقابله انها معربة بحركات مقدرة على الالف
منع من ظهورها استغال ما قبل الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف وثبوت النون او حذفها
دليل على ذلك المقدر انتهى دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لو به والجازم
انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد للحركات وجودا وعدما ليدخل السكون فان قلت
لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود الا ان يقال معناه عند هذا القايل
عدم اعتبارها والنظر اليها وعلى مذهب الجمهور لنا ان نلغز ونقول ايما اعراب لفظ فصار منه
معمولة بل شرطه ان يفصل وظه هو ان النون اعراب الافعال انما يكون عند الاسناد للضمير المعمول
للفعل ونظمته ولم ار من ذكره الا ايا اما نحو لو زلت محرجا فقايس ترى من عيش المسايل
ارى عذرى محمولا وقد جاء فاصلا لنا بين عامل واعراب عامل وزاد اديبنا في ان ذا الفصل عندهم هو الشرط في الاعراب دون مجادل
فقلت في ذاك النفس ما هو موجب لاعرابه شرط اقتران بفاصل جوابه من البحر والروي بحمد الهي بدء قولي وبعض
صلاة وتسليم لخير الاماثل نعم خمسة افعال لنا النون رفعها ومعمولها يا ذا ضمير لفاعل فهذا لاجوبا زائد العلم والنون
وزيدته كالاعند كل المحافل لا فرق في الحكم المتقدم للافعال الخمسة من رفعها بثبوت النون ونصبها
وجزمها بحذفها بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف

Copyright University

والتغيير كما في مخوانت تدعين فعلعلة نصر يفيد وهي ان اصلها تدعوين تدعوين حذفت حركة اللام التي هي الواو
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو وكسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الياء واوا
فصار وزنه تفعيين بعد ان كان تفعلين قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا المجزوم بلم ولن تفعلوا
في محل جزم بان وعدم اعراب الحروف انما هو من حيث لم ينضم لغيرها فليس احد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما
عاملا في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على قول ابن العلج قوله واما الان يعفون فجواب
سؤال مقدر وارد على قوله وجزمها ونصبها بحذفها وتقدير السؤال انك قلت ان المضارع المتصل به واو
الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تحي الان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار في
جوابه بقوله واما الان الخ قوله لعدم الكلفة اي لان ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو قوله والنون ضمير الواو عائد على
المطلقات المتقدم ذكرهن وليست نون الرفع قوله والفعل مبني اي على السكون لاتصاله بنون النسوة لا معرب
قوله يفعلن اي فاعلين فاؤه والفاء عينه والواو لام قوله بخلاف قولك الخ اي في الامور الاربعة المتقدمة
قوله الرجال يعفون اي بواو بعد الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت
ثم الاولى لالتقاء الساكنين وحفت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف ف الثانية فكلمة عمدة وحذف جزء اسهل
من حذف كل ولكونها آخر الفعل والحذف بالاواخر اولى ولكونها لم تدل الا على معنى والثانية دالة
على معنى وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ثم مما يقوي ان المحذوف في يعفون اللام لا الضمير تغاير
ذلك في يريدون ويخشون والاصل يريدون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل في الاول والقلب في الثاني
قوله والنون علامة رفع ورد بان يعفون فيحذف اي للنواصب والجازم ولما انهى الكلام على الباب السادس
من ابواب النيابة شرع يذكر الباب السابع منها وبه تتم ابواب النيابة فقال الباب السابع الفعل
المضارع المعتل الآخر اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو يغزو ويخشى ويرمي ونحوها لا نفسه اي لفظ المعتل
لانه ليس في آخره حرف من هذه الثلاثة قوله المعتل الآخر الفعل المضارع تقييده الفعل بالمضارع كغيره
لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يوجد من الافعال سواه قوله المعتل الآخر باضافة المعتل الى الآخر
اضافة لفظية اي الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه
صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل او نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان
او نعت يعني مقطوع لانه تابع لمعرفة فان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل
في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد
بيان الواقع ودفع التوهم انتهى سنوائي والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين
ما فيه حرف علة سواء كان اولا او وسطا او آخرا فهو اعم مطلقا من المعتل عند النحويين فيجتمعان في نحو يخشى
ويدعو ويرمي ويفترقان في المعتل عند الصرفيين بنحو وعد وقال وسميت حروف العلة بهذا الاسم لان من شانها
ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله قوله وهو ما اخره اي فعل آخره في اللفظ ما ذكر
ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل الآخر لا بقيد كونه مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل باقسامه ومثل للمضارع
فقط لانه المقصود قوله فان جزم بحذف الآخر اي وهو حرف العلة نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يغز
لم يرم فالمحذوف من يخشى الالف والفتحة قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا على الالف لان الفتحة تجانس
الالف لانها تنشاء عنها عند ابتداعها والمحذوف من يغزو الواو والضمة قبلها دليل عليها لان الضمة تجانس الواو
لانها تنشاء عند ابتداعها والمحذوف من يرمي الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء لانها تنشاء
عنها عند ابتداعها وهذا القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو القول المشهور بين الجمهور وهو
من حمل الاصل على الفرع لان الحروف اصول والحركات زوائد فهي فروع فحمل حذف الاصل على حذف الفرع وفيه

ان
ولما حذفت صار وزنه
يعفون بعفوون بحذف
اللام ولهذا اذا دخلت
عليه الناصب او الجازم
قلت الرجال لم يعفوه
لن يعفوه صح
وفي تقدم هذا الباب على
الفصل الذي بعده عكس
ما فعل آنفا ناظر اشارة
الى الاعتراض عليه لانه فصل
بين النظير وهي ابوابه
النيابة ره صح
ويصح رجوعه للمعتل الآخر
صح
لو حذفت الباء لكان احسن
وقد يقال الباء للتصوير
اي فان جزم بصور
بحذف الآخر صح

ان لجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع في الآخر اي وعلامته وليست هذه الاحرف رفعا والاعلامة عليه
لان الرفع اوعلامته انما هو مقدر على تلك الاحرف للتعذر في الالف وللثقل في غيرها كما علمت مما سبق ان الفعل
المضارع المعتل الآخر يقدر فيه الاعراب اوما هو علامته للتعذر او للثقل واجيب بان هذه الاحرف شابهت
الضعف بالسكون الحركة وهي هنا الضمة فصارت مشابهتها فلما دخل الجازم ولم يجد تلك الضمة ظاهرة حتى
يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا يقبل لتسلط على اربعة وضمن مقدر وجوده فوجد هذه الاحرف المشابهة
تلك الحركة حذفها عوضا عن تلك الحركة كما قالوا في المسهل اذا لم يجد فضلة ياخذها ويفعلها اخذ من
قوم البدن ودعوى ان لجازم لا يحذف الا الرفع او ما هو علامته غير مسموعة اذ ليس من اللازم تفرع
الجزم على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان نقله الجلال السيوطي في سلسلة الذهب
عن تعليقة ابن النحاس واقره مبنيا على القول الضعيف الذي ذكره ابن السراج ومن تبعه وهو ان
الفعل المضارع المعتل الآخر لا يقدر فيه الاعراب كما يقدر في الاسم لان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة
الى تقديره فيه اي ولكما انه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه فهو واسطة بين المعرب والمبني فلما
دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة ولا مقدرة يحذف فيها حذف الحرف لما تقدم على ان الذي ان تتوقف
في بناء ذلك او على ما ذكر لانه يلزم ان يكون الفعل المضارع المعتل عند ابن السراج ومن تبعه واسطة
في حالتي الرفع والنصب معرب في حالة الجزم ومقابل المشهور ما ذهب اليه سيبويه فانه ذهب الى ان لجازم
لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركة المقدرة على تلك الاحرف للتعذر او للثقل واكتفى بها كما
يحذف الحركة الظاهرة ويكتفى بها ثم بعد حذفها لما صارت صورة الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع
المرفوع واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الى ان عامل الجزم لفظي وعامل المرفوع معنوي لانه قد يظن حذف
العامل فحذف فرقوا بينهما فيجزم والمجزوم عن المرفوع بحذف حرف العلة فحذف حرف العلة على هذا القول
عند لجازم بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور لا بد اي لجازم وفيه
انه لا معنى لكون الجزم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود لا تعتد الان يقال معناه عند هذا القائل
عدم اعتبارها وبالنظر اليها وفي كون المحذوف للفرق بين المرفوع والمجزوم لعدم النظر الى العامل انهم لو
راعوا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب والمرفوع في نحو يخشى بل في نحو يعفو ويرمي لانه قد يغفل عن
حركة الآخر وفي حالة الوقف وايد ابو حيان ما ذهب اليه سيبويه بان لجازم لا يحذف الا ما كان علامة
للرفع وهذه الحروف ليست علامة لا بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة
وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل ولجازم لا يحذف منها فالقياس انه حذف الضمة
المقدرة ثم حذف الحرف للفرق المذكور ومنع الشبه بالقياسي ما قاله ابو حيان اذ ما المانع ان يحذف
لجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء
الستة وما بين علامة ان لحذف ليس للتمييز انهم لو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم
لان عامل احدهما لفظي والآخر معنوي الآن يقال قد يظن حذف العامل في الاعراب التقديري فتامل
قوله فاما الخ جواب سؤال مقدر وارد على قوله فان جزم بحذف الآخر وتقدير السؤال كيف قلتم
ان الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة مع ان حرف العلة قد يثبت ولا يحذف
مع لجازم كما في الامثلة الآتية فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله الخ قوله وهو قيس بن زهير
العبسي جاهلي وهو من قصيدة من الوافر قوله والابناء تمني الابناء جمع بناء وهو الجزء وتمني بفتح التاء

الفوقية اي الاخبار تزداد وتنتشر في الاطراف يقال نما الشيء ينمو وينمي اذا زاد والحديث ينمي اذا رفع و
ناه بالتخفيف يمنيه رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل
وهو لا تلت ويحتمل ان تتنازع يأتي وتنمي في ما لا تت وانما الثاني واضمر الفاعل في الاول وهو فلا عراض
ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغني والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة او جه
اذا الانباء من شأنها ان تنمي بهذا وبغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد في ياتيك حيث
اثبت الياء مع الجازم وهذا افتخار من قيس حيث اغاروا على ابل الربيع واخوته اولاد زياد وناهيك
بهم قوة وشجاعة كانه يقول جاءك ولا يهمنا لا تيك لبون بني زياد والاخبار بذلك تنمي وتزيد
وكما جاء بثبوت الياء التي هي حرف علة مع الجازم جاء بثبوت الواو معه كما في قوله هجوت زبان ثم جئت
معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وجاء بثبوت الالف معه ايضا كما في قوله اذا العجوز غضبت
فطلقي ولا ترضاها ولا تملق فاثبت الواو في قوله لم تهجو والالف في قوله ولا ترضاها مقدرا
ومنع ذلك بعضهم محتجا بان الواو والياء يحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للرفع على النصب
عند الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم لحرف المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك في الالف
لانها لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذف للجازم فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار
الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويستهد له قوله ولا ترضاها
والاول تاول على الاستثناف او الحال وربما توهم من تعبير المص ان السكون مقدر على اخر العلة ويكون
فيها سكونان وخصوصا في الالف ظاهر ومقدر لاجل الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضي
فتقدر انها كانت حركة فحذفت حركتها للجزم قوله ضرورة اي وليس بلغة كما قاله الشيخ ابن مالك
حتى يجوز عنده على قلة في السعة شذا ونثرا واما ادعى ابن مالك ان هذه لغة لا ضرورة لانه يرى
ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر يمكن ان يقول ولا ترضاها بحذف الالف
وقد رواه كذلك ابن جني ويقول لم ياتك بحذف الياء وقد رواه كذلك ابن جني ايضا ويقول
لم تهج بحذف الواو غاية الامر ان الاول يكون جبنا والثاني نقصا والثالث طيا وهو جائز في
باب الزحاف على ما تقرر فيه فالشاعر اثبت كلا من الالف والواو والياء اختيارا لا ضرورة
او يحمل ذلك على ان اخر العلة فيه محذوفة للجازم وهذه الاحرف هي الواو والياء اشباع تولدت من الحركات
التي قبلها او يحمل على ان هذه الاحرف اصلية والجازم حذف الحركة المقدرة بناء على قول من يخرج الفعل
المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله من يتقي يا بنات الياء في يتقي ويتسلين
يصبر قوله فتبلغ اي عن ابن كيسان قوله موصولة اي لوسطيته وابنات ياء يتقي جائز بل هو الواجب لانه مرفوع
لا مجزوم قوله وتسلين يصبر اي مع انه معطوف على مرفوع اما التوالي الاربع المذكور يصبر فيه
ثقلا فسكن للتخفيف امثله وما يشاكلهم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج
التنزيل عليه قوله وكان الباء اي الموحدة من يصبر قوله والفاء والهمزة اي من فاه كفي يا رجل تنزيلا
للكلمتين بلا التقاء منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
واما على تنزيل برؤف رحيم يصبر فانه منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء

وفاعل يأتي بالا تت
والباء زائدة فيه ص

كما اثبت الياء في قوله
يا تيك المتقدم ص

مهملة وهم يخففون بضم العين اذا كان مستعملا تما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال
ارى الحقيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربيع من اشرب غير منزلة
عضد وسكن الباء كما يسكن عضد قوله على انه اي قبلا قوله وصل بنية الوقف اي كقراءة الحسن
البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي
بسكون ياء محياي وصلا قوله واما على العطف على المعنى اي الذي يقال له في غير القراءة العطف على
التوهم لمن موصولة فلهذا اثبتت ياء يتقي وجزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى
الشرط كما ذكره المص فهو عطف على يتقي لا نه في المعنى مجزوم قوله لعمومها وابهامها اي وكون من حرفا
مستقبلا سببا لما بعده وبهذا دخلت الفاء في الجزاء كما تدخل في الجواب في قوله الفارسي فلن لك
صح الجزم العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية وهذه الياء اعني ياء
يتقي اما ابتاع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة
ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة قوله تنبيه هو لغة الايقاظ والدلالة على ما غفل عنه الطالب و
اصطلاحا يستعمل في مقامين احدهما ان يكون لحكم المذكور بعده بينا اوليا والثاني ان يكون معلوما من الكلام
السابق التزاما اللازم بينا بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر في ذلك الكلام السابق لعدم كونه مصرحا فيه ومسوقا لاجله
والاول تاكيدا لا تنبيها وههنا الحكم بديهي اولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد اي النسبة الرابطة بين الموضوع
والمحمول يكفي في الجزم بالنسبة وقوله بديهي الخ البديهي يطلق على معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو بهذا المعنى مرادف للضروري اي ما لا بد منه كان كل من البديهي والنظري اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات
الاولية التي يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى
الاول فانه يعمها والتصورات قوله اذا كان الخ اي ان جميع ما تقدم محله من حذف حرف العلة محله اذا كان اصليا
واما اذا كان للاعراض كان بناء الخ قوله فمن همزة اي مفتوح ما قبلها قوله كيقرأ مضارع قرأ مثال لما الهمزة
فيه مفتوح ما قبلها قوله ويقري مضارع اقرأ مثال لما الهمزة فيه مكسور ما قبلها قوله ويوضوء مضارع وضوء بضم
الضاد من الوضاءة وهي الحسن والجمال اي حسن وجعل مثالا لما الهمزة فيه مضموم ما قبلها قوله فان كان الابدال اي للهمزة
قوله قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي قوله حينئذ
اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم قوله لحذف اي للحرف المبدل من الهمزة قوله مقتضاه اي وهو حذف الحركة التي
قبل الابدال بعد دخول الجازم قوله وان كان قبله اي وان كان الابدال قبل دخول الجازم وهذا مقابل قوله السابق فان
كان الابدال بعد دخول الجازم قوله شاذ اي لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبلها شاذ قوله الابنات اي للحرف المبدل قوله بناء بالنصب مفعول لاجله اي لاجل البناء ومفعول
مطلق لمحذوف اي وحذف بني بناء والرفع جن حذف لحذف اي وحذف لحذفه والتجويز المذكور بناء اي مبني
بالعارض اي وهو الابدال هنا وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي نعوتا معاملته من الحذف للجازم
قوله وعدم اي عدم الاعتداد بعوض الابدال وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي لان الجازم لا
يحذف الا الحرف الاصلي وما تنزل منزلته قوله وهو اي عدم الاعتداد بالعارض الاكثر اي في كلامهم وعليه

لعدم تاصيلها
عن الابدال الخ

وعدم الحذف
للحرف الخ

او مكسورا او مضموم
ولهذا عدد
الامثلة الخ

وح يكون الجزم بسكون مقدر على الحرف المحذوف كما صح

الاكثرون قفي كلومه لغة ونشر غيره رتب لان الاعتداد بالعارض علة الحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتخفيفها ولما انهى الكلام على ما يظهر اعرابه شرع يذكر ما يقدر اعرابه فقال **فصل** في الاعراب التقديري **قوله** وتقدر الخ اي تقدر الحركات تقدرا للذاتة وتقدرا للعارض واستثنى لو فالاقسام ثلاثة وذكر المصنف منها اثنين وهو ما تقدر فيه الحركات تقدرا للذاتة واستثنى لو وسكت عن القسم الثالث وهو ما تقدر فيه الحركات تقدرا للعارض وضابطه كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا كغلامي فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتقدر تقول جاء غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي وانما استثنى ما ذكر لان المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة من غير تقدير تقول جاءني مسلماي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي بفتح الميم فيهما والجمع المذكر السالم يعرب بالحروف الظاهرة في ~~الاحوال الثلاثة~~ حالتي النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي وفي حالة الرفع وان اعرب بالحرف المقدر لكنه للثقل لا للتقدر والمقصور اذا اضيف الى ياء المتكلم وان قدرت فيه الحركات الثلاث للتقدر نحو فتاي لكن لذاتة لا لعارض الاضافة و المنقوص اذا اضيف الى ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة والكسرة للثقل والفتحة للتقدر لا لذاتة بل للسكون العارض للادغام فعلم ان جمع التكسير وجمع المؤنث السالم اذا اضيفا الى ياء المتكلم يكون اعرابهما مقدرا للتقدر بسبب الاضافة كالمفرد وموجب تقدير الحركات في هذا القسم المضاف لياء المتكلم ان ما قبل ياء المتكلم وان قبل الحركة لكن اشتغل بحركة المناسبة للياء وهي الكسرة قبل دخول العامل ولحرف لا يتحرك بحركتين في آن واحد فتقدر فيما قبل الياء الحركات الثلاث لكن هذا التقدر لا لذاتة بل لعارض الاضافة والقول بان الحركات الثلاث تقدر فيما اضيف الى ياء المتكلم هو ما ذهب اليه الجمهور قال الشيخ ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا ومقابله هو ما ذهب اليه ابن مالك من ان الالف في ذهب الجان المضاف للياء المذكورة تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض عليه في ذلك بان هذا مخالف لمذهب النحاة اي حيث اتفقوا على تقدير الاعراب في وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة ولان الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة الياء قبل دخول عامل الجر لان الحكم على الغلام مع صفة الاضافة لا على مطلق الغلام فلا يمكن ان تكون تلك الكسرة اثر العامل والا لزم ان يكون مجيء العامل لتحصيل الحاصل ولابن مالك ان يدعي ان الكسرة مع العامل جزء منها مع وجوده التي كانت للمناسبة وان كسرة المناسبة ذهبت عند دخول العامل وخلفتها كسرة الاعراب الذي جلبه العامل وتحصل بها المناسبة ويكون هذا القول كما قالوا في سرب اذا بنوه للمفعول ان تلك الكسرة فيه غير الكسرة في سرب المبني للفاعل حتى يطرد قولهم فان كان الفعل ماضيا واريد بناؤه للمفعول ضم اوله وكسر ما قبل آخره وفي اسناد هذا القول للنحاة نظر لان هذا القول انما قاله ابو حيان بحثا وتصدى كثير من شراح اذا بني للمفعول يبقى ظاهرا كما هو نعم ولو قيل انها اي كسرة سرب المذكور زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في يا منصف اذا رخمت منصوبا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية انتهى اي ومن ثم الغز بعضهم في هذه الضمة بقوله وما هي ضمة صلبي لامر حديث او لما كان قد مضى اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان ردا على الكوفيين ولك ان تقول المغايرة التي زعموها لا يؤخذ منها التنزل المذكور هنا اي في غلامي وسرب لعدم توقف المغايرة على التنزل ولو افرضنا لانه يجوز ان يقال ضمة منصوب صارت بعد الترخيم للبناء بعد ان كانت للمناسبة وح يقال ان الكسرة هنا

اي

اي في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعد صارت للاعراب ايضا من غير تبدل والاصل في ثبوت المغايرة ح على ان ما تكلفه الشيخ ابو حيان في سرب مبنيا للمفعول لا حاجة اليه لان قولنا النحاة يضم اوله الماضي ويكسر ما قبل آخره محمول على غير المكسور على انه لا يعني لكسر المكسور فان كان مكسورا يبقى على حاله وقد صرح المحقق في شرح التصريف بنظير ذلك في المضارع حيث قال فان كان اي ما قبل آخر المضارع مفتوحا في الاصل يبقى عليه والا يفتح انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد صرح ابن مالك في الف المثنى وواو الجمع في حالة الرفع الموجودتين قبل دخول العامل علامة للتثنية والجمع بتقدير مغايرتهما وانهما صارا اعرابا ايضا قال كما تقدر ضمة فلك في الجمع غير ضمته في الافراد انتهى وح يقال ما وجه موافقة النحاة لابن مالك في الف المثنى وواو الجمع حيث جعلوهما اعرابا او علامة عليه في حالة الرفع ومخالفتهم له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة الجر مع ان كلا من الف المثنى وواو الجمع والكسرة موجود قبل دخول العامل لغرض لا يفوت بدخول العامل وجعله اثرا له وما تقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر لا للذاتة بل للعارض زيادة على ما تقدم اي وهو الحرف بحركة المناسبة

ستة اشياء أحدها ما حرك بحركة الحكاية نحو قول الشاعر سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلولا فان الرواية برفع الناس فكان الشاعر سمع قائلا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ونحو من زيد في جواب من قال جاء زيد فالناس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية وزيد جر من مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها في الاخير حركة اعراب لا حركة حكاية قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجوده بالفعل وانا قلنا بانها حركة حكاية في حالة النصب والرفع للضرورة ورد بان تقدير حركة الاعراب هو قياس التقدير وهنا كلمة خلافا لبني تميم فانهم يقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال ابن الانباري وهو القياس ثانيها ما حرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للكسرة اللام في قراءة الحسن البصري ثالثها ما حرك بحركة المجاورة والذي عليه المحققون كما في المغني ان خفض المجاور يكون في النعت قليلا انتهى نحو هذا جحر ضب خرب بكسر الباء من خرب مجاورته لنصب المجرور وهو صفة لجحر الموضوع رابعها ما سكن آخره للوقف نحو جاء زيد ومررت بزيد ورايته زيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة في الثالث فزيد مرفوع في الاول بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها ما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الى باركم بالسكون للهمزة تخفيفا فبارئكم في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفتحة مقدرة وفي الثالث مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف سادسها ما سكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا فالواو فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره والناس مفعول منصوب بفتحة مقدرة والعاديات مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون لاجل الادغام فعلم ان الموجب للتقدير الاعراب من الحركات اربع حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة الاتباع وحركة المجاورة واما المجرور بالحرف الزائد نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك درهم فيقال فيه انه في محل كذا ففي المغني واعلم ان مجرور الحرف الزائد في موضع رفع بالابتداء لتنزيل العدم منزلة الوجود نحو بحسبك درهم فجار مع ما بينهما من عدم التعليق بعامل انتهى فان قلت هلا كان من المعرب تقديرا كما ادعاه بعض شيوخنا كالمحرك بحركة المجاورة وما الفرق بينهما وكيف وصف بانه في محل ولم يعربوه تقديرا قلت يلزم عليه ان يصير الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظا والآخر تقديرا ولا نظير له في كلامهم ولا يلزم ذلك فيما حرك بحركة المجاورة وكون المحل لا يكون الا للمبني ممنوع بل غاية الامر انه اشتهر عندهم المحل للمبني والا فقد

copyright Cambridge University

وصغوا المعرب تقديرا بانه في محل ففي التعليقة لابن الخباز اذا قلنا ان الفتى والقاضي في موضع رفع نحو يه
ان الضمة مقدرة على الالف والياء لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة على ياء القاضي لظهرت
الحركة انتهى فتدبر ذلك قوله الحركات الثلاث اي اقتصارا للحم على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس
كذلك بل الحروف ايضا تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم في حالة الرفع خاصة نحو جاءني
مسلمي اصله بعد الاضافة مسلمون اجتمعت ضمة الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء وكالواو والياء في جمع المذكر المسالم اذا اضيف الى كلمة او لها ساكن
نحو جاءني صالحي القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكالنون في نحو ليضربانه وليضربنه وليضربن مطلقا
اي وصلا ووقفا وليضربنْ وليضربنّ وصلا فقط لان نون التوكيد الخفيفة لا تقف في الوقف لانها اذا وقعت
بعد ضمة او كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت
عليها اضربوا واضربي بردّ واو الضمير وياءه وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليها هل
تضربون وهل تضربين بردّ الواو والياء والنون واما اذا وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها الفا كما تقول
في قفن اذا وقفت قفا بنه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع
بحركات مقدرة فيحتاج الى عد هاتي القسم التقديري وعلى القول بانها معربة بالحروف فاذا اضيفت الى
كلمة اولها ساكن فتقدر فيها الحروف في الاحوال الثلاثة بالنسبة للاسماء الستة نحو جاءني ابو الحسن
ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وفي حالة الرفع خاصة بالنسبة للمثنى فتقدر فيها الالف نحو جاءني
صالحا القوم واما الجمع المذكر فقدر آنفا حكمه قوله اخره اي في اللفظ قوله لازمة اي في الاحوال الثلاثة لفظا
او تقديرا كالفتى والقاضي او تقديرا كعفى وقاض واعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة من الهمزة كالمعزي
اسم مفعول من اعزاه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة واجيب بان ابدال الهمزة المتوسطة
من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به على مثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة
قوله نحو الفتى هذا الفتى يا فتى اووا وي قال في القاموس والفتى الشاب والسخي الكريم وهما فتيان وفتوان
والجمع فتيان وفتوان انتهى وبه يعلم ان ما في سرها لقطر من الجزم بانه يا في فيه نظر وقد تبعه الشيخ خالد
في التصريح حيث قال على قول المعرب هنا نحو الفتى ما نصه مما الفه منقلبة عن ياء قوله والمصطفى اي مما الفه
منقلبة عن واو وان صورت فيه الالف ياء نظرا الى مجاورتها الثلاثة قوله ويسمى اي ما انطبق عليه
الضابط المذكور قوله معتلا وسمي معتلا لان آخره حرف علة اولانه يعل آخره فلا اي يغير بالقلب ادغاما
اما عن ياء او عن واو هذا المعتل عند النحاة واما عند الصرفيين فما فيه حرف علة اولا او وسطا او آخرا
قوله ومقصورا القصر في اللغة الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على ازواجهن لا يبغين
بهن بدلا وسمي ما انطبق عليه الضابط المتقدم مقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او
لكونه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها او
فيما بلا المد ودوهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك لا يسمى نحو دعى مقصورا اذ ليس في الفعل
نحو ودا واما نحو ساء ويساء فلا يسمى عند الاكثرين نحو ودالا به الالف التي قبل الهمزة اصلية منقلبة
عن العين وموجب تقدير الحركات على الالف ان ذات الالف لا تقبل الحركة لان وضعها السكون لانها
هوائية تجري مع النفس لاعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف عن الجري فتقطعه عن الاستطالة فلم
يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة قوله والضمة معطوف على قوله الحركات اي وتقدر الضمة والكسرة
قوله الضمة والكسرة اي فقط قوله المرتقي اي مكانه اصلية وهو من مزيد الثلاثي قوله والقاضي اي من الثلاثي

قوله ويسمى اي ما انطبق عليه الضابط المذكور قوله معتلا اي لانه يعل آخره بالحذف اي حذف يائه للتنوين وفيه ان الاول
يعل آخره بحذف الالف للتنوين ايضا نحو فتى اولكون آخره حرف علة قوله ومنقوصا اي لانه نقص منه بعض
الحركات وظهر فيه بعضها وفيه ان هذا يوجد في يدعو ويرمي وهو لا يسمى منقوصا قوله وفرق بذكر الاسم الخ اما الفرق
بالجنس مع ان مثال الجنس لا يخرج به نظرا الى ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج
بكل ما دخل في الاخر وبعضهم اخرجه بالمعرب نظرا الى ان الجنس شأنه ان لا يخرج به وانما اخرج الفعل فقط
ولم يخرج الحرف نظرا الى ان الحرف لم يدخل في الاسم ليخرج قوله نحو يخشى ويرمي مثالين الاولان منها لما ينطبق
عليه ضابط المقصور والثاني لما ينطبق عليه ضابط المنقوص فانه يخشى آخره الف لازمة ويرمي آخره
ياء لازمة قوله وبالمعرب اي في حد المقصور والمنقوص قوله نحو ذا وتا والذي والتي اي من كل اسم مبني آخره
الف لازمة او ياء لازمة قوله وبذكر اللزوم اي في حديهما قوله نحو رايت خالا الخ مثالين الاول منهما
للالف والثاني للياء فانه كلا من المثالين آخره الف وياء لكنهما عين لوازمتي لانها يتغير ان بحسب الاعراب
قوله وباشرة اما الكسرة اي قبل الياء في حد المنقوص قوله نحو ظبي اي مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح قوله وكرسي اي
مما آخره ياء قبلها ساكن معتل قوله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل الخ اقتصارا للحم على تقدير الحركات على الفعل وهم
اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف ايضا تقدر على الفعل المضارع المعتل اذا اتصل به واو الجماعة او الف
الاثنين او ياء المؤنثة المخاطبة وانما بالنون الثقيلة فانه صرح بمعرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ وتقدر فيه
نون الرفع نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين قوله المعتل الخ اعلم انه لا يخفى تقدير الاعراب في الفعل المعتل اذ منه ما سكن
آخره للادغام نحو زيد يضرب بكرا فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وما
سكن آخره للوقف او التخفيف نحو يا رجل بسكون الرآء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح كما قرئ
وبعولتهن بسكون التاء وما ولا للتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم في آخره كلم يشد وما اعل
القوافي نحو ألم يأتيك وألم أبلك وما مر في القلب بفعل والتقدير في ذلك قيل للتعذر وقيل للتثقل قوله بالالف اي والتقدير
للتعذر كما علمت ان ذات الالف لا تقبل الحركة قوله نحو هو يخشاها ولن يخشاها اي هذا المثال ونحوه من كل فعل مضارع
معتل بالالف ومثل بمثالين الاول منهما مرفوع بضمة مقدرة والثاني منصوب بفتحة مقدرة ومثلهما متصلين بهاء
الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط ومما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا لذاته بل لعارض ما اشتغل آخره بحركة النقل كما في
قول القائل وتنهت نفسي بعد ما كدت افعله بفتح اللام والاصل بعد ما كدت انعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت
حركة الهاء التي هي كسرة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا قوله فقط قال في المغني
قط على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرفا زمانيا لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة
في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة تقول لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من
قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان المنقطع الماضي منقطع من الحال والاستقبال
وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من ابتداء خلقتي الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة
تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد يتبع قاف طاءه في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها
او اسكانها الثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء تقول رايته مرة واحدة

ولا يجاب عنه بنحو ما تقدم وهو ان وجه التسمية لا يلتزم اطراده ضو

اي دون الفتحة

فقط وقط زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة الثالث ان تكون اسم فعل بمعنى
يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني انتهى قوله الضمة اي في حالة الرفع قوله المعتل بالياء او الواو الخ انما
قدرت الضمة فيهما لان كلا منهما حرف ثقيل ويحركه بالضمة يزيد ثقلا قوله وتظهر الفتحة اي لخفتها قوله في الواو والياء
اي في نحو الفعل وفي الياء في الاسم وليس في العربية اسم متحرك معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة قوله والياء
اي مالم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي نحو معدي كرب وقالي قلا وإعراب المتضايفين فتسكن ولا
تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف لكن في حواشي
شيخنا عن سم ان الرماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب لطيفة
انشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى ولطف المبنى، النذل مفروض له ما يسمه
ة لا العصام في حرف والجر بالاقتدار مرفوض، كذا المنقوص لم ينخفض، واشرف الاسماء محفوض، هذا باب النكرة والمعرفة
الجامي بها الى انها النكرة والمعرفة في الاصل اسما مصدريين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لاعلمين وان وقع
معرفتين بكثرة في كلام المذابغي قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لمنع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق
ذكرها فيما انه معرفة معنى ايضا لانه الماهية المتشخصة بقيد ظهورها في فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا ينتج
سبق معرفتين في كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الرداني
المباحثة المتقدمة وكان كثرة احتاج فائدة الجملة او شبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رايت طائرا يصيح او فوقا
اليها داعية غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رايت الهلال يفيئ او بين السحاب او في الافق وبعد
لتقدمها وهو النكرة التي كالمعرفة او المعرفة التي كالنكرة محتملات للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر او فوق
اغصانه او على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره او فوق اغصانه او على
اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجملة وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على
الطلاقه كذا في المغني واسلفنا عن الرماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلق معرفة
فائدة ثانية قال في المغني قالوا ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى وان اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة
معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها
ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فاما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر
يسرين على ذلك انه مع العسر يسرا واحتمل التاكيد فيكون احد اليسرين من جعل تنوين يسر للتاكيد لكن
جعله تاسيسا حين فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه وبالیسرین
ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم وما تيسر في ايام الخلفاء او يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني
في تلويحه المذكور ولا اما نكرة او معرفة وعلى كل اما ان يعاد نكرة او معرفة فالاقسام اربعة وحكمها ان الثاني ان كان نكرة
فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لتكون معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول او الحاصل على المعهود الذي
هو الاصل في اللام والاضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى ابن السبكي
فيها قولين كما في السمين فكلا منهما مبني على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق
وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقد
تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين
وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد
تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انا ارسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
اهل

اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا قوله الاسم اي بحسب التنكير والتعريف اي باعتبارهما قوله ض بان اي على
الاصح الذي ذهب اليه الجمهور لانه لا واسطة بينهما ومقابل الاصح اثبت الواسطة وجعل منها الاسم الخالي من
ال والتنوين كاين ومتى وكيف وما ومن قوله وهي الاصل اي الغالب والسابق ولا يرد ان المعرفة اشرف
لان النكات لا تتزاحم ولان الاسبق اعتبارا كون الاسبق في الوجود هو الاسبق في الذكر فان اطلاق
النكرة سابق على اطلاق المعرفة لان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالآدمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم العلم
واللقب والكنية ولم ينظروا الى انه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذي وجد والمحلى كالمولود والانسان
الذي لو يرد عليه هذا ان يقال المراد بكون النكرة اصلا انها اصلي في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على
الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرى له تعيين في المقصد بصلة او علم او نحوذ لك والاصل
عدم طرو ذلك فاندفع ما ملم في الاسموني انكرها من كور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامي ثم حيوان
ثم انسان ثم رجل ثم عالم اقول ليس المقصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما سابه هذه الاشياء كهي
فقوله انكر النكرات مذكور اي وما ساواه صن قا كمعلوم وشيء فانه يشمل المعدوم لغة وقصر على الموجود
اصطلاحي وقوله ثم حيوان اي ونقيضه شجر مثلا وقوله ثم انسان اي وفرس وحمار الخ وقوله رجل اي وامراة
وقوله ثم عالم اي وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات
ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم
وخصوص وجهي كانسان وابيض والظاهر انهما في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوص وبالجملة
هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمرين قوله وهي عبارة الخ هذا تعريف للنكرة بالخاصة واما تعريفها
بالحد فهي عبارة عما ايا سم شائع في افراد جنس بوجودا اي مفهوم كلي موجود ذلك الجنس بوجود افراده
في الخارج كرجل فانه شائع في جنس الرجال اي صادق على كل فرد من افراد الرجال فانه موضوع لمفهوم كلي
وهو الذكر من بني آدم اي لهذا الجنس الصادق على كل فرد من افراده التي هي زيد وعمرو وبكر الى
غير ذلك وذلك الجنس موجود محقق بوجود تلك الافراد في الخارج يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا
من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما علمت او هي اسم شائع في افراد
جنس اي مفهوم كلي مقدر وجوده بوجود افراده المقدرة الوجود في الخارج كشمس فانها لم توضع على
ان تكون خاصة بفرد مخصوص كهند وانما هي موضوعة ووضع اسماء الاجناس التي لها افراد موجودة
وحاصله في الخارج كرجل فهي موضوعة لمفهوم كلي وهو الكوكبانها دي اي لهذا الجنس الصادق على
كل فرد من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شيء اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث
كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما مر نظيره فحقها ان تصدق على متعدد
موجود في الخارج كما ان نحو رجل كذلك اي حقه ان يصدق على متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك
بالفعل فان قيل تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الاشارة والموصول لان لفظ انا مثلا شائع
في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا وانت شائع في افراد مفهوم المذكر المخاطب
كذلك وهو شائع في افراد مفهوم المذكر الغايب كذلك ولفظ ذا مثلا شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر
المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ الذي مثلا شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل

في كل منها كذلك اجيب بان المراد بالشياع في حد النكرة الشياع في افراد المفهوم الكلي الذي هو موضوع اللفظ كما علمت
وكل من الضمير واسم الاشارة والموصول ليس موضوعا للمفهوم الكلي وانما كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من افراد ذلك
المفهوم الكلي كما علمت انها جزئيات وضعا واستعمالا نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئي
يحتاج الى الجواب عن هذا السؤال كما لبعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء
الاشارة وان كان مقصود الواضع الا انه اشتراك في المسمى المعين فلذا لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرة فانه
في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان انتهى فليتامل قوله ما يقبل ال لو اورد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء
المتوغلة في الابهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزته اصلية ومعنى انسان لما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو
شذوذا ومعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب ودياز وغير وشبه لانها لا تقبل
ال وخروج اسماء الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الكال والتميز واسم لا التبرئة ومجرور
رب وافعل به لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير الغايب العايد الى نكرة كجاءني رجل فاكرمته لوقوعه موقع ما
يقبل ال وهو رجل ودخول يهودي ومجوسي فانهما يقبلان ال مع انهما معرفتان اذ منعا لعرف للعلمية والتانيث
والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من الاسماء المتوغلة واسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما
يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا كانساه وكذات بنت لها الضرب اذ وقع عليها الضرب مثلا
والحال وما بعدها قابلة لال في حالة الافراد ولا يلزم عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير
المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل او الرجل لا يقبل
ال افاده سم ومنع ايضا يهودي ومجوسي يقبلان ال حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان
الحال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم وروحي وهما آخر نكرتان قوله كرجل الحيوان مذكر عاقل قوله
فرس يقع على الذكر والانثى ولا يقال للانثى فرسة فانه اريد الانثى خاصة لم تقل الا فريسته بالهاء والجمع
افراس قوله ودار المؤنث غير حيوان قوله وكتاب المذكر غير حيوان فهذه الامثلة الاربعة تقبل المؤثرة
للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب قوله ما اي اسم قوله نحو ذي اي بمعنى صاحب واورد عليه ان
صاحب الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وال
الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة
وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الوصفي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه كالاسم او يقال صاحب
الذي هو بمعنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل الا بواسطة وقال الرودائي تحرير
هذا المحل ان ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل كالصفة
وان صاحب لا يسلم انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب اي بصاحب وعليه يقال مر
برجل صاحب اخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز انه يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت
والدوام وهو هذا المعنى مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال
وتختص بالعاقل صحيح الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب ظاهر اهـ ملخصا وهو حسن قوله ومن بفتح الميم بمعنى انسان
وتختص بغير العاقل قوله وما بمعنى شيء قوله فانها اي الثلاثة وهي ذو ومن وما قوله موقع صاحب راجع الى ذو قوله وانسان راجع
الى من قوله وشيء راجع اليها وانما فكلا من صاحب وانسان وشيء يقبل ال تقول الصاحب والانسان والشيء
ولا فرق في ما ومن بين الاستفهاميتين والشرطيتين فمعناهما في الشرط كانسان وكل شيء وفي الاستفهام

اي